



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

تركيبة المحفظة الائتمانية وجودتها بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في
مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية

إلهام عبد القادر محمد شديد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1442هـ - 2021م

تركيبة المحفظة الائتمانية وجودتها بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية

إعداد:

إلهام عبد القادر محمد شديد

بكالوريوس علوم مالية ومحاسبة من جامعة الخليل/ فلسطين

المشرف: د. إبراهيم عتيق

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب - كلية الدراسات العليا - جامعة القدس.

1442هـ - 2021م

إجازة الرسالة

تركيبة المحفظة الائتمانية وجودتها بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في مؤسسات الإقراض
المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية

إسم الطالب/ة: إلهام عبد القادر محمد شديد

الرقم الجامعي: 21810703

المشرف: د. إبراهيم عتيق

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في تاريخ 2021/05/27 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم
وتواقيعهم:

- | | |
|--|---------------|
| 1- رئيس لجنة المناقشة: د. إبراهيم عتيق | التوقيع:..... |
| 2- ممتحناً داخلياً: د. كامل أبو كويك | التوقيع:..... |
| 3- ممتحناً خارجياً: أ.د. يوسف سعادة | التوقيع:..... |

الإهداء

إلى من رافقني دعاؤها في كل خطوة في حياتي وغمرتني بتضحياتها وعطائها الدائم سيدة
نساء الكون، أُمي الغالية..

إلى من أفخر به وأرفع رأسي باسمه عاليا إذا ذكر في مجلس، أبي الغالي..

إلى سندي في هذه الحياة، إخوتي وأخواتي الأحباء..

إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء..

إلى كل من علمني حرفاً، وكل شخص إيجابي في هذه الحياة، وكل من تمنى لنا الخير
في خطوات حياتنا..

إليهم جميعاً أهدي هذا البحث..

إقرار

أقر أنا معد الرسالة: بأنها قدمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: إلهام عبد القادر محمد شديد

التوقيع:

التاريخ:

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فالحمد لله أولاً وآخراً، كما وأتوجه بالشكر

للدكتور الفاضل المشرف على رسالتي د. إبراهيم عتيق لما قدمه لي من دعم وملاحظات قيمة ساعدت

في إنجاز هذا البحث، وأشكر كل من درسني في تخصص المحاسبة والضرائب في جامعة القدس،

وكل من ساعدني في تقديم البيانات والتقارير اللازمة لإنجاز هذا البحث وأخص بالذكر القائمين على

مؤسسة فاتن ومؤسسة فيتاس ومؤسسة ريف، وأشكر كل من قدم لي ملاحظة أو نصيحة أو معلومة

في مجال البحث العلمي.

إلهام عبد القادر شديد

فهرس المحتويات		
الرقم	البيان	الصفحة
-	إقرار	أ
-	شكر وتقدير	ب
-	فهرس المحتويات	ج
-	فهرس الجداول	هـ
-	فهرس الأشكال	و
-	قائمة الملاحق	ز
-	قائمة الاختصارات	ز
-	قائمة المصطلحات	ح
-	ملخص	ي
-	Abstract	م
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة وأسئلة الدراسة	2
3.1	أهداف الدراسة	3
4.1	أهمية الدراسة	3
5.1	فرضيات الدراسة	4
6.1	أنموذج الدراسة	5
7.1	حدود الدراسة	5
8.1	محددات الدراسة	5
2	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2	مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين	7
1.1.2	نشأة مؤسسات الإقراض في فلسطين	7
2.1.2	الوضع الحالي لمؤسسات الإقراض في فلسطين ومؤشرات عامة	8
3.1.2	التعريف بمؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية	10
4-1-2	تحليل نقاط القوة والضعف لمؤسسات الإقراض المرخصة	14

	من سلطة النقد الفلسطينية	
17	الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة من مؤسسات الإقراض	5.1.2
19	أنواع القروض والقطاعات الممولة في مؤسسات الإقراض	2.2
24	جودة المحفظة الائتمانية ومؤشرات قياس الجودة	3.2
24	جودة المحفظة الائتمانية	1.3.2
24	مؤشرات قياس جودة المحفظة الائتمانية	2.3.2
25	مؤشر المحفظة في خطر (PAR) Portfolio at Risk	1.2.3.2
27	نسبة الديون المعدومة Write-Off Ratio	2.2.3.2
28	نسبة مصاريف المخصصات Impairment Expense Ratio	3.2.3.2
29	نسبة تغطية المخاطر Risk Coverage Ratio	4.2.3.2
30	مخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية وآليات تعزيز القروض الإنتاجية	4.2
33	تجارب فلسطينية ودولية	5.2
	الدراسات السابقة	6.2
35	الدراسات باللغة العربية	1.6.2
41	الدراسات باللغة الأجنبية	2.6.2
48	ملخص الدراسات السابقة	3.6.2
59	أهم المحاور وما يميز دراستي عن الدراسات السابقة	4.6.2
	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	3
62	تمهيد	1.3
62	منهجية الدراسة	2.3
62	طرق جمع البيانات	3.3
63	مجتمع الدراسة	4.3
64	عينة الدراسة	5.3
64	إجراءات الدراسة	6.3
64	متغيرات الدراسة وقياسها	7.3
66	قياس تركيبة المحفظة الائتمانية	1.7.3

70	قياس جودة المحفظة الائتمانية (مؤشر المحفظة في خطر (PAR	2.7.3
74	قياس نسبة نمو محافظ القطاعات	3.7.3
78	الأساليب الإحصائية	8.3
4	الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض النتائج	
80	تمهيد	1.4
80	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	2.4
85	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	3.4
5	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
91	نتائج الدراسة ومناقشتها	1.5
96	التوصيات	2.5
97	دراسات مقترحة	3.5
98	المصادر والمراجع	-

فهرس الجداول		
الرقم	البيان	الصفحة
1.3	توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لحجم المحفظة النشطة	63
2.3	متغيرات الدراسة	66
3.3	نسبة محفظة القطاع من إجمالي المحفظة النشطة لعينة الدراسة خلال الفترة (2015-2019)	67
4.3	مؤشر المحفظة في خطر (PAR) لعينة الدراسة خلال الفترة (2015-2019)	71
5.3	نسبة نمو محفظة القطاعات لعينة الدراسة خلال الفترة (2016-2019)	75
1.4	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجمالي المحفظة النشطة خلال الفترة (2015-2019)	81
2.4	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة المحفظة الائتمانية خلال الفترة (2015-2019)	82
3.4	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لنسب نمو محافظ	84

	القطاعات خلال الفترة (2016-2019)	
85	نتائج اختبار الفرق في متوسط مؤشر المحفظة في خطر خلال الفترة (2015-2019) بين القطاعات الإنتاجية والقطاع الاستهلاكي	4.4
87	نتائج اختبار الفروق في متوسط مؤشر المحفظة في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع السكني خلال الفترة (2015-2019).	5.4
90	نتائج اختبار الفروق في متوسط مؤشر المحفظة في خطر تبعاً لنوع القرض الإنتاجي خلال الفترة (2015-2019).	6.4

فهرس الأشكال		
الرقم	البيان	الصفحة
1.2	مستويات قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	18
1.3	نسبة إجمالي المحفظة النشطة للقطاعات الإنتاجية والقطاعات غير الإنتاجية (الاستهلاكية والسكنية) خلال الفترة (2015-2019).	69
2.3	مؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية والقطاعات غير الإنتاجية (الاستهلاكية والسكنية) خلال الفترة (2015-2019).	73
3.3	نسبة النمو في محفظة القطاعات الإنتاجية والقطاعات غير الإنتاجية (الاستهلاكية والسكنية) خلال الفترة (2016-2019).	78
1.4	متوسط مؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية وللقطاع الاستهلاكي للفترة (2015-2019)	86
2.4	متوسط مؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية والقطاع السكني للفترة (2015-2019)	88
3.4	متوسط مؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية في الفترة (2015-2019)	90

قائمة الملاحق	
الرقم	البيان
1	كتب تسهيل المهمة
2	المقابلة الشخصية: الأسئلة والأجوبة
3	جداول البيانات لمؤسسات الإقراض

قائمة الاختصارات		
الرقم	الاختصار	الإسم بالكامل
1	PAR	Portfolio at Risk
2	شراكة	الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر
3	فاتن	الفلسطينية للإقراض والتنمية

مصطلحات الدراسة

المصطلح	التعريف
1 مؤسسات الإقراض المتخصصة	هي مؤسسات مالية أغلبها غير ربحية، تهدف للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة في المجتمع، ويوفر هذا القطاع خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من المجتمع، مقابل ضمانات وشروط ائتمان ميسرة لتتوافق مع المقدرة الاقتصادية البسيطة لهذه الشرائح. (www.pipa.ps)
2 جودة المحفظة الائتمانية	المحفظة الائتمانية هي محفظة القروض وتشكل الأصل المالي الأكبر في مؤسسات التمويل الأصغر، وتكون ذات جودة عالية عندما تحتوي على حد أدنى من القروض المتعثرة وانخفاض نسبة المحفظة المعرضة للمخاطر (PAR). (Agasha, Moametsi, & Feela, 2020)
3 مؤشر المحفظة في خطر (PAR)	هو أحد مقاييس جودة المحفظة الائتمانية ويتم احتسابه بتقسيم الرصيد القائم لجميع القروض المتأخرة لأكثر من 30 يوماً مضافاً إليه جميع القروض المعاد هيكلتها، ويقسم الناتج على إجمالي محفظة القروض القائمة (جانسون ودامين وجولي وفرانك، 2003)، والحد الأعلى المسموح به حسب المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية 5% (Gichuhi, & Omagwa, 2020).
القروض الإنتاجية	هي القروض التي تمنح لأغراض إنتاجية سواء لزيادة الإنتاج أو المبيعات مثل القروض التي تمنح لشراء المواد الخام والآلات ولها دور في دعم الاقتصاد الوطني (ميا، وعمار، ومحمد، 2014)، ويتم منحها؛ لتطوير المشاريع بقطاعاتها المختلفة (الصناعية والتجارية والخدماتية والسياحية والزراعية) بهدف تنمية هذه المشاريع وتحسين أرباحها.
5 القروض غير الإنتاجية	هي القروض التي لا تستخدم لإقامة مشاريع أو أنشطة مدرة للدخل وإنما لتلبية احتياجات استهلاكية ومعيشية مختلفة، مثل قروض الزواج والعلاج والتعليم وتحسين السكن. (مقابلة وعواودة، 2020)
6 القروض الاستهلاكية	هي القروض التي تمنح لأغراض استهلاكية مثل شراء سيارة أو تلفاز أو ثلاجة ولا تفضل بعض المصارف إعطاء الموظفين مثل هذه القروض، لأن قدرتهم على الدفع مرتبطة بدخلهم من الوظيفة وسدادهم للقروض يتأثر بإنهاء خدماتهم أو مرضهم وعادة ما يكون سعر الفائدة عليها أعلى لأن درجة مخاطرها أعلى. (ميا وآخرون، 2014)

7	القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض	هي القروض التي تأخر المقترض في سداد قسطين فأكثر من أقساطها بسبب عدم القدرة على الالتزام في سدادها أو عدم رغبته في ذلك.
8	الشمول المالي	" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار المالي المناسب". (سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة القطاعات التي تستحوذ على النسبة الأعلى من إجمالي المحفظة النشطة، ومعرفة القطاعات الأكثر مخاطرة، والقطاعات الأكثر نمواً في مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية، واعتمدت الدراسة نوع القطاع كمتغير مستقل وتم تقسيمه إلى ثلاثة تقسيمات أساسية وهي القطاعات الإنتاجية، وقطاع السكن، والقطاع الاستهلاكي، وتم تقسيم القطاعات الإنتاجية إلى خمسة قطاعات فرعية وهي: القطاع التجاري، والقطاع الخدماتي، والقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي، والقطاع السياحي.

واعتمدت الدراسة جودة المحفظة الائتمانية كمتغير تابع، وتم استخدام مؤشر المحفظة في خطر (PAR) كمقياس للجودة، كونه المقياس الأهم والأكثر استخداماً والأسهل للمقارنة بين مؤسسات الإقراض، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية (بيانات سنوية) ومن ثم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها.

وتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية في نهاية عام 2019 وعددها 8 مؤسسات وتم دراسة بياناتها لمدة خمسة سنوات للفترة من (2015-2019)، وتمثلت عينة الدراسة في 3 مؤسسات من هذه المؤسسات المرخصة وهي: مؤسسة فاتن، ومؤسسة ريف، ومؤسسة فيتاس، وتمثل هذه العينة ما نسبته 37.5% من حيث العدد، و64% من إجمالي محفظة القروض النشطة لمجتمع الدراسة.

وللوصول للنتائج تم استخلاص البيانات الأولية من تقارير المؤسسات وإدخالها لبرنامج MS-EXCEL، ومن ثم معالجتها رياضياً للحصول على البيانات النهائية لإجراء الاختبارات الإحصائية المختلفة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، كما وتم استخدام برنامج EViews 10 لإجراء الرسومات البيانية المستخدمة في هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن القطاعات الإنتاجية تستحوذ على النسبة الأعلى من إجمالي المحفظة النشطة، يليها قطاع السكن ثم القطاع الاستهلاكي، ومن بين القطاعات الإنتاجية الفرعية يستحوذ القطاع التجاري على النسبة الأعلى من إجمالي المحفظة النشطة يليه القطاع الزراعي والقطاع الخدماتي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي على الترتيب، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن القطاع

الاستهلاكي هو القطاع الأكثر مخاطرة والأكثر حساسية بين جميع القطاعات وبفارق كبير عنها، يليه القطاعات الإنتاجية ومن ثم قطاع السكن وينسب محفظة في خطر (PAR) متقاربة، ولا يوجد فروقات كبيرة بين القطاعات الإنتاجية الفرعية من حيث المخاطرة، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الأكثر نمواً خلال فترة الدراسة هو القطاع الاستهلاكي يليه القطاع الإنتاجي وقطاع السكن، ومن بين القطاعات الإنتاجية الفرعية حقق القطاع الخدماتي أعلى نسبة نمو يليه القطاع الصناعي ثم الزراعي والتجاري، وحقق القطاع السياحي تراجع في النمو.

وأوصت الدراسة بضرورة استمرارية التركيز على القطاعات الإنتاجية وزيادة نسبتها من إجمالي المحفظة النشطة لأعلى نسبة ممكنة تماشياً مع رسالة هذه المؤسسات ودورها التنموي، والتدبير المستمر لموظفي الإقراض على دراسة قروض المشاريع الإنتاجية وإعداد البيانات المالية لها والتي تساعد على اتخاذ قرار ائتماني سليم يقلل من مخاطرها، وتعزيز برامج التدريب لأصحاب المشاريع الإنتاجية، وإثبات صرف القروض؛ لضمان استغلالها في الغاية الصحيحة، وضرورة المحافظة على نسبة منخفضة من القروض الاستهلاكية، وتشديد المراقبة عليها نظراً لمخاطرها العالية، والحرص على عدم تجاوز قروض قطاع السكن لنسبة قروض القطاعات الإنتاجية بالرغم من مخاطرها المنخفضة، وضرورة زيادة الشفافية في الإفصاح عن تقارير الأداء الخاصة بمؤسسات الإقراض وتسهيل الوصول إليها من خلال نشرها على المواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات أو مواقع الجهات الرقابية أو المنظمة لهذه المؤسسات، مثل: شراكة.

كلمات مفتاحية: مؤسسات الإقراض، مؤشر المحفظة في خطر (PAR)، المحفظة الائتمانية، القروض الإنتاجية، القروض الاستهلاكية، جودة محفظة القروض.

The composition and quality of the credit portfolio between the productive and non-productive sectors in Microfinance institutions licensed by the Palestinian Monetary Authority.

Prepared by: Elham Abdelqader Shadeed

Supervisor: Dr. Ibrahim Ateeq

Abstract

The study aimed to identify the sectors that capture the highest percentage of the total active portfolio among the Microfinance institutions licensed by the Palestinian Monetary Authority. Besides, identifying the riskiest sectors, and the most growing ones as well. The study considered the sector type as an independent variable which has been divided into three main sections: The productive sector, the housing sector, and the consumer sector. Whereas, the productive sector was divided into five sub-sectors: The commercial sectors, the service sectors, the industrial sectors, the agricultural sectors, and the tourism sectors.

The study also adopted the quality of the credit portfolio as a dependent variable. Based on that, the Portfolio at Risk (PAR) index was used as a measure of quality, for being the most important, most used, and easiest measure for comparison among the Microfinance institutions. To achieve the objectives of the study, the quantitative analysis methodology based on referring to time series data (annual data) was used to analyze and describe the changes and developments that occurred to them.

The study community was represented by eight Microfinance institutions that were officially licensed by the Palestinian Monetary Authority at the end of 2019. The data of these eight institutions were studied over a period of five years (2015-2019). Also, the study sample has consisted of three of these licensed institutions, namely: FATEN institution, Reef institution, and VITAS institution, as this sample represented 37.5% in terms of number, and 64% of the total active loan portfolio for the study community. To achieve the desired results, primary data were extracted from the institutions' reports and were entered into Microsoft Excel, where it was mathematically processed to obtain the final data. On the other hand, SPSS statistical analysis program was used to conduct various statistical tests. EViews 10 was also used to perform the graphs used in this study.

The study found that the productive sectors possessed the highest percentage of the total active portfolio, followed by the housing sector, then the consumer sector. Among the sub-productive sectors, the commercial sector holds the highest percentage of the total active portfolio, followed by the agricultural sector, service sector, industrial sector, and tourism sector, respectively.

The study also found that the consumer sector is the riskiest and the most sensitive sector among all sectors, with a big difference from them, followed by the productive sectors, and then the housing sector, with close ratios in terms of the portfolio at risk (PAR). There were also no significant differences between the sub-productive sectors in terms of the portfolio at risk (PAR). In the matter of growth, the study also found that the most growing sector during the study period is the consumer sector, followed by the productive sector and the housing sector. Among the sub-productive sectors, the service sector achieved the highest growth rate, followed by the industrial sector, then the agricultural and commercial sectors. On the other hand, the tourism sector achieved a decline in growth.

The study recommended the necessity of continuing to focus on productive sectors and increasing their percentage of the total active portfolio to the highest possible percentage in line with the mission of these organizations and their evolving role, with the need to maintain a low percentage of consumer loans and tighten control over them due to their high risks, also ensure that housing sector loans do not exceed the percentage of productive sector loans despite their low risks.

The study also recommended continuous providing loan officers with the necessary training in studying productive project loans and preparing financial statements for them, which contributes to enhancing the ability in making a thorough credit decision that reduces its risks. Moreover, the study similarly recommended providing training programs for the owners of productive projects for better management of their projects. It also urged the need of proving the disbursement of loans to ensure that they are used for the right purpose.

Finally, the study prompted the need to increase transparency in the disclosure of performance reports for the lending organizations and facilitate the accessibility to these reports by publishing them on their websites or the official websites of the supervisory authorities.

Key words: Microfinance Institutions, Portfolio at Risk (PAR), Credit Portfolio, Productive Loans, Consumer Loans, Loan Portfolio Quality.

1.1 مقدمة

تلعب مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في المجتمع وتمكين الفئات المهمشة والأقل حظاً، وتتنوع القروض التي تقدمها ما بين القروض الإنتاجية (قروض المشاريع) بقطاعاتها المختلفة (القطاع التجاري، والقطاع الصناعي، والقطاع الخدماتي، والقطاع السياحي، والقطاع الزراعي) سواء للمشاريع القائمة أو للمشاريع الجديدة، بالإضافة للقروض غير الإنتاجية وهي قروض تحسن السكن والقروض الاستهلاكية، والتي تتعدد مسمياتها في هذه المؤسسات ما بين القروض الشخصية، وقروض السيارات، والحاجات الأساسية، وقروض التعليم وغيرها.

وبما أن القروض للأغراض الإنتاجية هدفها تحسين دخل المقترض وتوفير فرص عمل، واستمرارية المشاريع والقضاء على الفقر، من المفترض أنها ستترك أثراً إيجابياً على المقترض في حال تمت دراستها بالشكل الصحيح من قبل المؤسسات واستغلالها من قبل المقترضين في الغاية الصحيحة، وبالتالي سيكون العبء في سداد القرض أقل بالنسبة للمقترض وستكون عملية التحصيل أسهل بالنسبة لمؤسسة الإقراض، بعكس القروض غير الإنتاجية وبالأخص الاستهلاكية منها والتي لن تولد دخل يساعد على تغطية الأقساط وإنما ستشكل عبئاً مالياً إضافياً على المقترض بالإضافة إلى أنها ترتبط بالحاجة الطارئة للأشخاص مثل العلاج أو سداد الالتزامات وبالتالي يرغب الأشخاص بتوفير مبلغ من المال بأي ثمن دون إجراء دراسة كافية لقدرتهم وحل مشكلة حالية، وقد تكون القروض الاستهلاكية أيضاً لأموال غير ضرورية وبالتالي ترتبط بعدم الجدية مثل الترفيه والسفر وما شابه، وعند الحديث عن قروض تحسين السكن وبالرغم من أنها غير إنتاجية ولا تولد دخل إلا أنها تختلف في سماتها عن القروض الاستهلاكية كونها ضرورية وتعكس جزءاً من رسالة مؤسسات الإقراض في تحسين جودة حياة الشعب الفلسطيني ومهمة لتوفير مسكن مناسب وآمن، وتساعد على تخفيف عبء إيجارات السكن التي يتم دفعها من المستفيدين واستبدال هذا العبء لدفعه في أقساط مسكن ملك للمستفيد، ويتعامل معها المستفيدين بجدية عند الحصول عليها وسدادها أكثر من الاستهلاكية ويقومون بدراسة قدرتهم على سدادها بشكل جدي أكثر وخاصة أن قيمة القروض الممنوحة لهذا الغرض أكبر من قيمة القروض الاستهلاكية وتمتد فترات السداد

الخاصة بها لأشهر أكثر وستأخذ جزءاً من ميزانية العائلة لوقت قد يكون طويل ويسحق الدراسة والتخطيط.

ومن هنا جاء تقسيم المحفظة الائتمانية في مؤسسات الإقراض إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي: القروض الإنتاجية (قروض المشاريع)، وقروض تحسين السكن، والقروض الاستهلاكية. و تستخدم مؤسسات الإقراض مؤشرات لقياس جودة المحافظ الائتمانية (محفظة القروض) من ضمنها نسبة المحفظة في خطر، ونسبة القروض المعدمة، ونسبة تغطية المخاطر، ونسبة مصاريف المخصصات، ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤسسات تقوم بمراقبة جودة محافظها الائتمانية لأهمية هذه المؤشرات في استمراريته وتقليل خسائرها وزيادة أرباحها، ولاستمرارية حصولها على تمويلات من الجهات المقرضة الداخلية والخارجية، حيث أنه كلما زادت جودة المحفظة زادت إمكانية حصول المؤسسات على القروض وزادت ثقة المقرضين في المؤسسة، وأهم هذه المؤشرات هو مؤشر نسبة المحفظة في خطر (PAR) ويتم قياسه حسب Micro rate (2014)، بجمع أرصدة القروض المتأخرة لأكثر من ثلاثين يوماً مضافاً إليها القروض المعاد جدولتها، ويقسم المجموع على إجمالي محفظة القروض القائمة. وجاءت هذه الدراسة، لتتطر في تركيبة المحفظة الائتمانية وجودتها بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، حيث سيتم فصل القروض في محافظ مؤسسات الإقراض إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي القروض الإنتاجية وقروض السكن والقروض الاستهلاكية، وسيتم دراسة نسبة هذه القطاعات من إجمالي المحفظة النشطة ونموها خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى جودتها باستخدام مؤشر المحفظة في خطر (PAR).

2.1 مشكلة الدراسة

تقوم مؤسسات الإقراض بمنح قروض إنتاجية وغير إنتاجية يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة فئات رئيسية وهي أولاً: القروض الإنتاجية بفروعها المختلفة (القطاع التجاري والصناعي والخدمات والزراعي والسياحي)، وثانياً: قروض تحسين السكن، وثالثاً: القروض الاستهلاكية أو الشخصية. وبالرجوع لرسالة مؤسسات الإقراض لاحظنا أن جميعها تتحدث عن التنمية والتمكين وتحسين جودة الحياة وتخفيف حدة الفقر وترتبط هذه الرسالة _رسالة مؤسسات الإقراض_ بشكل كبير في القروض الإنتاجية

وبشكل جزئي بقروض تحسين السكن وبالتالي تعتبر القروض الاستهلاكية بعيدة إلى حد ما عن هذه الرسالة.

إضافة إلى أن القروض الاستهلاكية تشكل عبئاً مالياً على المقترضين، كونها لا تساهم في زيادة دخلهم وترتبط عادة بالحاجة الطارئة غير المدروسة، مثل قروض العلاج والصحة وتوفير أفساط التعليم أو بأمور غير جدية، مثل: الترفيه والحاجات الثانوية، ومظاهر الحياة الاجتماعية التي تفوق قدرات أصحابها ومستواهم، وزيادة العبء المالي على المقترضين قد يؤثر على قدرتهم على سداد هذه القروض وبالتالي على مؤشر المحفظة في خطر (PAR) والذي يعتبر مؤشر لجودة المحافظ الائتمانية في مؤسسات الإقراض وسيتم عرض المشكلة من خلال الأسئلة التالية:

1- السؤال الرئيسي الأول: ما هي القطاعات التي تستحوذ النسبة الأعلى من إجمالي المحفظة النشطة خلال الفترة (2015-2019)؟

2- السؤال الرئيسي الثاني: ما هي القطاعات الأكثر مخاطرة في مؤسسات الإقراض خلال الفترة (2015-2019)؟ وينبثق من هذا السؤال ثلاثة أسئلة فرعية:

- هل يوجد فروق في مؤشر المحفظة في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع الاستهلاكي؟
- هل يوجد فروق في مؤشر المحفظة في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع السكني؟
- هل يوجد فروق في مؤشر المحفظة في خطر بين القطاعات الإنتاجية الفرعية؟

3- السؤال الرئيسي الثالث: ما هي القطاعات الأكثر نمواً في مؤسسات الإقراض خلال الفترة (2016-2019)؟

3.1 أهداف الدراسة

1- الهدف الرئيسي الأول: معرفة القطاعات التي تستحوذ النسبة الأعلى من إجمالي المحفظة النشطة خلال الفترة (2015-2019).

2- الهدف الرئيسي الثاني: معرفة القطاعات الأكثر مخاطرة في مؤسسات الإقراض خلال الفترة (2015-2019). وينبثق من هذا الهدف ثلاثة أهداف فرعية:

- معرفة الفروق في مؤشر المحفظه في خطر بين القطاعات الإنتاجيه والقطاع الاستهلاكي.
- معرفة الفروق في مؤشر المحفظه في خطر بين القطاعات الإنتاجيه والقطاع السكني.
- معرفة الفروق في مؤشر المحفظه في خطر بين القطاعات الإنتاجيه الفرعية.
- 3-الهدف الرئيسي الثالث: معرفة القطاعات الأكثر نمواً في مؤسسات الإقراض خلال الفترة (2016-2019).

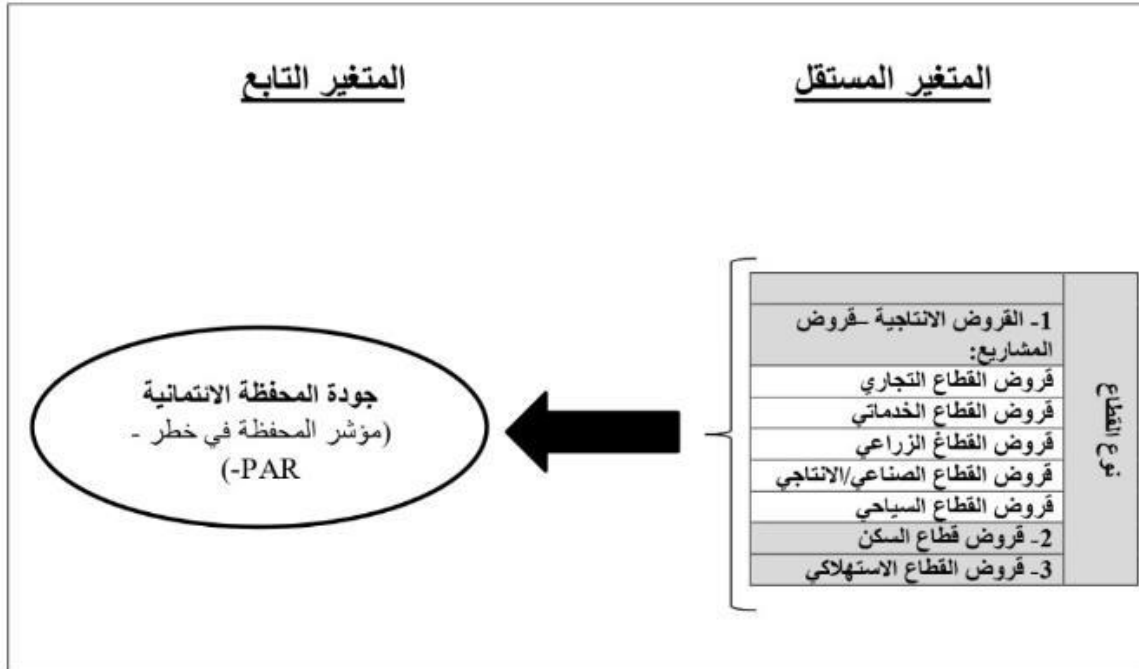
4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الدور الهام الذي تلعبه القروض بقطاعاتها المختلفة على الفرد والمجتمع، والدور التنموي لمؤسسات الإقراض الصغير، ولتوجيهها وتحفيزها لزيادة إصدار القروض الإنتاجية بدل الاستهلاكية تماشياً مع رسالتها التنموية، ومن الأثر السيء للقروض الاستهلاكية على الأفراد بتحميلهم عبئاً مالياً، وكونها تدرس جودة الأصل الأهم في مؤسسات الإقراض (محفظة القروض) وأهمية هذا الأصل في استمرارية هذه المؤسسات، ولإعطاء صورة لمتخذي القرارات الائتمانية عن تركيبة محافظ القروض في مؤسساتهم، وعن القطاعات الأكثر مخاطرة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليلها ومراقبتها، واتخاذ إجراءات تساعد على تعديل التركيبة إن لزم الأمر.

5.1 فرضيات الدراسة

- 1- الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مؤشر المحفظه في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع الاستهلاكي خلال الفترة (2015-2019).
- 2- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مؤشر المحفظه في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع السكني خلال الفترة (2015-2019).
- 3- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشر المحفظه في خطر تبعا لطبيعة القرض الإنتاجي خلال الفترة (2015-2019).

6.1 أنموذج الدراسة



7.1 حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تركيبة المحفظة الائتمانية وجودتها بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية.
- الحدود الزمانية: الفترة من (2015-2019).

8.1 محددات الدراسة

- عدم وجود بيانات كمية منشورة عن موضوع الدراسة.
- خوف بعض المؤسسات من تزويد الباحث بالبيانات المطلوبة لأغراض البحث العلمي وإبلاغنا أنه يتم تزويدها للجهات المسؤولة والرقابية فقط.

- البيانات التي تم تحليلها غير جاهزة على شكل تقارير داخلية في مؤسسات الإقراض واحتاجت إلى وقت وجهد لتجهيزها وهذا أحد أسباب عدم تزويدنا بها من بعض المؤسسات.
- تأثير وباء كورونا وتقييد الحركة.
- قلة الدراسات السابقة في المجال.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين

تعتبر مؤسسات الإقراض المتخصصة قناة تمويلية مهمة ولها دور فعال من النواحي الاجتماعية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالفئات الفقيرة والمهمشة ولها دور في تحريك عجلة الاقتصاد بالتكامل مع المصارف، وبلغ عدد المؤسسات المتخصصة المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية مع نهاية عام 2019 ثمانية مؤسسات وهي: شركة أكاد للتنمية والتمويل، وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، وشركة أصالة للتنمية والإقراض، وشركة فيتاس فلسطين، والشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"، وشركة ريف للتمويل الصغير، وبرنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا، والمؤسسة المصرفية وسيتم لاحقاً التعريف بهذه المؤسسات. (سلطة النقد الفلسطينية، 2020)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات يتم تنظيم عملها والرقابة عليها من قبل سلطة النقد الفلسطينية وجميعها تدرج تحت مظلة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، وتصنف شراكة كمؤسسة غير ربحية، وتقوم بالتنسيق بين مؤسسات الإقراض وتمثيلها أمام الجهات الرقابية والجهات الدولية، ومن الخدمات التي تقدمها: التقارير المالية والدراسات التحليلية ذات العلاقة بقطاع الإقراض، وتطوير الأنظمة الإدارية لهذه المؤسسات وتعتبر أيضاً جسم تمثيلي فيما يخص ضريبة القيمة المضافة والضرائب على رواتب الموظفين والتأمين على حياة المقترضين. (www.palmfi.ps)

1.1.2. نشأة مؤسسات الإقراض في فلسطين:

نشأ قطاع الإقراض الصغير في فلسطين في التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة لتزايد الطلب على تمويل المشاريع الصغيرة نظراً لأهمية هذه المشاريع في الإنتاج والتشغيل، ولتحسين المستوى المعيشي للمقترضين أصحاب المشاريع ولتقليل البطالة والفقر، واستهدف هذا القطاع الفئات الأقل حظاً والمهمشة وغير القادرة على الوصول للبنوك، كما وأن هذه المؤسسات تساعد على بناء تاريخ ائتماني جيد للمقترضين يمكن الارتكاز عليه لاحقاً من قبل البنوك؛ لتمويل هذه الفئات، وتم البدء بتنظيم هذا القطاع

من قبل سلطة النقد الفلسطينية في عام 2012 من خلال إصدار التعليمات والترخيص وفقاً لشروط معينة والرقابة على هذه المؤسسات. (www.palmfi.ps)

2.1.2. الوضع الحالي لمؤسسات الاقراض في فلسطين ومؤشرات عامة:

1.2.1.2. الوضع الحالي:

على الرغم من الأزمات المتلاحقة التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني حققت هذه المؤسسات نمواً كبيراً وتجاوز عدد المقترضين النشطين الضعف منذ عام 2010، وشهد هذا القطاع معدلات نمو متوسطها 14% سنوياً، بمحفظة قروض نشطة تتجاوز الـ 270 مليون دولار أمريكي لـ 9 مؤسسات منها 8 مؤسسات مرخصة من سلطة النقد الفلسطيني، وتخدم هذه المؤسسات حوالي 83 ألف مقترض نشط، وهذا ما يدفع سلطة النقد للمحافظة على هذا النمو الكبير من خلال تنظيمه والنمو قدماً في هذا المجال لبناء إطار مالي آمن وشامل لجميع الفلسطينيين والمحافظة على الاستقرار المالي، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف واضح للتمويل الأصغر في فلسطين، وأن هذا القطاع شهد تغيرات كبيرة منذ استلام سلطة النقد للعملية التنظيمية ولا سيما فيما يخص عمليات توحيد متطلبات الترخيص والتسجيل وإطلاق نظام المعلومات الائتماني وعمل البنوك كوسيط وغيرها من المميزات الأخرى. (سلطة النقد الفلسطينية، 2019)

2.2.1.2. مؤشرات عامة:

تم الإشارة سابقاً إلى أن مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين يتم تنظيم عملها من قبل سلطة النقد الفلسطينية وجميعها تدرج تحت مظلة الشبكة الفلسطينية (شراكة) فيما يخص أمور التمثيل أمام الجهات الأخرى، والتنسيق بين هذه المؤسسات.

تصدر شراكة أيضا تقارير تحتوي على مؤشرات عامة تخص هذه المؤسسات ومن أهم هذه المؤشرات حسب تقرير شراكة (2019) والتي تعكس وضع المؤسسات المرخصة الثمانية:

- 1- إجمالي محفظة القروض.
- 2- توزيع القروض حسب القطاع.
- 3- توزيع القروض حسب جنس المقترض.
- 4- العاملين في مؤسسات الإقراض.

أولاً: إجمالي محفظة القروض Gross Loan Portfolio

بلغت قيمة محفظة القروض لمؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية مع نهاية عام 2019، (263,000,980) دولار، توزعت على مؤسسات الإقراض كالتالي وبالترتيب من الأعلى إلى الأدنى:

اسم المؤسسة	حجم المحفظة النشطة	
1 المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"	\$103,090,736	
2 مؤسسة فيتاس	\$51,475,682	
3 المؤسسة المصرفية	\$49,354,409	
4 مؤسسة أصالة	\$15,055,413	
5 مؤسسة ريف	\$13,533,415	
6 الأونورا	\$13,353,584	
7 مؤسسة أكاد	\$11,170,838	
8 مؤسسة إبداع	\$5,966,903	
المجموع	\$263,000,980	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير شراكة.
وتشكل محفظة القروض الأصل الأكبر في بيان المركز المالي لمؤسسات الإقراض.

ثانياً: توزيع القروض حسب القطاع

تتوزع محفظة القروض النشطة في مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية على القطاعات المختلفة مع نهاية عام 2019 بالنسب التالية: 29% للقطاع التجاري، و33% للقطاع السكني، و12% للقطاع الخدماتي، و11% للقطاع الزراعي، و7% للقطاع الصناعي، و7% قروض استهلاكية، و2% للقطاع السياحي. وبالتالي 60% من قروض هذه المؤسسات يتم منحها لأغراض إنتاجية و40% لأغراض غير إنتاجية سواء قروض سكنية أو قروض استهلاكية وهي نسبة ليست بالقليلة.

ثالثاً: توزيع القروض حسب جنس المقترض

تتوزع القروض في مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد، والتي يزيد عددها عن 75 ألف قرض بنسبة 64% قروض ممنوحة للذكور، و36% قروض ممنوحة للإناث. وتفاوتت هذه النسبة من مؤسسة إلى أخرى حيث أن نسبة القروض الممنوحة للنساء في مؤسسة أصالة تصل إلى 77%، وتصل نسبة القروض الممنوحة للذكور في المؤسسة المصرفية إلى 82%.

رابعاً: العاملين في مؤسسات الإقراض

توظف مؤسسات الإقراض المتخصصة ما يزيد عن 930 موظف 52% منهم من الذكور و48% من الإناث. (شراكة، 2019)

3.1.2. التعريف بمؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية:

يبلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة والمرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ثمانى مؤسسات منها ست مؤسسات كانت مرخصة قبل عام 2019، وتم استكمال إجراءات الترخيص لكل من المؤسسة المصرفية والوكالة في 2019، وكانت مؤسسة فاتن أول مؤسسة تحصل على ترخيص كمؤسسة إقراض متخصصة في عام 2014، وفيما يلي نبذة عن هذه المؤسسات:

1- المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)

هي شركة مساهمة خاصة غير ربحية مسجلة في وزارة الاقتصاد الفلسطينية ومرخصة من سلطة النقد الفلسطينية، تأسست عام 1999، وبدأت هذه المؤسسة بالتركيز على قروض النساء والمجموعات النسوية وتوسع مجال عملها بعد سعيها للنهوض بمستوى خدمات التمويل الأصغر في فلسطين، وتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوسعت خدماتها؛ لتلبي جميع الاحتياجات المالية لمختلف الشرائح والقطاعات، وساعدت على توفير العديد من فرص العمل وبالتالي تخفيض نسبة الفقر والبطالة، وهي المؤسسة الأكثر انتشاراً من بين مؤسسات التمويل في فلسطين والأكبر حجماً، وعدد فروعها 38 فرع تتوزع في جميع المحافظات الفلسطينية ومخيماتها ومناطقها الريفية والمهمشة، وتتميز مؤسسة فاتن بمواكبتها للتطورات التكنولوجية وحصولها على العديد من الجوائز المحلية والدولية. ومن أهم المنتجات التي تقدمها قروض المشاريع متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة، وقروض السكن، والقرض الاجتماعي لأغراض التعليم والصحة والحاجات الأساسية، وقروض الطاقة البديلة. (www.faten.org)

2- مؤسسة فيتاس

تأسست عام 2014 وهي امتداد لبرنامج ريادة للإقراض والخدمات المالية والذي تأسس عام 1995، وتسعى شركة فيتاس فلسطين لتمكين الأشخاص الذين لديهم الرغبة والقدرة على تطوير ذاتهم وإظهار قدراتهم ليصبحوا أشخاصاً فاعلين في المجتمع، وتسعى لتلبية احتياجات عملائها، وتحقيق التنمية طويلة الأمد، وتسعى لفتح مجال الاستثمار؛ لرفع رأس مالها، وزيادة عدد فروعها البالغ عددها 9، وتتركز في المدن الرئيسية، وتقدم مؤسسة فيتاس قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الشباب وقروض السكن وشراء الأثاث والقروض الاستهلاكية لأغراض التعليم والزواج والعلاج وغير ذلك. (www.vitas.ps)

3- مؤسسة ريف

"تسعى ريف إلى دمج المناطق الريفية الفلسطينية في خدمات التمويل الأصغر من أجل تعزيز دورها التنموي، تتمثل أهداف ريف في تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف الفلسطيني، والمشاركة في سد الفجوة التمويلية في المناطق الريفية، ورفع مستوى الخدمات المالية المقدمة لأكبر عدد ممكن من المستفيدين". (www.palmfi.ps)

وتتمثل رؤية مؤسسة ريف في "تشكيل وقيام أول بنك تنموي تعاوني ريفي في فلسطين، واتساع اندماج سكان الأرياف من مزارعين وفلاحين خصوصاً الفقراء منهم في خدمات التمويل الصغير التي تقدمها، وتنمية فرص هؤلاء وتعزيز دورهم في التنمية الزراعية والريفية المستدامة والعادلة". (www.reef.ps)
وتقدم ريف قروض المشاريع وقروض السكن والقروض الشخصية الاستهلاكية ضمن المسميات التالية: التعاونيات، وقروض المجموعة، وبرنامج غراس لطلاب الجامعات، وقرض ريفنا، ومستقبلي، وقرض تحسين السكن وقرض الطالب الجامعي. (www.reef.ps)

4- أصالة للتنمية والإقراض

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة) هي مؤسسة أهلية فلسطينية بدأت عملها عام 1997 باسم مركز المشاريع النسوية ثم سجلت باسمها الحالي في عام 2001. تهدف أصالة إلى تعزيز مهارات المرأة الفلسطينية الضرورية وتعزيز فرص مساهمتها الناجحة في المجتمع وتطوره، من أجل المساواة في الحقوق وفرص الوصول إلى الموارد وإلى المؤسسات.

بدأت أصالة في عام 1997، بتقديم القروض للمشاريع الصغيرة للنساء الفلسطينيات المهمشات. وبعد ذلك، قدمت أصالة ما يزيد عن 30000 قرض بقيمة تزيد عن 35 مليون دولار أمريكي لصاحبات الأعمال الفلسطينيات، ولتتمكن من توفير الخدمات لهؤلاء النساء محلياً، أنشأت أصالة 9 مكاتب ميدانية في جميع أنحاء الضفة وقطاع غزة. وبناءً على الإحتياجات قامت أصالة بتوسيع نطاق عملها؛ لتصل إلى عشرات الآلاف من النساء الرياديات المهمشات.

قامت جمعية أصالة عام 2014 بالفصل بين أنشطتها كمؤسسة أهلية تنموية وأنشطتها كمؤسسة إقراض متناهية الصغر بسبب تغير القوانين الفلسطينية الخاصة بالمؤسسات المالية، حيث تم تأسيس شركة أصالة للتنمية والإقراض وتسجيلها رسمياً في تشرين الثاني 2014؛ لتكون الذراع التمويلي المسؤول عن استمرار تقديم الدعم المالي للمستفيدات. وحافظت الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة) على وجودها كمؤسسة أهلية تنموية غير حكومية تساهم في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً من خلال برامج رفع القدرات والتدريب والتشبيك والتسويق، بالإضافة إلى الدعم والمناصرة لحقوق المرأة وزيادة مشاركتها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. (www.asala.ps)

5- إبداع

هي شركة فلسطينية مساهمة خاصة غير ربحية، تأسست عام 2014، تعمل على تقديم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، وتعمل على نشر ثقافة التمويل متناهي الصغر بين الناس، والقيام بأي نشاط يخدم أهدافها الرئيسية والغايات التي أنشئت من أجلها، تم تأسيس "الإبداع" من خلال اتفاقية شراكة ما بين برنامج الخليج العربي للتنمية ومجموعة من رجال الأعمال في القطاع الخاص. (www.alibdaapalestine.com)

6- المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)

أكاد هي شركة متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، لا سيما المشاريع التي توظف أقل من خمسة عمال، ومعظمها عائلية. ونشأت الشركة من لدن الشركة الزراعية المتحدة في أريحا عام 1988، قبل أن تسجل عام 1995 باسم جمعية أهلية في القدس، وهي المركز العربي للتطوير الزراعي، وفي عام 2014 تم فصل نشاطات الإقراض في الجمعية عن غيرها، وتأسست شركة "أكاد" بصورتها الحالية وبرأسمال قدره 5,35 مليون دولار، وذلك بموجب قانون شركات الإقراض الصادر عن الرئيس محمود عباس. وتملك الجمعية "المركز العربي" 56% من أسهم الشركة، بينما يملك بنك الإستثمار الأوروبي 18%، مقابل 17% لثلاث مؤسسات أجنبية فرنسية وهولندية. (www.acad.ps)

7- برنامج التمويل الصغير التابع لوكالة الغوث (الأونروا)

يوجه هذا البرنامج خدماته المالية للأجنيين بشكل خاص وللفقراء وللرياديين وأصحاب الأعمال الصغيرة وتركز بشكل أساسي على النساء، وتسعى لتمكين هذه الفئات وتوفير مستوى حياة لائق في بيئة تتسم بعدم الاستقرار، وبدأت أعمالها منذ عام 1991 في غزة برأس مال يقل عن 300 ألف دولار ووصلت إلى الضفة الغربية في عام 1996، وتقدم قروض المشاريع وقروض تحسين السكن والقروض الشخصية ضمن عدة مسميات منها قروض المؤسسات الصغيرة، وقروض الأعمال الناشئة، والمرأة، والقروض الاستهلاكية، وقروض الاسكان وغيرها. (www.unrwa.org)

8- المؤسسة المصرفية الفلسطينية

نشأت المؤسسة المصرفية الفلسطينية عام 1986؛ استجابة لغياب الخدمات المصرفية في فلسطين نتيجة للإغلاقات من قبل الاحتلال للمصارف الفلسطينية والعربية العاملة في فلسطين، ولمواجهة الأزمة الاقتصادية وتراجع القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وفي عام 2001 تحولت المؤسسة إقراض متخصصة تستهدف القطاعات الإنتاجية، وقدمت أعمالها ونشاطاتها في مناطق واسعة بما فيها مدينة القدس وترى هذه المؤسسة أن خدماتها تساعد على التنمية وتركز على تحقيق أكبر تأثير ممكن على مستوى الاقتصاد، واعتمدت المؤسسة منذ عام 2009 النظام الإسلامي في تمويلاتها؛ لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (www.palbanking.ps)

4.1.2. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) لقطاع التمويل الأصغر في فلسطين:

قامت سلطة النقد الفلسطينية وبدعم من مجموعة البنك الدولي ببناء إطار استراتيجي لتعزيز صناعة التمويل الأصغر في فلسطين لخمس سنوات من 2019-2023 واشتمل هذا الإطار على دراسة عدة جوانب أهمها تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لقطاع التمويل الأصغر في فلسطين وفيما يلي توضيح لهذا التحليل حسب ما ورد في سلطة النقد الفلسطينية (2019):

نقاط القوة	نقاط الضعف
✓ استراتيجية الشمول المالي: تعتبر فلسطين ممثلة بسلطة النقد من أوائل البلدان التي اعتمدت استراتيجية وطنية للشمول المالي.	✓ محدودية تنوع المنتجات: تقدم هذه المؤسسات عدد قليل من الخدمات غير خدمات الإقراض وتمنع من عمليات التأمين وتحويل الأموال والدفع وتم السماح لها بتقديم التمويلات الإسلامية.
✓ قوة التنظيم والرقابة: ويشمل ذلك متطلبات وأعمال الرقابة وعدم وجود سياسات تقييد السوق وتشوّهه مثل الحد	✓ قلة تقديم القروض الصغيرة للعملاء: بسبب الضغط السياسي لتقديم

أعلى سعر الفائدة. ✓ عدد قليل من القروض المتعددة: بسبب وجود سجل ائتماني يظهر القروض القائمة على المقترضين للمؤسسات المالية الأخرى. ✓ الروابط مع القطاع المصرفي: (الإقراض منه، عمليات التحصيل من خلاله، عمليات الصرف، وغيرها) ✓ برامج ضمان القروض: وهي مؤسسات موجودة في فلسطين ودورها بحاجة لتفعيل أكبر وتساعد في تخفيف مخاطر القروض بضمانها وتعويض مؤسسات الإقراض في حال تعثرها. ✓ الشفافية: تقتصر هذه المؤسسات للشفافية فيما يخص معدل الفائدة الفعلي والرسوم وهذا يؤدي لصعوبة المقارنة بين الأسعار. ✓ النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين: يوجد إمكانية لتقليص الفجوة. ✓ غياب الوعي والثقافة المالية: ضعف الوعي المالي لدى الجمهور.	أسعار فوائد عالية يؤدي ذلك لتقديم قروض أكبر بآجال تسديد أطول. ✓ الضمانات: يتم الاعتماد بشكل كبير على الضمانات بسبب عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية ومن المفترض أن يتم الاعتماد بشكل أساسي على السمعة والقدرة إلى جانب الضمان. ✓ محدودية المنافسة: كون السوق عالي التركيز وتتركز القروض القائمة في 4 مؤسسات إقراض بنسبة 80% من المقترضين و 75% من المحفظة القائمة وتقتصر بعضها للحكومة وما زالت تتكبد خسائر. ✓ الشفافية: تقتصر هذه المؤسسات للشفافية فيما يخص معدل الفائدة الفعلي والرسوم وهذا يؤدي لصعوبة المقارنة بين الأسعار. ✓ النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين: يوجد إمكانية لتقليص الفجوة. ✓ غياب الوعي والثقافة المالية: ضعف الوعي المالي لدى الجمهور.
التهديدات ✓ البنية الداعمة: عدم الاستقرار	الفرص ✓ التقدم في تكنولوجيا الهاتف

السياسي والأزمات المتكررة بسبب الاحتلال لا يشجع على الابتكار وتحمل المخاطر أو التنبؤ ببيئة داعمة. ✓ التدخلات: من خلال وضع لوائح تنظيمية غير متوازنة أو تحديد سقف الفائدة. ✓ الضغوط الخارجية لخفض أسعار الفائدة: تعتبر أسعار الفوائد في مؤسسات الإقراض الفلسطينية متدنية جداً مقارنة بأسعار الفائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومع ذلك هناك ضغوط مستمرة لخفضها وخاصة في ظل عدم ادراك طبيعة عمل هذه المؤسسات ومقارنتها مع البنوك.	المحمول: باعتبارها أداة لتعميق الشمول المالي لانتشارها الواسع ولتخفيف النفقات التشغيلية. ✓ المعايير الدولية لحماية المستهلك في التمويل الأصغر: وذلك من خلال اعتماد ارشادات دولية لحماية المستهلك وخاصة في مجال التوعية والشفافية في التسعير. ✓ زيادة التعاون بين مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك: في السنوات الأخيرة أصبح القطاعان أكثر تكاملاً واندماجاً. ✓ تدني معدلات الانتشار في المناطق الريفية: تعتبر هذه فرصة كون المؤسسات لم تستوعب السوق بالكامل وبالتالي هناك إمكانية لبناء سياسات جديدة من سلطة النقد تساعد على الانتشار. ✓ إطار تنظيمي متدرج وأنواع جديدة من المؤسسات: سواء بوضع إطار تنظيمي ملائم يمكن فئات مؤسسية جديدة من دخول السوق، أو من خلال السماح للمؤسسات القائمة بتقديم خدمات جديدة بعد استيفاء شروط معينة وإعطائها فرصة لتطوير هيكلها القانوني على نحو يتسم
--	---

	بالتحوط المالي، كأن تتحول مثلاً من جمعية أهلية إلى مؤسسة إقراض متخصصة وفي نهاية المطاف إلى بنك تمويل أصغر
--	--

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، 2019)

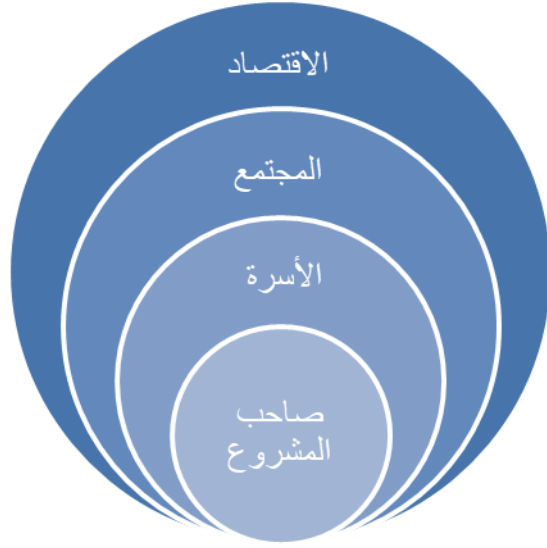
5.1.2. الأثر التنموي للمشاريع المستهدفة من مؤسسات الإقراض الصغير:

تستهدف مؤسسات الإقراض بشكل أساسي المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بقطاعاتها المختلفة (التجارية والصناعية والخدماتية والسياحية والزراعية) كونها أداة فاعلة في دعم جهود التنمية، ولا يوجد اختلاف في الأثر التنموي لهذه المشاريع بين الدول المتقدمة والنامية ولكن الاختلاف يكمن في حجم وقوة هذا الأثر، وتعاطف الاهتمام بحجم هذا الأثر ودوره بعد أن أثبتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة صمودها وتكيفها مع أزمت متتالية ومتلاحقة، وأثبتت نجاحها في مواجهة المشاكل الاقتصادية وتوفيرها لكثير من فرص العمل، ودعم مؤسسات الإقراض لهذه المشاريع يساعد على تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع حقيقية. (مقابلة، 2017)

وتعتبر الفئات المهمشة والأقل حظاً وذات الدخل المحدود، من أكثر الفئات في المجتمع استفادة من القروض التي تقدمها مؤسسات الإقراض، كون هذه القروض توفر السيولة التي تمكنهم من ممارسة نشاطهم وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد وعدم تركيز الأنشطة الاقتصادية في يد رؤوس الأموال. (ربيعي، 2019)

1.5.1.2. مستويات تقييم الأثر التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تقسيم مستويات تقييم الأثر التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أربعة مستويات وهي صاحب المشروع والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد، انظر الشكل (1.2).



الشكل 1.2: مستويات قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
المصدر: (مقابلة، 2017)

- أولاً: الآثار التنموية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على مستوى صاحب المشروع
- تتلخص أهم الآثار على مستوى صاحب المشروع بالنقاط الآتية:
- تحسين مستويات الصحة والتعليم والسياحة والتكنولوجيا.
 - تحسين مستوى المعيشة والرفاه.
 - المساهمة في تحسين السجل الائتماني لصاحب المشروع.
 - تحسين الدخل والاستهلاك والادخار.
 - تغيير هيكل الأصول والموجودات لدى صاحب المشروع.
 - تقليل مخاطر الفقر والمديونية.
 - رفع مهارات صاحب المشروع الادارية والمساهمة في ظهور أفكار استثمارية لديه.
 - زيادة الإنتاجية.
- وكلما تحسن أداء المشروع وأرباحه زادت الآثار الإيجابية على صاحب المشروع.

ثانياً: الآثار التنموية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على مستوى الأسرة

جميع الآثار الإيجابية على صاحب المشروع ستكون مماثلة على أسرته كونه جزءاً منها ونضيف إلى ذلك ما يلي:

- خلق فرص عمل لأفراد الأسرة.
 - تمكين المرأة.
 - تعزيز الروح الريادية لأفراد الأسرة.
- ويرتبط هذا التأثير على الأسرة بعدة عوامل أهمها أداء المشروع وقدرته على الاستمرارية، وخصائص المشروع مثل نطاق السوق هل هو محلي أم خارجي، وكذلك درجة الدقة في اتخاذ القرار الاستثماري ونمط حياتها ونظامها في الاستهلاك والادخار وأمور أخرى ترتبط بصاحب المشروع.

ثالثاً: الآثار التنموية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على مستوى المجتمع والاقتصاد

- تتلخص أهم الآثار على مستوى المجتمع والاقتصاد بالنقاط الآتية:
- تدريب العمالة وتمكينها وخلق فرص عمل جديدة.
 - إعادة توزيع الدخل.
 - تطوير المشاريع الأخرى وتنمية المنطقة وتشجيع إقامة مشاريع جديدة.
 - إحلال الإنتاج المحلي بدل المستورد وزيادة الإنتاج الوطني.
 - زيادة الصادرات الوطنية.
 - توفير المنتجات من السلع والخدمات بأسعار جيدة ووقت وجهد أقل.
 - دعم الموازنة العامة للدولة من خلال الرسوم والضرائب. (مقابلة، 2017)

2.2 أنواع القروض والقطاعات الممولة في مؤسسات الاقراض

يعرف **القرض** على أنه عقد يتم بين المصرف والمقترض ويتعهد الطرف الثاني بتسديد قيمة القرض مع الفوائد على دفعة واحدة أو على دفعات في تواريخ محددة وموثقة في العقد ويقدم الطرف الثاني المقترض ضمانات مقابل ذلك. (ميا وآخرون، 2014)

ويمكن تقسيم القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض بناء على عدة معايير سواء على حسب الغرض من القرض، أو القطاعات الاقتصادية أو من حيث طريقة التمويل أو من حيث المدة الزمنية. وفيما يلي توضيح لهذه التقسيمات:

أولاً: القروض حسب الغرض من القرض

هناك أهمية لتنوع المحافظ الائتمانية وعدم تركيزها في قطاع أو منطقة جغرافية محددة وهذا التنوع يؤدي إلى تحسين الأداء لهذه المحفظة. (علي، 2015)

وتقسم القروض حسب الغرض من القرض إلى عدة تقسيمات أهمها:

1- القروض الإنتاجية

هي القروض التي تمنح لأغراض إنتاجية سواء لزيادة الإنتاج أو المبيعات مثل القروض التي تمنح لشراء المواد الخام والآلات وتشجعها البنوك كونها تدعم الاقتصاد الوطني. (ميا وآخرون، 2014)

ويتم منحها؛ لتطوير المشاريع بقطاعاتها المختلفة (الصناعية والتجارية والخدماتية والسياحية والزراعية) بهدف تنمية هذه المشاريع وتحسين أرباحها. ومن واقع عملي في مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين لمدة تزيد عن 7 سنوات فيما يلي أهم الملاحظات عليها:

- تشكل هذه القروض القسم الأكبر في أغلب محافظ مؤسسات الإقراض وتختلف نسبها من مؤسسة إلى أخرى.

- تمنح هذه القروض للبدء بمشروع جديد أو لتطوير مشروع قائم.
- قد تركز بعض المؤسسات على قطاعات معينة أكثر من غيرها، وقد تخصص بقطاع واحد مثل تمويل المشاريع الزراعية على سبيل المثال.
- يتم منح القرض سواء لتمويل أصول ثابتة أو لتمويل رأس مال عامل.
- يتم إعداد دراسة مالية للمشاريع التي سيتم تمويلها لدراسة وضعها المالي وآدائها وتدفقاتها النقدية إلى جانب الدراسة الائتمانية حسب الأصول.
- عادة ما يتم زيارة هذه المشاريع قبل اتخاذ القرار الائتماني بالقبول أو الرفض.

- جزء كبير من المشاريع الممولة من مؤسسات الإقراض غير مسجلة بشكل رسمي وقد تعتمد هذه المؤسسات في إثبات ملكيتها على مستندات بسيطة، وجزء آخر من هذه المشاريع مسجل حسب الأصول.
- عند تمويل هذه المشاريع يجب التأكد من الغرض من التمويل واستغلال القرض بشكل مناسب لضمان تحسين أداء المشروع وترك أثر جيد ويفضل إثبات صرف القرض بعد المنح.
- لا تعتمد المؤسسات بشكل كبير على الضمانات في حال سلامة المؤشرات المالية للمشروع والوضع الائتماني لصاحبه وسمعته وقدرته على السداد.
- تمنح هذه القروض للقطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها وبنسب متفاوتة وتنقسم هذه القطاعات إلى قطاع تجاري وقطاع إنتاجي وقطاع صناعي وقطاع خدماتي وقطاع زراعي وقطاع سياحي.

وتشمل القروض الإنتاجية القطاعات الاقتصادية التالية:

أ- قروض القطاع الصناعي

هي قروض تمنح للحرفيين والمصانع بآجال متوسطة أو طويلة حسب الدورة الصناعية للمقترض وسياسة المقرض. (ميا وآخرون، 2014)

ب- قروض القطاع الزراعي

هي تلك القروض التي تمنح للمزارعين من أجل شراء البذور والأسمدة والتراكتورات الزراعية أو الماشية، ويتم منحها لآجال قصيرة حسب الموسم، وقد تعطى لعدة سنوات وهناك مصارف متخصصة في القروض الزراعية في أغلب البلدان ومخاطر هذه القروض عالية بسبب تأثر المحاصيل أو الماشية بتقلبات الجو أو الأمراض. (ميا وآخرون، 2014)

وبالإضافة لهذه القطاعات تمنح القروض أيضا للقطاعات التالية:

ت- قروض القطاع الخدماتي

مثل تلك القروض التي يتم منحها لسيارات النقل العمومي أو السيارات التجارية أو لمكاتب الخدمات وغيرها.

ث- قروض القطاع السياحي

وتشمل القروض التي يتم منحها لحافلات نقل السياح والرحلات وللمطاعم السياحية والمنتزهات وتجارة القطع الثمينة للسياح والمصنوعات الخشبية التي يتم بيعها للسياح والفنادق وغيرها.

ج- قروض القطاع التجاري

وهي تلك القروض التي يتم منحها للمشاريع التي تقوم بشراء السلع ومن ثم إعادة بيعها مقابل ربح مثل محلات تجارة الملابس، وتجارة الأدوات الكهربائية والمنزلية، وغيرها من المجالات الواسعة.

2- القروض غير الإنتاجية

وتقسم هذه القروض إلى قسمين وهما قروض قطاع السكن، وقروض القطاع الاستهلاكي وفيما يلي توضيح لهذين القطاعين:

أ- قروض قطاع السكن

- تمنح لأغراض تطوير سكن قائم أو تشطيبه أو بغرض شراء شقة سكنية أو لشراء أرض لأغراض البناء عليها أو لشراء أثاث منزلي.
- على الرغم من أن قروض السكن قروض غير إنتاجية إلا أنها ضرورية لتوفير مسكن جيد وحياة كريمة للفئات المستهدفة من مؤسسات الإقراض ويتعامل معها المقترضين بجدية أكثر من القروض الاستهلاكية عند استحقاق أقساطها.
- تساهم هذه القروض في تخفيف عبء دفع إيجارات المنازل وتحويله لقسط بغرض توفير مسكن ملك للمستفيد.

ب- قروض القطاع الاستهلاكي

- هي القروض التي تمنح لأغراض استهلاكية مثل شراء سيارة أو تلفاز أو ثلاجة ولا تفضل بعض المصارف إعطاء الموظفين مثل هذه القروض، لأن قدرتهم على الدفع مرتبطة بدخلهم من الوظيفة وسدادهم للقرض يتأثر بإنهاء خدماتهم أو مرضهم وعادة ما يكون سعر الفائدة عليها أعلى لأن درجة مخاطرها أعلى. (ميا وآخرون، 2014)
- واتجهت بعض المؤسسات مؤخراً لحصر هذا المنتج فقط في الأمور الضرورية وهي التعليم والصحة وتمويل الحاجات الأساسية كما هو الحال في المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"، وفي مؤسسة ريف.

ثانياً: حسب طريقة التمويل

يمكن تقسيم القروض في مؤسسات الإقراض حسب طريقة التمويل إلى ما يلي:

- 1- القروض التجارية: ويتم منح هذه القروض لتمويل الغايات التي تم الحديث عنها سابقاً مقابل فائدة سنوية وغالباً ما تكون بتسليم المقترض مبلغ القرض ويقوم هو لاحقاً باستغلاله في الغرض المحدد، وقد يتم صرف القرض على مرحلة واحدة أو على عدة مراحل.
- 2- التمويلات الإسلامية: وتتعدد صيغ التمويلات الإسلامية إلا أنها في مؤسسات الإقراض تتركز بشكل أساسي في المربحة الإسلامية، ومن أبرز الاختلافات بين القروض التجارية والمربحة الإسلامية أن الأولى يتم فيها تسليم القرض في الغالب للمقترض على أن يتم سداؤه على أقساط حسب الاتفاق مقابل فائدة تحسب سنوياً، أما المربحة الإسلامية لا يتم تسليم المستفيد المال وإنما يتم تحويله للمورد مباشرة ويستلم المقترض البضاعة ويقوم بسداد قيمتها لمؤسسة الإقراض مقابل ربح يحسب لمرة واحدة.

ثالثاً: حسب الفترة الزمنية (فترة السداد)

- تقسم القروض حسب فترة السداد إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل.
- قصيرة الأجل من شهر إلى سنة، وطويلة الأجل تصل إلى ما يزيد عن 6 سنوات.
- يتم تحديد فترة السداد بناءً على قدرة المقترض بحيث لا يجب أن تزيد قيمة دفعة القرض الجديد والقروض الأخرى عن 50% من دخل المقترض، وبناءً على الغاية من القرض حيث أن القروض لأغراض تمويل رأس مال عامل يجب أن تكون قصيرة الأجل أما القروض الممنوحة لتمويل أصول ثابتة يفضل أن تكون طويلة الأجل لكي لا تؤثر على سيولة المشروع، ويعتمد أيضاً تحديد فترة السداد على سياسة المؤسسة.

3.2 جودة المحفظة الائتمانية ومؤشرات قياس الجودة

1.3.2. جودة المحفظة الائتمانية:

تعتبر المحفظة الائتمانية في مؤسسات التمويل الأصغر أكبر مصدر للمخاطر وذلك كونها تشكل الأصل الأكبر في بيان المركز المالي، والمحافظة على جودة هذا الأصل وقياس مخاطره ليس بالأمر السهل وخاصة أن الضمانات التي تستخدمها مؤسسات التمويل الأصغر بالغالب غير قابلة للخصم مثل الضمانات المستخدمة في البنوك التجارية، ولذلك تركز مؤسسات التمويل الأصغر على جودة المحفظة أكثر من البنوك التجارية في كثير من البلدان. (Micro rate, 2014)

2.3.2. مؤشرات قياس جودة المحفظة الائتمانية:

يندرج ضمن جودة المحفظة الائتمانية عدة مؤشرات وهي:

- 1- مؤشر المحفظة في خطر Portfolio at Risk (PAR).
- 2- نسبة الديون المعدومة Write-Off Ratio.
- 3- نسبة مصاريف المخصصات Impairment Expense Ratio.
- 4- نسبة تغطية المخاطر Risk Coverage Ratio.

وأهم هذه المؤشرات هو مؤشر المحفظة في خطر ويستخدم هذا المؤشر؛ لقياس الجزء من محفظة القروض الذي تشوبه المتأخرات كنسبة مئوية من إجمالي قيمة المحفظة وهو مؤشر يسهل فهمه ويسهل معه إجراء مقارنة مع باقي المؤسسات.

ويعتبر القرض محفوفاً بالمخاطر إذا تأخر المقرض عن سداد أحد أقساطه أكثر من 30 يوماً، وهذه القاعدة أكثر صرامة من البنوك التجارية ويبرر ذلك غياب الضمانات مقارنة مع البنوك، وسيتم الحديث عن هذه المؤشرات من حيث طريقة القياس والتعريف بها وجوانب اضافية يجب مراعاتها.

(Micro rate, 2014)

1.2.3.2. مؤشر المحفظة في خطر (PAR):

طريقة الاحتساب

يتم احتساب مؤشر المحفظة في خطر (PAR) بتقسيم الرصيد القائم لجميع القروض المتأخرة لأكثر من 30 يوماً، مضافاً إليها جميع القروض المعاد هيكلتها ويقسم المجموع على إجمالي محفظة القروض القائمة.

المحفظة في خطر (PAR) = (أرصدة القروض المتأخرة < 30 يوماً + أرصدة القروض المعاد هيكلتها) / إجمالي محفظة القروض القائمة.

ويمكن احتساب هذا المؤشر لفترات مختلفة مثلاً أكثر من 60 يوماً أو 90 يوماً أو 120 يوماً ولكن المقياس الأساسي في التمويل الأصغر هو مؤشر المحفظة في خطر لأكثر من 30 يوماً.

ويقصد في القروض المعاد هيكلتها (أو المعاد تمويلها): هي القروض التي يتم إعادة النظر في جدول سدادها وذلك بأخذ أرصدها وتقسيمها على فترة أطول بدفعة تناسب العمل ووضعها الحالي لضمان سدادها وعدم تعثرها، وأحياناً تستخدم بهدف زيادة رصيد العمل بطريقة شرعية، ويتم إضافة رصيدها للقروض المتأخرة؛ كونها قروض تمت معالجتها وأنها في حال عدم معالجتها كانت ستبقى في المتأخرات ومعرضة للمخاطر، وإضافتها يشكل تقييماً أفضل لمخاطر الائتمان. (Micro rate, 2014)

وتقوم بعض المؤسسات باحتساب مؤشر المحفظة في خطر (PAR) من خلال تقسيم أرصدة القروض المتأخرة لأكثر من 30 يوم على إجمالي محفظة القروض، بدون جمع أرصدة القروض المعاد جدولتها وذلك لصعوبة فصلها في محافظها الائتمانية. (مقابلة وعواودة، 2020)

ماذا نعني بمؤشر المحفظة في خطر؟

هذا المؤشر يعطي صورة عن ذلك الجزء من المحفظة الائتمانية الملوث بالتأخرات وتشوبه مخاطر عدم السداد وتقوم المؤسسات بمتابعة المقترضين فور التأخير للحصول وتقليل نسبة المخاطر. (Micro rate, 2014)

والحد الأقصى المسموح به لهذا المؤشر حسب المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية 5%، وجهات أخرى تحددها بنسبة 3% كما هو الحال في كينيا. (Gichuhi et al., 2020)

أمور أخرى يجب مراعاتها

- عند تقييم مخاطر القروض يجب التمييز بين القروض التي تأخرت لمرة واحدة، والقروض التي تتأخر بشكل متكرر.
- في بعض الحالات لا يكون مجدياً تقييم القروض بهذه الطريقة وخاصة في حالة القروض الزراعية التي تسدد بشكل موسمي.
- الإقراض الجماعي والذي يتم اتباعه في القرى يخفف من مخاطر القروض، حيث أنه في حال تخلف طرف من المجموعة عن السداد يقوم باقي أعضاء المجموعة بسداد الأقساط، كما هو الحال في مناطق جنوب آسيا والتي تتبع هذا النموذج في الإقراض وتصل فيها نسبة المحفظة في خطر (PAR) إلى 7.5%، أما منطقة أوروبا الشرقية ووسط آسيا والتي تعتمد الإقراض الفردي ترتفع فيها نسبة المحفظة في خطر إلى ما يزيد عن 4.5%.
- كلما زادت عدد أيام التأخير تصبح القروض أكثر مخاطرة وأكثر صعوبة في تحصيلها.
- تركيز نشاط مؤسسات الإقراض في مجال معين، مثل القروض الزراعية أكثر مخاطرة من تنوع القطاعات التي يتم تمويلها، حيث أن أزمة تصيب القطاع تعرض المؤسسة لمخاطر كبيرة.
- ضمانات القروض في مؤسسات الإقراض بشكل عام ليست قوية وتعتمد على النظام القضائي في البلاد.
- تؤثر الأزمات وعدم الاستقرار في البلاد بشكل كبير على مؤشر المحفظة في خطر (PAR)، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتفعت فيها نسبة المحفظة في خطر بعد الأزمة المالية في عام 2008 إلى 5.7% مع العلم أنها كانت 1% في عام 2006. (جانسون وآخرون، 2003)

2.2.3.2. نسبة الديون المعدومة Write-Off Ratio:

طريقة الاحتساب

نسبة الديون المعدومة = قيمة القروض المعدومة / متوسط إجمالي المحفظة.

ماذا نعني بنسبة الديون المعدومة؟

هي نسبة الديون التي تم شطبها من دفاتر مؤسسة الإقراض بسبب الشك في تحصيلها ولأن وجودها يضخم الأصول بقيمة قد لا يتم تحصيلها وبالرغم من شطب هذه الديون من الأصول إلا أن المؤسسة تستمر في جهودها من أجل تحصيلها.

أمور أخرى يجب مراعاتها

- تبالغ بعض المؤسسات في إعدام القروض من أجل تخفيض نسبة المحفظة في خطر وترفض مؤسسات أخرى اعدامها؛ لادعائها أن محاولات التحصيل مستمرة.
- نسبة الديون المعدومة تسمح للمحللين اكتشاف أن انخفاض مؤشر المحفظة في خطر هو ظاهري تجميلي وليس حقيقي.
- تتباين سياسات إعدام القروض من مؤسسة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى فمنها من يقوم بإعدام الديون بعد مرور 90 يوماً ومنها من يقوم بهذه الخطوة بعد سنوات.

3.2.3.2 نسبة مصاريف المخصصات :Impairment Expense Ratio

طريقة الاحتساب

نسبة مصاريف المخصصات = مصروفات مخصصات خسائر القروض / متوسط إجمالي المحفظة.

ماذا نعني بنسبة مصاريف المخصصات؟

هو مؤشر عن المصاريف التي تأخذها المؤسسات بعين الاعتبار عند تقدير الخسائر المستقبلية للقروض وترتفع هذه النسبة مع نمو المحفظة، وفي المؤسسات المرخصة يتم وضع حد أدنى للمعدل الذي يجب أن يتم أخذه ضمن هذا المصروف لمواجهة مخاطر القروض، أما بالنسبة للمنظمات الحكومية قد لا تقوم بوضع مخصصات أحيانا أو تقوم بوضعها كنسبة من القروض الجديدة أو حسب جودة المحفظة. ويرتبط هذا المؤشرات بمؤشرات الجودة الأخرى (مؤشر تغطية المخاطر ومؤشر المحفظة في خطر) وفي حال تساوى رقم المحفظة في خطر مع قيمة المخصصات في قائمة المركز المالي يشير ذلك إلى أن المخصصات قليلة. (Micro rate, 2014)

وحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يتم تكوين المخصصات على محافظ القروض كالآتي:

- 25% مقابل محفظة القروض غير النموذجية والتي مضى على سداد قسط أو أكثر من أصل الدين أو الفوائد فترة تتراوح من 91-120 يوم.
- 50% مقابل محفظة القروض دون المستوى والتي مضى على سداد قسط أو أكثر من أصل الدين أو الفوائد فترة تتراوح من 121-180 يوم.
- 75% مقابل محفظة القروض والتمويلات المشكوك في تحصيلها والتي مضى على سداد قسط أو أكثر من أصل الدين أو الفوائد فترة تتراوح من 181-270 يوم.
- 100% مقابل محفظة القروض والتمويلات المصنفة كخسائر والتي مضى على سداد قسط أو أكثر من أصل الدين أو الفوائد فترة أكثر من 270 يوم. (www.pma.ps)

أمور أخرى يجب مراعاتها

- يجب أن تقوم مؤسسات الاقراض بوضع مخصصات أكبر من تلك التي يتم أخذها في البنوك بسبب ضعف الضمانات.
- قد يكون لزيادة نسبة المخصصات حافز في مؤسسات التمويل الأصغر وذلك؛ لتخفيض الأرباح وللحصول على دعم المانحين.
- وقد تقوم بعض المؤسسات بإخفاء الخسائر بتقليل قيمة المخصصات.
- يجب أن يكون هناك رقابة على المخصصات في مؤسسات التمويل الأصغر وخاصة غير المرخصة؛ لأن التلاعب بها يؤثر على ربحية المؤسسات. (Micro rate, 2014)

4.2.3.2 نسبة تغطية المخاطر Risk Coverage Ratio:

طريقة الاحتساب

نسبة تغطية المخاطر = احتياطات خسائر القروض / (الرصيد القائم للمتأخرات أكثر من 30 يوماً + القروض التي أعيد تمويلها)

ما المقصود بنسبة تغطية المخاطر؟

يبين هذا المؤشر الجزء الذي يتم تغطيته من المحفظة في خطر باستخدام احتياطات خسائر القروض ويشير إلى مدى استعداد المؤسسة لمواجهة أسوأ الاحتمالات، وتتراوح نسبة احتياطات خسائر القروض في مؤسسات التمويل الأصغر من (80%-120%) وهي أعلى من مستويات البنوك التجارية وذلك بسبب ضعف الضمانات في مؤسسات التمويل الأصغر.

أمور أخرى يجب مراعاتها

- كلما زادت نسبة تغطية المخاطر يكون أفضل وفي حال وجود ضمانات جيدة تكون هذه النسبة أقل من 100%.
 - في المؤسسات الرسمية المرخصة تكون هذه النسبة محددة.
 - عندما تزيد هذه النسبة عن 200% تشير إلى ظاهرة حذرة جداً من أي تغيرات مستقبلية على الاقتصاد أو خوفاً من تدني أداء المحفظة.
 - ترتبط هذه النسبة بمؤشر المحفظة في خطر ومؤشر الديون المعدومة كما تم الإشارة سابقاً.
- (Micro rate, 2014)

4.2 مخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية وآليات تعزيز القروض الإنتاجية في مؤسسات الإقراض:

أولاً: مخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية

عند الحديث عن القروض الاستهلاكية نقصد بذلك القروض التي يتم منحها بهدف سداد الالتزامات أو شراء أثاث منزلي، أو سيارة شخصية، أو بغرض الترفيه، أو السفر، ولأغراض عديدة أخرى لا يكون الهدف منها تحسين الدخل وإنما إضافة عبء مالي جديد على المستفيد منها.

في بعض الأحيان تكون هذه القروض لغايات إنسانية تقع ضمن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التمويل الصغير لذلك لا يمكن إلغائها تماماً ولكن يمكن حصرها في هذه الأغراض كما هو الحال في مؤسسة فائن للإقراض والتنمية والتي قامت بإلغاء القروض الشخصية باستثناء تلك المتعلقة بالعلاج والتعليم والحاجات الأساسية وبمبالغ قليلة تصل إلى ثلاثة آلاف دولار لكي لا يتم استغلالها بغير الغاية المقصودة وبتقديم الإثباتات اللازمة لاستغلال هذا التمويل في هذه الغايات.

وعلى الرغم من أن مؤسسات الإقراض وفي ظل المنافسة الشديدة في هذا القطاع تسعى باستمرار لزيادة عدد المقترضين ونمو محافظها الائتمانية وزيادة إيراداتها، إلا أن هذا النمو لا يجب أن يتحقق على حساب أمور أخرى تضعف أهمية وجودها، وللتعرف على أهم المخاطر للتوسع في القروض الاستهلاكية في مؤسسات التمويل الأصغر سواء على المقترض أو المقرض تم إجراء مقابلة مع السيد محمد العواودة مساعد المدير العام في المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" وأحد أعضاء شراكة وفيما يلي أهم الاستنتاجات من المقابلة:

1- مخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية من ناحية المقرض (مؤسسة الإقراض)

- انحراف هذه المؤسسات عن رسالتها وعن الهدف من وجود مثل هذه المؤسسات والذي يتركز في دعم الاقتصاد الفلسطيني والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل وتمكين المرأة ودعم وجود المهمشين في الريف والمخيمات، وتحسين دخل أصحاب المشاريع والمحافظة على استمراريته.
- زيادة العبء على مؤسسات الإقراض في تحصيل الديون وخاصة في ظل ضعف الضمانات في مؤسسات الإقراض وهناك صعوبة واضحة في تحصيل دفعات القروض الاستهلاكية مقارنة بغيرها.
- تراجع مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية لمؤسسات الإقراض وبالتالي صعوبة الحصول على تمويلات في حال ارتفعت نسبة المحفظة في خطر للمؤسسة عن 5%.

2- مخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية على المقترض

- زيادة العبء المالي على المستفيدين من هذه القروض، وخاصة أن مثل هذه القروض لا يؤدي إلى زيادة دخل المستفيد.
- ضعف اعتماد الناس على الادخار؛ لوجود بديل لدى هذه المؤسسات عند الحاجة لتوفير أي غرض أساسي أو غير أساسي.
- المبالغة في الصرف على المناسبات والأفراح؛ لتوفر مصدر تمويل لمثل هذه المظاهر يجعل الأفراد يتجاوزون قدراتهم المالية ويحملون أنفسهم عبئاً مالياً لسنوات.
- الارتفاع الكبير في نسبة الفوائد على القروض الاستهلاكية مقارنة مع القروض الإنتاجية.
- المشاكل بين المقترضين والكفلاء وعائلاتهم في حال عدم الالتزام بالسداد.

(عواودة، 2020)

ثانياً: محفزات واليات تعزيز القروض الإنتاجية

يرتبط إصدار القروض الإنتاجية بجانب العرض من قبل المقرض والطلب من قبل المقترض، ولتعزيز هذه القروض يجب العمل على تنشيط الجانبين.

1- آليات تعزيز إصدار القروض الإنتاجية من قبل مؤسسات الإقراض (جانب العرض)

- على المدى القريب تشجيع سلطة النقد على أن تشارك في المبادرات سواء الدولية أو المحلية التي تقوم على مبدأ المشاركة في المخاطر، مثل الصناديق الأوروبية والأمريكية العاملة في فلسطين.
- وعلى المدى البعيد أن تقوم سلطة النقد بتأسيس مؤسسة لضمان القروض بعد فحص هذه الفكرة والتأكد من عدم حدوث تضارب في المصالح كون سلطة النقد جهة رقابية.
- تخفيض الاحتياطي الإلزامي على القروض الإنتاجية وهذا يشجع المؤسسات المالية على تخفيض نسبة الفائدة عليها.
- السعي من قبل سلطة النقد الفلسطينية مع وزارة المالية لمنح إعفاءات ضريبية على عوائد المؤسسات المالية من القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية.
- تأسيس دوائر متخصصة في القطاعات الإنتاجية لإعداد الدراسات المالية والائتمانية ودراسة مخاطر هذه القطاعات.
- تدريب الموظفين وتعزيز قدراتهم في دراسة طلبات القروض للمشاريع الإنتاجية وبالتالي تخفيض مخاطرها.
- عمل دراسات تخص القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- التنسيق من قبل سلطة النقد مع الدوائر الحكومية المختلفة لتسهيل وتسريع إجراءات الرهونات للأصول والأراضي والسيارات للتمكن من رهنها كضمانات على القروض بدون تعقيد.
- البحث مع مجلس القضاء الأعلى من قبل سلطة النقد الفلسطينية موضوع تأسيس محكمة متخصصة في معالجة تسوية القروض المصرفية المتعثرة في السداد.

- تعزيز العلاقات والتعاون بين مؤسسات الإقراض المتخصصة والبنوك ليستفيد كلا الطرفين من الآخر سواء من الخبرات لدى مؤسسات الإقراض في القطاعات الإنتاجية في مختلف المناطق والأرياف وحاجة مؤسسات الإقراض للبنوك في جانب الضمانات البنكية والدفعات والصرف وغيره.

2- آليات تعزيز الطلب على القروض الإنتاجية من قبل أصحاب المشاريع والرياديين

- مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على تحسين ممارساتها الإدارية والمحاسبية وهذا التحسين يساعد مؤسسات التمويل أيضا في جمع البيانات عن هذه المؤسسات بطريقة أسهل وأوضح وأكثر دقة.

- قيام سلطة النقد ببحث إمكانية تخفيض سعر الفائدة للقروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية.

- العمل وبالتنسيق بين سلطة النقد ووزارة المالية على تخفيف الأعباء الضريبية على هذه المشاريع وذلك لتشجيع الاستثمار فيها.

- تأسيس هيئة مستقلة لتقديم الدعم القانوني والفني لهذه المنشآت وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد.

- تصميم برامج تدريبية للمنشآت؛ لتدعيم قدراتها. (عبد الكريم، 2018)

وفي ظل كل ما سبق لا يمكننا تجاهل خصوصية الوضع الفلسطيني وتعرضه للأزمات المتتالية التي يمكن أن تقلب كل الموازين رأسا على عقب.

5.2 تجارب فلسطينية ودولية

أولاً: تجربة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

قامت مؤسسة فاتن بتصميم خطط شهرية وسنوية لإصدار القروض وتوزيعها على الفروع البالغ عددها 38 فرعاً منتشرة في الضفة وقطاع غزة، وتتضمن هذه الخطط أهداف للإصدار حسب نوع القرض وقيمه وجنس المستفيد ومتطلبات أخرى تخص جودة المحفظة الائتمانية بما في ذلك تحصيل القروض المعدمة والمتأخرات الشهرية ومؤشر المحفظة في خطر، وكان المطلوب فيما يخص الإصدارات الشهرية حسب القطاع أن لا تقل نسبة القروض الإنتاجية عن 70% من القروض الصادرة شهرياً، وتم أيضاً بناء نظام

حوافز يرتبط بتحقيق الأهداف في الخطط الشهرية؛ لضمان تحقيق النتائج وتحفيز الموظفين، وتمكنت من تحقيق نتائج جيدة حيث أن نسبة القروض الإنتاجية وصلت في نهاية عام 2019 إلى 70% من إجمالي محفظة القروض وعملت أيضا على إلغاء القرض الشخصي وحصره في قروض الحاجات الأساسية والتعليم والصحة وتخفيض قيمة قروض تحسين السكن. (عواودة، 2020)

ثانياً: تجربة كوريا الجنوبية

اعتمدت كوريا الجنوبية منذ أوائل الستينيات على الائتمان التفضيلي بهدف تشجيع الصناعات وكذلك معظم دول شرق آسيا والتي تسمى نمور آسيا اعتمدت هذه السياسة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وقامت كوريا بفرض معدلات فائدة عالية على القروض الإستهلاكية وضرائب باهضة على الكماليات وساعدت ظروف تلك البلدان على نجاح التجربة. (عبد الكريم، 2018)

6.2 الدراسات السابقة

1.6.2. الدراسات العربية:

دراسة (ربيعي، 2019) بعنوان: "القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين أسبابها وسبل معالجتها"

تحدثت الدراسة عن الدور الهام لمؤسسات التمويل متناهية الصغر في اقتصاديات الدول، وهدفت إلى معرفة واقع القروض المتعثرة الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وأسباب تعثرها واقتراح آليات للحد من هذه الظاهرة وعلاجها، واتبع الباحث المنهج الاستكشافي الوصفي من خلال التقارير المنشورة على موقع سلطة النقد الفلسطينية ومن خلال استبانة تم توزيعها على 136 موظفاً في مؤسسات الإقراض وتم تحليل هذه الاستبانات على برنامج (SPSS)، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن هناك نسبة كبيرة من أقساط القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر غير منتظمة في الفترة الأخيرة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وبسبب الاعتماد على الضمانات أكثر من مصدر التسديد، وبسبب ضغط المنافسين وصرف مبالغ القروض دفعة واحدة بدل من صرفها على مراحل وبسبب ضعف النظام القضائي في البلاد، وذكر الباحث في الاستنتاجات أن نسبة عالية من القروض تم منحها لتمويل مشاريع إنتاجية وتم استغلالها في غير غايتها لأغراض استهلاكية أو لتحسين سكن وهذا من أهم أسباب التعثر.

وأوصى الباحث بضرورة فصل المهام التي يتحملها موظف الإقراض والتي تشمل المنح والتحصيل وغيرها من المهام لتخفيف العبء والعمل بكفاءة أكبر، وزيادة التركيز على عملة الشيك لتخفيف مخاطر فروق العملة، وبضرورة زيادة الرقابة من سلطة النقد على مهام مؤسسات التمويل وتفعيل دور التدقيق بشكل منتظم داخل هذه المؤسسات.

دراسة (عبد الكريم، 2018) بعنوان: "أساليب تحفيز توجيه الإقراض المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية" هدفت الدراسة لتحليل حصة القروض الإنتاجية من إجمالي التسهيلات المصرفية ومعرفة المؤثرات على زيادة العرض والطلب على هذه القروض وتحديد سياسات؛ لتحفيز زيادة القروض الإنتاجية، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي عن طريق مراجعة البيانات الثانوية من جهات متعددة مثل سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعدد من المقابلات الشخصية مع ممثلي البنوك العاملة في فلسطين، وأهم نتائج هذه الدراسة أن محدودية الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية يعود لجانبي العرض والطلب على الائتمان، بالإضافة إلى خوف البنوك من تحمل مخاطر القروض الإنتاجية، وأوصت بعدد من التوصيات لتحفيز العرض وتوصيات أخرى لتحفيز الطلب على القروض الإنتاجية، ومن التوصيات لتحفيز العرض من قبل البنوك: استخدام المبادرات الدولية والمحلية لضمان القروض مثل التجربة الأمريكية، وتقليل نسبة التوظيفات الخارجية، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للقروض الإنتاجية وإعفاءات ضريبية للعوائد من القروض الإنتاجية، ودوائر متخصصة في البنوك لهذه القطاعات. ومن التوصيات لتحفيز الطلب: دعم وتحسين عمليات المحاسبة والإدارة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم قانوني وفني لهذه المنشآت، وتفعيل مؤسسة الإقراض الزراعي بالتعاون بين وزارة الزراعة ووزارة المالية.

دراسة (الحديد وآخرون، 2016) بعنوان: "دور القروض الصغيرة الإنتاجية الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين" هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للمقترضين في نطاق حدود الدراسة، والتعرف على مدى نجاح أو فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل برامج القروض، والتعرف على أثر هذه القروض في تحسين المستوى المعيشي للمقترضين، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت عينة الدراسة على 500 مقترض تم اختيارهم عشوائياً من المقترضين المستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في الأردن خلال الفترة من (2009-2012)، وتم استخدام 3 أدوات لجمع البيانات وهي: المقابلات الشخصية مع مديري دوائر العمليات في مؤسسات الإقراض ومسؤولي الإقراض، ومن خلال السجلات والوثائق والتقارير المنشورة وغير المنشورة، ومن خلال استبانة وزعت على المقترضين. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن ما نسبته 86.6% من المقترضين استخدموا القروض لإقامة مشاريع إنتاجية ناجحة، وأن ما نسبته 13.4% من هذه القروض كانت لمشاريع فاشلة أو مهددة بالفشل، وأن نسبة المقترضين النساء 61.4% وهذا استجابة لمتطلبات

الجهات المانحة لأهمية تمكين المرأة، وكذلك ساهمت القروض في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين.

دراسة (علي، 2015) بعنوان: "أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

تحدثت الدراسة عن أهمية التنوع في المحافظ الائتمانية وعدم تركيزها في قطاع أو منطقة جغرافية، أو في القطاعات الأكثر ربحية بالنسبة للبنوك، وتحدثت أن هذا التنوع يحتاج لخبرات قد لا تكون متوفرة لدى أغلب البنوك، وهدف البحث هو معرفة أثر تركيز المحافظ الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي في آدائها، وشملت عينة الدراسة 6 مصارف تقليدية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتمت دراسة بيانات هذه المصارف للفترة بين (2010-2014)، واعتمدت على مؤشر هيرشمان هرفندل لقياس تركيز المحفظة الائتمانية وعلى نسبة (To bins q) لقياس أداء المصارف ضمن عينة البحث. ومن أهم نتائج الدراسة أن تركيز المحافظ على مستوى القطاع الاقتصادي وخطوط الأعمال يؤثر بشكل دال معنوياً في أداء المصارف، وأن العلاقة بين تركيز المحافظ والأداء طردية، ولا يختلف أثر تركيز المحفظة على مستوى القطاع وعلى مستوى خطوط الأعمال معنوياً في أداء المصارف.

دراسة (بوب والبشير، 2015) بعنوان: "دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة"

الدراسة تخص تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان، وتحدثت عن دور التمويل الأصغر في تطوير المشاريع الصغيرة ومكافحة الفقر، ومن أهم أهداف الدراسة معرفة مفاهيم وآليات التمويل الأصغر، والتعرف على المشاريع التي يتم تمويلها من قبل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان، ومعرفة مدى توافق سياسات البنك مع سياسات الدول فيما يخص التمويل الأصغر، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي، واستخدمت مصادر أولية لجمع البيانات من خلال المقابلات مع أشخاص لهم صلة في الموضوع واستبانات وزعت على 40 فرداً من مجتمع أصله 400 فرد (عينة مقصودة)، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن أغلب المستفيدين من القروض من الذكور بنسبة 72%، وأنها موزعة على القطاعات الإنتاجية كالتالي: 45% على القطاع التجاري يليه الخدماتي بنسبة 30%، والحرفي بنسبة 17.5% والقطاع الصناعي 7.5%، وسبب النسبة المتدنية للقطاع الصناعي هو اهتمام الدولة بهذا القطاع وهذا جعله لا يحتاج القروض الصغيرة وأنه في حال

حاجته لتمويل يناسبه أكثر القروض بمبالغ أكبر، ومن نتائج الدراسة أيضاً أن الثقافة المصرفية وصلت الجميع وما نسبته 87.5% من المقترضين وصلوا للمصرف بمفردهم، وأن اجراءات التمويل بسيطة ويهتم المصرف بتدريب المشاريع الممولة وبناء قدرات اصحابها، وتشير الدراسة إلى أن 100% من القروض الممنوحة أدت لزيادة دخل أصحابها كونها بنيت على دراسة جدوى اقتصادية.

دراسة (بسيطة، 2015) بعنوان: "أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية" تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من البنوك الجزائرية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريرج، وهدفت الدراسة إلى ابراز الاطار العام للكفاءة المصرفية والقروض المتعثرة في البنوك والحث على متابعتها وتحصيلها، والتأكيد على أهمية استخدام أساليب الكفاءة المصرفية لتقليل التكاليف بهدف الوصول إلى أعلى عائد ممكن، وإلى استقصاء آراء المهنيين حول مجموعة من القضايا المتعلقة بمدى استخدام وتحليل الكفاءة المصرفية، وبناء القرار الأنسب والوقوف على أهم أسباب تعثر القروض في البنوك وسبل معالجتها، وللوصول للنتائج تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال الدراسات السابقة وباستخدام استبانة تم توزيعها على البنوك عينة الدراسة في الجزائر للفترة من (2008-2014)، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن القروض المتعثرة ظاهرة عادية لها عدة أسباب داخلية وخارجية إلا أن زيادتها تزيد من مخاوف تعثر البنك، وأن البنوك في الجزائر تعتمد على الضمانات بشكل كبير أكثر من تحليل وضع العميل وأنها تكتفي بالمعلومات المقدمة من العميل دون زيارة ميدانية وأن هذه البنوك لا تعتمد على أساليب الكفاءة المصرفية لكونها تفتقر لاستعمال النماذج العلمية الحديثة وتكتفي باستخدام التحليل المالي التقليدي، وأن من أسباب التعثر ضعف الوعي الانتماني والتدريب الكافي للعاملين في هذه البنوك.

دراسة (ميا وآخرون، 2014) بعنوان "تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية: دراسة مقارنة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري" تحدثت الدراسة عن أهمية إدارة محافظ القروض كونها أصل يحتل موقع مهم في المركز المالي للمصارف التجارية ومن المهم التركيز على بناء محفظة قروض جيدة لتحقيق أفضل عوائد بأقل مستويات مخاطر، وهدف الدراسة هو تقييم مدى التزام البنوك التجارية في المبادئ العملية والعلمية والنظرية في تكوين محافظ القروض (التنوع، والملاءمة، ومعايير منح الائتمان، والاطار الجديد لمعايير كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2)، وتم تطبيق الدراسة على المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري

للفترة من (2004-2013)، وتم استخدام اسلوب المسح الشامل بتوزيع استبانة على جميع الموظفين الأساسيين في دوائر الائتمان والبالغ عددهم 120 موظفاً في 40 فرعاً، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن المصارف السورية العامة والخاصة تطبق الأسس العلمية والنظرية في تكوين محافظ الائتمان وتطبق مبادئ التنويع والملائمة واتفاقية بازل 2، وأوصت بضروة المحافظة على استمرارية الالتزام بالتطبيق لهذه المعايير.

دراسة (أبو رجيلة وسروجي، 2013) بعنوان: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"

تحدثت الدراسة عن واقع القروض الاستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك التجارية العاملة في فلسطين والتي تخص السلع المعمرة والشقق السكنية والسيارات وغيرها من الاغراض الاستهلاكية، وعن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر الأخرى المرتبطة بها في السنوات من (2008-2012) وهدفت الدراسة إلى التعرف على حجم القروض الاستهلاكية المقدمة من المصارف التجارية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، وربطت نمو القروض الاستهلاكية في نمو مؤشرات أخرى منها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة والفقر وحالات الزواج والطلاق، وهدفت أيضاً إلى التعرف على نسبة التعثر في هذه القروض وجوانب المخاطر الأخرى لها، وللوصول للنتائج تم المزج في المنهجية بين الأسلوب الإحصائي الوصفي من خلال وصف مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني الكلية وحجم القروض الاستهلاكية من خلال بيانات ربعية لخمس سنوات، والاسلوب الإحصائي الاستدلالي من خلال تحليل الإنحدار المتعدد لبيانات القروض الاستهلاكية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية وأسلوب تحليل الارتباط الجزئي بين القروض الاستهلاكية وبعض مؤشرات الاقتصاد الاجتماعية، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن نسبة التعثر في القروض الاستهلاكية أقل من نسبة التعثر في القروض الاستثمارية في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وأنه يوجد ارتفاع كبير في حجم القروض الاستهلاكية بنسبة تصل إلى 292% في الفترة من (2008-2012)، وتشكل القروض الاستهلاكية ما نسبته 81% من صافي التسهيلات المباشرة الممنوحة من البنوك، وأن نسبة التعثر في القروض الاستهلاكية انخفضت في فترة الدراسة من 7.22% إلى 1.36%، وأن مخاطر التوسع في هذه القروض أقل من غيرها، وأوصت بعدد من التوصيات بعضها للمستثمرين وللبنوك وأخرى للمقترضين ولسلطة النقد والحكومة.

دراسة (عبد الكريم وعابد وزيتون، 2013) بعنوان: "الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين"

تطرقت الدراسة ضمن اطارها النظري لعدد من المواضيع المهمة في مجال الإقراض المتخصص في فلسطين من ضمنها (الدور الاقتصادي، ومتوسط حجم القروض، ومؤشرات المخاطر، وجودة الحوكمة، وتوزيع القروض حسب القطاع)، حيث كان توزيع القروض في عام 2012 حسب القطاعات كالآتي: 19.6% قروض زراعية، و 10.8% قروض إنتاجية، و 14.5% خدماتية، و 23.1% قروض تجارية، و 25.7% قروض إسكان، و 6.30% قروض استهلاكية.

وهدفَت الدراسة إلى تقييم دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في الاقتصاد الفلسطيني، وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني وقياس السلامة المالية لهذه المؤسسات وخاصة أن بعض المخاطر التي تتسرب إلى القطاع المالي أحد أسبابه هو انخفاض جودة الأصول (محفظة القروض) التي من الممكن أن تؤثر على استمرارية هذه المؤسسات في ظل ضعف الضمانات للقروض الممنوحة من هذه المؤسسات واعتمادها على نجاح المشاريع الممولة في السداد، ومخاطر تتعلق في مصادر تمويل هذه المؤسسات واستدامتها المالية ومخاطر ضعف جودة الحوكمة في هذه المؤسسات، وبخصوص منهجية الدراسة تم استخدام مصادر أولية وثانوية لجمع البيانات والوصول للنتائج من خلال بيانات منشورة لمؤسسات رسمية وغير رسمية أهمها جهاز الإحصاء الفلسطيني ومقابلات مع أشخاص في الإدارات العليا لجميع المؤسسات المتخصصة في فلسطين من خلال نموذج مقابلة تم إعداده لهذا الغرض، وتم التوصل لعدد من النتائج أهمها أن الدور الاقتصادي لهذه المؤسسات أخذ بالتزايد من سنة لأخرى، وأنه لا يوجد تأثير جوهري لنشاط هذه المؤسسات على الاستقرار المالي سواء من حيث مصادر التمويل وتوظيف هذه الأموال ونتائج أعمالها، ويوجد ضعف في ممارسة متطلبات الحوكمة في هذه المؤسسات.

2.6.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة (Gichuhi et al., 2020) بعنوان:

"Credit Management And Loan Portfolio Performance Of Savings and Credit Cooperative Societies In Nyandarua County, Kenya"

أشارت الدراسة إلى أن المحفظة الائتمانية تستند في مستويات المخاطرة إلى حد أقصى محدد من المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية وهي 5% (نسبة المحفظة في خطر PAR)، وجهات أخرى تحددها بنسبة 3% كحد أقصى، وربط بين دور إدارة أداء الائتمان في التأثير على أداء محفظة القروض وبالرجوع للدراسات السابقة في المجال أشارت إلى أن محفظة الائتمان معرضة لمخاطر عالية ومن المهم جداً أن تقوم بالحفاظ على نظام ائتماني سليم للتحكم بأي تعرضات، وكان المتغير التابع للدراسة هو أداء محفظة القروض، والمتغيرات المستقلة هي سياسة الإقراض وسياسة التحصيل وتنوع القروض في المحفظة الائتمانية ومراقبة التخلف عن السداد، وتمثلت مشكلة الدراسة في الوضع السيء للمحفظة الائتمانية في كينيا وارتفاع نسب المحفظة في خطر بشكل متصاعد للسنوات 2015 و2016 و2017 إلى 5.12% و5.23% و6.14% على التوالي وهدفت إلى تحديد أثر تقييم العميل وسياسة الإقراض والتحصيل وتنوع المحفظة الائتمانية على أداء محفظة القروض في كينيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة تم توزيعها على 72 شخص من موظفين ومسؤولين الائتمان في كينيا، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن ممارسات إدارة الائتمان مجتمعة تلعب دوراً في تحسين أداء محفظة القروض، وأن تقييم العميل مهم لتحسين أداء محفظة القروض، وأن السياسة الائتمانية الجيدة والصارمة تحسن من أداء محفظة القروض، وأن تنوع القروض له تأثير على الأداء بحيث أن التغيير في التنوع يؤثر على الأداء وأن زيادة التنوع يحسن أداء المحفظة الائتمانية وتقليله يؤثر سلباً على الأداء، وأن سياسة التحصيل تؤثر على أداء المحفظة الائتمانية.

دراسة (Dvorsky, Schonfeld, Kotaskova & Petrakova, 2018) بعنوان:

" Evaluation of important credit risk factors in the SME segment "

هدف الدراسة هو تحديد عوامل مخاطر الائتمان المهمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة كيفية تقييم رواد الأعمال لهذه العوامل وتحديد الاختلافات في تقييمهم بناءً على عمر المؤسسة والجنس والنوع

ومستوى التعليم، وتم البحث عن طريق توزيع 1141 استبانة عبر الانترنت وتم استخدام اختبار (T)، وتم تطبيق أدوات إحصائية مثل الرسم البياني، ومن أهم نتائج الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتصور مخاطر الائتمان بشكل أكثر كثافة عن ما قبل الأزمة الاقتصادية، ويقول رواد الأعمال في الشركات الناشئة أن معايير الائتمان في البنوك ليست شفافة للغاية، وكلما زادت خبرة الرواد تكون قدرتهم على تقييم المخاطر أكبر وإلمامهم أكبر ولديهم معرفة أكبر بمعايير الائتمان في البنوك وينظرون لمعايير الائتمان أنها أكثر شفافية من رواد الأعمال في الشركات الناشئة.

دراسة (Adzobu, Agbloyor, & Aboagye, 2017) بعنوان:

"The effect of loan portfolio diversification on banks risks and returns"

تبحث الدراسة فيما إذا كان تنوع محافظ الائتمان عبر القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى تحسين الربحية وتقليل مخاطر الائتمان لبنوك غانيا التي كانت تتميز بقروض عالية الأداء في السنوات الأخيرة، وتحدثت عن دور البنوك في الاقتصاد وأن إدارة المحافظ الائتمانية في البنوك أمر ضروري للمحافظة على استقرارها؛ لأن أهم إيرادات البنوك تأتي من فوائد القروض، وقد تخصص البنوك القروض في قطاعات معينة لتحسين عملية الفحص والمراقبة ولكن هذا يزيد من حساسية البنوك لركود هذه القطاعات، وأحيانا سبب تركيز القروض بسبب ضعف خبرة البنوك في بعض القطاعات أو انعدامها، وتسعى الدراسة لتحديد تأثير تنوع القطاعات على مخاطر البنوك في غانا، واتسمت البنوك في غانا بدرجة تعثر عالية، وهدف هذه الدراسة هو التحقق من علاقة التعثر بنوع القطات وتدهور جودة الائتمان، وتم استخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال وشانون انتروي لقياس التنوع، ونتج عن الدراسة: أن التنوع في محافظ البنوك في غانا يقلل من ربحية البنوك، وأن تنوع المحافظ ليس ضماناً للأداء المصرفي المتفوق وتقليل المخاطر، وأن هناك حاجة للتفكير بعناية بكيفية تحفيز المراقبة على القروض المتنوعة وأثر ذلك على جودة الائتمان.

دراسة (Liang, Huang, Liao, & Gao, 2017) بعنوان:

**"The impact of SMEs' lending and credit guarantee on bank efficiency
in South Korea"**

تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وضمان القروض على كفاءة البنوك الكورية، وأشارت إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية، ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي ومقره سويسرا فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته 99.97% من إجمالي الشركات في أكثر من 10 بلدان تنافسية في جميع بلدان العالم، وهذه الشركات تعتمد في أعمالها على الاقتراض من البنوك وأصبحت الحكومات في بلدان العالم تقدم آليات تحفيزية لتشجيع البنوك على المشاركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من أن لهذه المشاريع دوراً في التنمية والاستثمار والابتكار والتوظيف، إلا أنه لإقراضها مخاطر كبيرة وخاصة في ظل عدم الشفافية في المعلومات المقدمة من هذه الشركات والمخاطر الأخلاقية، لذلك لجأت البنوك إلى أنظمة ضمان للقروض وهذا النظام يقلل المخاطر مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر والقروض المعدمة، وتم إجراء هذه الدراسة على 14 بنك كوري باستخدام نهج الحدود العشوائية للفترة بين (2001-2010)، ومن أهم نتائج الدراسة أن برامج الضمان تخفف مخاطر الائتمان وتعزز كفاءة البنوك وتقلل الحاجة ل ضمانات وتقلل من عدم كفاءة تكلفة البنك، وأن البنوك الإقليمية أكثر قدرة على إنشاء العلاقات من البنوك الوطنية والبنوك الكبرى.

دراسة (Donou-Adonsou, & Sylwester, 2016) بعنوان:

**'Financial development and poverty reduction in developing countries:
New evidence from banks and microfinance institutions'**

تناولت العديد من الدراسات التفاعلات بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي بما في ذلك اتجاه السببية بين الاثنين، وتؤثر التنمية أولاً: على النمو الاقتصادي وثانياً: على مدى التأثير على الفقر، وأشارت الدراسة إلى أن مقاييس التنمية المالية على نطاق الاقتصاد مثل (المال والنقد، والقيمة السوقية) تغفل في فهم كيفية تأثير المؤسسات المالية على الفقر، وقد يكون لهذه المؤشرات إغفال عند فحص مؤسسات التمويل الأصغر نظراً لترويجها لغرض محدد يتمثل في توفير الخدمات المالية

للفقراء وخاصة القروض من أجل تخفيض حدة الفقر، وأشارت إلى أن التمويل الأصغر حصل على أهمية بارزة خلال السبعينات من القرن الماضي ونمت من ذلك الحين، حيث أنه من عام (2002-2011) نمت محفظة القروض لمؤسسات التمويل بنسبة 1700% وزاد عدد المقترضين النشطين بنسبة 400%، ومن الممكن أن تقدم مؤسسات التمويل الأصغر التمويل من الودائع إلا أنها تقدمه من المنح والمستثمرين، وهدف الدراسة المقارنة بين مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك وأثر كل منهما على تخفيض الفقر.

و شملت الدراسة 71 دولة نامية، وتم استخدام نموذج (growth – poverty) الذي اقترحه رافليون عام 1997، واستخدمه آدمز وبيج عام 2005 لدراسة تأثير الهجرة الدولية والتحويلات المالية على الفقر في البلدان النامية، وهنا اعتمد الباحث نهج مشابه يتحكم في الدخل وتوزيعه لاستقصاء أثر التنمية المالية على الفقر، ونتج عن الدراسة ما يلي: يقلل الائتمان المصرفي من الفقر عند تحليله بالاعتماد على عدد الفقراء وفجوة الفقر ولا يوجد أي تأثير جوهري بالنسبة لفجوة الفقر المربعة، ومؤسسات التمويل الأصغر ليس لديها تأثير على الحد من الفقر على الأقل في المستوى الإجمالي.

دراسة (Otieno, & Onditi, 2016) بعنوان:

"Relationship between Credit risk management and financial performance: empirical evidence from microfinance banks in Kenya"

أشارت الدراسة لأهمية الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان في تحسين الأداء المالي لبنوك التمويل الأصغر وأن وجود قطاع سليم للتمويل الأصغر له دور حيوي في التنمية الاقتصادية، وتحدثت عن مشكلة القروض المتعثرة في كينيا وارتفاع نسبة المحفظة في خطر (PAR) إلى 6.9%، وإلى التراجع في نسبة العائد على الأسهم والعائد على الأصول في هذه المؤسسات إلى 8% و 1% على التوالي، وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين نسبة المحفظة في خطر ونسبة تغطية مخصصات خسائر القروض على الأداء المالي.

واستخدمت الدراسة بيانات لوحية تغطي الفترة من (2011-2015) وكان مجتمع الدراسة 12 هيئة تمويل أصغر مرخصة وتم أخذ عينة قسدية تشمل 6 مؤسسات منها، واستخدمت دليل تحليل المستندات لجمع البيانات الكمية والثانوية من التقارير المالية لهذه المؤسسات واستخدمت التحليل الوصفي لإظهار اتجاه

مخاطر الأداء، وتم استخدام ارتباط بيرسون لتحديد الارتباط بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: يوجد علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وأداء مؤسسات التمويل الأصغر، وأوصت بضرورة وجود سياسة ائتمانية توضح السوق المستهدف وفهم العميل والغاية من التمويل وهيكلية القرض.

دراسة (Mosbah, Slama, & Mastorakis, 2016) بعنوان:

"Micro Finance Institutions' behavior: Determinants of portfolio quality in Miena Region "

تحدثت هذه الدراسة عن سلوك مؤسسات التمويل الأصغر ومحددات الجودة، وهدفت إلى شرح ظاهرة التخلف عن السداد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحديد محددات التمويل الأصغر، ولتحديد ذلك تم مراجعة الأدبيات السابقة وتم بناء نموذج يتكون من متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، بحيث تتكون المتغيرات المستقلة من الجنس والعمر ومتغيرات أخرى، أما المتغير التابع فهو مؤشر المحفظة في خطر (PAR)، وتم تنفيذ الدراسة على 30 مؤسسة إقراض خلال الفترة من (2000-2013)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن اقراض النساء له أثر ايجابي على المحفظة في خطر وأن جودة المحفظة يتم تحديدها بعدد من المؤشرات أهمها: المحفظة في خطر، ومتوسط القروض ونمو المحفظة، وأكد الباحث على ضرورة عمل مزيد من الدراسات في مجال جودة المحفظة الائتمانية وفي الجدوى الاجتماعية والاقتصادية لمؤسسات التمويل الأصغر.

دراسة (Kazan, & Uludag, 2014) بعنوان:

"Credit Portfolio Selection According To Sectors In Risky Environments : Markowitz Practice"

استخدم الباحث نظرية ماركوتيز بهدف البحث عن كيفية تحسين معدلات السداد وتقليل المخاطر الائتمانية وبالتالي تقليل الخسائر وزيادة الأرباح والمحافظة على الاستمرارية، وتختلف هذه الطريقة عن طرق قياس المخاطر التقليدية في أنها تقسم المحافظ الائتمانية إلى قطاعات وتحدد القطاعات الأكثر مخاطرة، وذكرت الدراسة أن من أهم المشاكل الناتجة عن التخلف عن السداد هو أن وقت سداد القروض

المتعثرة غير معروف وجزء منها قد لا يسدد إطلاقاً بالإضافة إلى أن تواريخ معالجة القروض المتعثرة قد تتجاوز الفترة القانونية، واستخدمت الدراسة بيانات من البنك المركزي في تركيا للقروض النشطة من كل المؤسسات المالية في نوفمبر 2009، وكانت المحفظة مكونة من قطاع التجارة والمنسوجات والعقارات، وحسب تحليل المحفظة فإن المخاطر للقطاعات كانت كالآتي: 22% لقطاع التجارة، و2% لقطاع النسيج، و76% للقروض العقارية.

دراسة (Munene, & Guyo, 2013) بعنوان:

"Factors Influencing Loan Repayment Default in Micro-Finance

Institutions: The Experience of Imenti North District, Kenya"

تحدثت الدراسة عن معاناة مؤسسات التمويل الأصغر في كينيا من التخلف عن سداد القروض بشكل كبير، وهذا يؤثر على التدفقات النقدية وعلى التوظيف، وتم إجراء الدراسة باستخدام المسح الوصفي للمستفيدين من تمويلات مؤسسات التمويل الأصغر ومسؤولي مؤسسات التمويل الأصغر بتوزيع 400 استبانة عليهم، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن هناك عدد من العوامل تؤدي إلى عدم الالتزام بالسداد منها نوع العمل وعدد الموظفين وأرباح الأعمال، وأوصت بضرورة تدريب العاملين في المنشآت التي يتم تمويلها.

دراسة (Okuma, Samuel, & Peter, 2012) بعنوان:

"Modelling Credit Risk for Personal Loans Using Product-Limit Estimator"

تحدثت الدراسة عن نموذج غير تقليدي لتحليل مخاطر التأخر عن السداد وهو تحليل البقاء، ويتحدث هذا النموذج عن الوقت اللازم للتأخر عن السداد _ بعد كم قسط _، واعتبر الباحث هذا النموذج يوفر معلومات تفصيلية أكثر لدوائر الائتمان عن المناهج التقليدية، وهدفت الدراسة إلى استخدام نموذج بقاء حد المنتج لتوليد احتمالات افتراضية في نقاط زمنية مختلفة وإلى إجراء الاختبار على الذكور والإناث بالتساوي، وهدفت إلى تقدير الوقت الافتراضي لكل مجموعة مخاطرة ومعدل الخطر لكل مجموعة، وإلى اختبار الدلالة الإحصائية للاختلافات في معدلات البقاء على قيد الحياة لكل مجموعة، وتم إجراء الدراسة على بيانات بنك تجاري رائد في كينيا يحتوي على 70 فرع وشملت 500 قرض شخصي مدتها 30 شهر

(من يناير 2007- يونيو 2010)، 250 من الاناث و 250 من الذكور، وتوصلت النتائج إلى أنه لا يوجد فرق بين الذكور والاناث في الوقت الذي يقضونه للتخلف عن السداد، وهذا الوقت تقريبا بعد القسط 15 بالمتوسط، وأوصى الباحث بتقليل متوسط أجل استحقاق القرض لتقليل الخسائر وزيادة الربحية، وأكد على أهمية النموذج إلا أنه يعتمد في التحليل على متغير واحد وأوصى باستخدام نماذج بقاء أخرى تعتمد على أكثر من متغير للوصول لنتائج مفيدة أكثر.

دراسة (Dezso, & Loewenstein, 2012) بعنوان:

" Lenders' blind trust and borrowers' blind spots: A descriptive investigation of personal loans"

تحدثت الدراسة عن القروض الشخصية التي تمنح من الممولين عبر الإنترنت وليس من خلال البنوك والمؤسسات المالية، بحيث يقوم المقترضين بعرض مشاريعهم ويقوم الممولين بالتأكد من جدارتهم الائتمانية من خلال بعض الإثباتات مثل الحساب البنكي وأوراق الملكية ومستندات أخرى ويتم منحهم بفائدة أقل، وهذه القروض تقدم بدون ضمانات بالعادة، وهدفت الدراسة لمعرفة مدى التزام المقترضين بالسداد لهذه القروض، وتم إجراء الدراسة على رواد موقع أمازون الأمريكي وشملت الدراسة 971 فرد تم منحهم \$5. مقابل إجراء المسح وكانت الأسئلة حول آخر قرض تم الحصول عليه خلال الخمس سنوات الأخيرة، وأظهرت الدراسة أن هناك تحيز بالمنح من حيث الدين والعرق والجنس والجمال وتوصلت لعدد من النتائج أهمها: يوجد تحيز من قبل المقترضين عند الحديث عن قروضهم الشخصية بقولهم أنهم قاموا بسداد أغلب قيمتها، وأن القروض التي تسدد بشكل منتظم تؤثر على العلاقة بين الممول والمقترض.

3.6.2. ملخص الدراسات السابقة:

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (Gichuhi et al., 2020) بعنوان: "Credit Management And Loan Portfolio Performance Of Savings and Credit Cooperative Societies In Nyandarua County, Kenya"	- تحديد أثر تقييم العميل وسياسة الإقراض والتحصيل وتنوع المحفظة الائتمانية على أداء المحفظة الائتمانية في كينيا.	المتغير المستقل: سياسة الإقراض وسياسة التحصيل وتنوع القروض ومراقبة التحصيل. و المتغير التابع: أداء محفظة القروض.	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة تم توزيعها على 72 موظف ائتمان.	- ممارسات الائتمان مجتمعة تلعب دوراً في تحسين أداء المحفظة. - تقييم العميل مهم لتحسين أداء المحفظة الائتمانية. - السياسة الائتمانية الجيدة والصارمة تحسن أداء محفظة الائتمان. - تنوع القروض له تأثير على الأداء وزيادة التنوع يحسن أداء محفظة القروض. - وسياسة التحصيل تؤثر على الأداء.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (ربيعي، 2019) بعنوان: "القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين أسبابها وسبل معالجتها"	- معرفة واقع القروض المتعثرة الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض. - أسباب تعثر القروض. - اقتراح آليات للحد منها.	- المتغير المستقل: أسباب تعثر القروض. - والمتغير التابع: القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض.	الاستكشافي الوصفي من خلال استبانة تم توزيعها على 136 موظف في مؤسسات الإقراض وتحليلها على برنامج (SPSS).	- هناك نسبة كبيرة من أقساط القروض الممنوحة في الفترة الأخيرة غير منتظمة في السداد بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، والاعتماد على الضمان أكثر من مصدر السداد، وضغط المنافسة، وصرف مبلغ القرض على دفعة واحدة بدل دفعات وبسبب ضعف النظام القضائي. - وذكر الباحث في الاستنتاجات أن نسبة من القروض التي يتم منحها لمشاريع إنتاجية يتم استغلالها لأغراض استهلاكية ولتحسين السكن وهذا من أسباب التعثر.
دراسة (Dvorsky, Schonfeld, Kotaskova & Petrakova, 2018) بعنوان: "Evaluation of important credit risk factors in the SME segment"	تحديد عوامل مخاطر الائتمان المهمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة كيفية تقييم رواد الأعمال لهذه المخاطر والاختلاف في تقييمهم بناء على عمر المنشأة والجنس والنوع ومستوى التعليم.	-	المنهج الوصفي التحليلي بتوزيع 1141 استبانة واستخدام اختبار T.	- الشركات الصغيرة تتصور مخاطر الائتمان بشكل أكبر عن ما قبل الأزمة الاقتصادية ومعايير الائتمان في البنوك ليست شفافة من وجهة نظر رواد الأعمال وكلما زادت خبرة رواد الأعمال تكون قدرتهم على تقييم مخاطر الائتمان أكبر.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (عبد الكريم، 2018) بعنوان: "أساليب تحفيز توجيه الإقراض المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية"	- تحليل حصة القروض الإنتاجية من إجمالي التسهيلات المصرفية. - معرفة المؤثرات على العرض والطلب للقروض. - تحديد السياسات المحفزة لزيادة القروض الإنتاجية.	- المتغير المستقل: أساليب التحفيز. - والمتغير التابع: القروض الإنتاجية.	المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة البيانات الثانوية من جهات متعددة مثل سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء وعدد من المقابلات.	محدودية الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية يعود لجانبي العرض والطلب على الائتمان وخوف البنوك من تحمل مخاطر القروض الإنتاجية.
دراسة (Adzobu, Agbloyor, & Aboagye, 2017) بعنوان: "The effect of loan portfolio diversification on banks risks and returns"	التحقق من علاقة التعثر بنوع القطاع وجوده الائتمان.	- المتغير المستقل: تنوع القروض. - والمتغير التابع: الربحية وأداء المحفظة الائتمانية.	تم استخدام مؤشر هيرشمان هيرفندال وشانون انتروي لقياس التنوع.	التنوع في محافظ البنوك في غانا يقلل من ربحية البنوك وتنوع المحافظ ليس ضمان للأداء المصرفي المتفوق وتقليل المخاطر، وهناك حاجة للتفكير بعناية بكيفية مراقبة القروض المتنوعة وأثر ذلك على جودة الائتمان.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (Liang, Huang, Liao, & Gao, 2017) بعنوان: "The impact of SMEs' lending and credit guarantee on bank efficiency in South Korea"	البحث في كيفية تأثير إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ضمان القروض على كفاءة البنوك الكورية.	المتغير المستقل: برامج ضمان القروض. والمتغير التابع: مخاطر الائتمان وكفاءة البنوك والضمانات وكفاءة تكلفة البنك.	تم إجراء هذه الدراسة على 14 بنك كوري باستخدام نهج الحدود العشوائية للفترة من (2001-2010).	برامج الضمان تخفف مخاطر الائتمان وتعزز كفاءة البنوك وتقلل الحاجة ل ضمانات وتقلل من عدم كفاءة تكلفة البنك.
دراسة (Donou-Adonsou, & Sylwester, 2016) بعنوان: "Financial development and poverty reduction in developing countries: New evidence from banks and microfinance institutions"	المقارنة بين مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك ودور كل منهما في تقليل الفقر.	المتغير المستقل: القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر والقروض الممنوحة من البنوك والمتغير التابع: الفقر.	تم استخدام نموذج (Growth-poverty) الذي اقترحه رافليون وهذا النموذج يعتمد نهج يتحكم في الدخل وتوزيعه وأثر التنمية المالية على الفقر.	يقلل الائتمان المصرفي من الفقر وليس لمؤسسات التمويل الأصغر تأثير في الحد من الفقر بالمستوى الإجمالي.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (Otieno, & Onditi, 2016) بعنوان: 'Relationship between Credit risk management and financial performance: empirical evidence from microfinance banks in Kenya'	معرفة العلاقة بين نسبة المحفظة في خطر ونسبة تغطية مخصصات خسائر القروض على الأداء المالي.	المتغير المستقل: نسبة المحفظة في خطر ونسبة تغطية مخصصات القروض. والمتغير التابع: الأداء المالي.	تم استخدام بيانات لوحية تغطي الفترة من (2011-2015) لستة مؤسسات من أصل 12 مؤسسة تمويل أصغر واستخدمت تحليل المستندات لجمع البيانات الكمية والتحليل الوصفي لإظهار اتجاه مخاطر الأداء وتم استخدام ارتباط بيرسون لتحديد الارتباط بين المتغيرات.	يوجد علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وأداء مؤسسات التمويل الأصغر.
دراسة (الحديد وآخرون، 2016) بعنوان: "دور القروض الصغيرة الإنتاجية الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين"	- التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للمقترضين. - التعرف على مدى نجاح أو فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة. - التعرف على أثر هذه القروض في تحسين المستوى المعيشي.	- المتغير المستقل: حجم القرض والدخل والجنس والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية. - والمتغير التابع: حالة المشروع.	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام 3 وسائل لجمع البيانات وهي الاستبانة التي تم توزيعها على 500 مقترض تم اختيارهم عشوائيا ومقابلات شخصية مع مسؤولي الإقراض ومن خلال سجلات وتقارير منشورة وغير منشورة.	- ما نسبته 86.6% من المقترضين استخدموا القرض لإقامة مشاريع إنتاجية ناجحة. - ما نسبته 13.4% كانت لمشاريع فاشلة ومهددة بالفشل. - 61.4% من المقترضين من النساء استجابة لمتطلبات الجهات المانحة. - ساهمت القروض في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (Mosbah, Slama, & Mastorakis, 2016) بعنوان: " Micro Finance " Institutions' behavior: Determinants of portfolio 'quality in Miena Region	شرح ظاهرة التخلف عن السداد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحديد محددات التمويل الأصغر.	المتغير المستقل: الجنس والعمر ومتغيرات أخرى. والمتغير التابع: مؤشر المحفظة في خطر (PAR).	تحليل انحدار الحدود العشوائية لثلاثين مؤسسة إقراض للفترة من (2000-2013) والاعتماد على الدراسات السابقة.	- إقراض النساء له أثر ايجابي على المحفظة في خطر، وجودة المحفظة الائتمانية تحدد بعدد من المؤشرات أهمها: المحفظة في خطر (PAR) ومتوسط القروض ونمو المحفظة. - وأوصى الباحث بضرورة عمل دراسات أكثر عن جودة المحفظة الائتمانية.
دراسة (علي، 2015) بعنوان: "أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"	معرفة أثر تركيز المحافظ الائتمانية في مستوى القطاع الاقتصادي على أدائها.	المتغير المستقل: تركيز المحافظ الائتمانية على مستوى القطاع وعلى مستوى خطوط الأعمال. والمتغير التابع: أداء المصارف.	تم استخدام مؤشر هيرشمان هرفندل لقياس تركيز المحفظة الائتمانية وعلى نسبة To bins q لقياس أداء المصارف.	تركيز المحافظ على مستوى القطاع الاقتصادي وخطوط الأعمال يؤثر بشكل دال معنوياً في أداء المصارف.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (بوب والبشير، 2015) بعنوان: " دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة"	- معرفة مفاهيم وآليات التمويل الأصغر. - التعرف على المشاريع التي يتم تمويلها من قبل المصرف. - معرفة مدى توافق سياسات مصرف الادخار والتنمية في السودان مع سياسات الدول فيما يخص التمويل الأصغر.	- المتغير المستقل: التمويل الأصغر. - والمتغير التابع: تطوير المشاريع الصغيرة وقدرات أصحاب المشاريع الصغيرة والدخل.	تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي من خلال مصادر أولية لجمع البيانات ومقابلات واستبانات.	- التمويل الأصغر موزع على القطاعات بنسبة 45% للقطاع التجاري، و30% للقطاع الخدماتي، و17.5% للقطاع الحرفي، و7.5% للقطاع الصناعي والسبب في تدني نسبة القطاع الصناعي هو اهتمام الدولة بهذا القطاع وهذا ما جعله لا يحتاج القروض الصغيرة وفي حال احتاج لتمويل يحتاج إلى مبالغ أكبر. - 100% من المشاريع التي تم تمويلها أدت لزيادة دخل أصحابها بسبب اعتمادها على دراسة جدوى اقتصادية. - يهتم المصرف بتدريب المشاريع وبناء قدرات أصحابها.
دراسة (بسيمة، 2015) بعنوان: " أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية "	- إبراز الإطار العام للكفاءة المصرفية والقروض المتعثرة في البنوك والحث على متابعتها وتحصيلها، والتأكد من أهمية استخدام أساليب الكفاءة المصرفية لتقليل التكاليف بهدف الوصول إلى أعلى عائد ممكن.	- المتغير المستقل: القروض المتعثرة. - والمتغير التابع: الكفاءة المصرفية.	تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة واستخدام استبانة.	- القروض المتعثرة ظاهرة عادية إلا أن زيادتها تزيد من مخاوف تعثر البنك. - البنوك في الجزائر تعتمد على الضمانات أكثر من دراسة وضع العميل وزيارته، وعلى أساليب الكفاءة المصرفية لكونها تقتصر لاستعمال النماذج الحديثة وتكتفي باستخدام التحليل المالي التقليدي.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (Kazan, & Uludag, 2014) بعنوان: "Credit Portfolio Selection According To Sectors In Risky Environments: Markowitz Practice"	- البحث عن كيفية تحسين معدلات السداد وتقليل المخاطر الائتمانية وبالتالي تقليل الخسائر وزيادة الأرباح والمحافظة على الاستمرارية.	المتغير المستقل: القطاع الاقتصادي للقروض. والمتغير التابع: المحفظة في خطر (PAR).	تم أخذ بيانات جميع مؤسسات التمويل من البنك المركزي للقروض النشطة في نوفمبر 2009 وتم استخدام نظرية ماركوتيز وتقسّم هذه النظرية المحفظة الائتمانية إلى قطاعات وتحدد القطاعات الأكثر مخاطرة.	حسب تحليل المحفظة فإن القطاعات الأكثر مخاطرة كانت كالتالي: 22% قطاع التجارة، و2% لقطاع النسيج، و76% للقروض العقارية.
دراسة (ميا وآخرون، 2014) بعنوان: "تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية: دراسة مقارنة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري"	- تقييم مدى التزام البنوك التجارية في المبادئ العملية والنظرية في تنويع محافظ القروض من حيث (التنوع والملاءمة ومعايير منح الائتمان والسياسة الائتمانية).	المتغير المستقل: التنوع والملاءمة ومعايير منح الائتمان. والمتغير التابع: السياسة الائتمانية.	تم استخدام المنهج الوصفي وإجراء المسح الشامل من خلال استبانة تم توزيعها على جميع موظفين الائتمان الاساسيين وعددهم 120.	المصارف السورية العامة والخاصة تطبق الأسس العلمية والنظرية في تكوين محافظ الائتمان.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (Munene, & Guyo, 2013) بعنوان: "Factors Influencing Loan Repayment Default in Micro-Finance Institutions: The Experience of Imenti North District, Kenya"	تحديد أسباب التخلف عن السداد في منطقة امينتي الشمالية في كينيا.	المتغير المستقل: خصائص العمل. والمتغير التابع: التقصير في السداد.	تم استخدام المسح الوصفي بتوزيع استبانة على 400 من المستفيدين من تمويلات مؤسسات التمويل الأصغر ومسؤولي الإقراض.	هناك عدد من العوامل تؤدي إلى عدم الإلتزام بالسداد منها: نوع العمل وعدد الموظفين وأرباح الأعمال.
دراسة (أبو رجيله وسروجي، 2013) بعنوان: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الاراضي الفلسطينية المحتلة"	- التعرف على حجم القروض الاستهلاكية المقدمة من المصارف التجارية ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي. - التعرف على نسبة التعثر في هذه القروض وجوانب المخاطر الأخرى لها.	المتغير المستقل: التوسع في القروض الاستهلاكية. و المتغير التابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية.	الإحصائي الوصفي والإحصائي الاستدلالي.	- نسبة التعثر في القروض الاستهلاكية أقل من القروض الاستثمارية في المصارف العاملة في فلسطين. - يوجد ارتفاع في حجم القروض الاستهلاكية في الفترة من (2008-2012) ونسبتها في المصارف 81%. - نسبة المحفظة في خطر (PAR) لهذه القروض انخفضت في فترة الدراسة من 7.22% إلى 1.36%، ومخاطرها أقل من غيرها.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (عبد الكريم وعابد وزيتون، 2013) بعنوان: "الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين"	- تقييم دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في الاقتصاد الفلسطيني وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين. - قياس السلامة المالية لهذه المؤسسات وخاصة أن بعض المخاطر التي تتسرب للقطاع المالي أحد أسبابه هو انخفاض جودة الأصول (محفظة القروض) والتي ممكن أن تؤثر على استمرارية هذه المؤسسات.	المتغير المستقل: الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين. والمتغير التابع: الاستقرار المالي في فلسطين.	تم استخدام مصادر أولية وثانوية لجمع البيانات والوصول للنتائج من خلال بيانات منشورة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومقابلات مع أشخاص في الإدارات العليا للمؤسسات المتخصصة في فلسطين.	- الدور الاقتصادي لهذه المؤسسات أخذ بالتزايد مع السنوات. - لا يوجد تأثير لنشاط هذه المؤسسات على الاستقرار المالي سواء من حيث مصادر الأموال أو مصادر توظيفها. - يوجد ضعف في تطبيق متطلبات الحوكمة في هذه المؤسسات.
دراسة (Okuma, Samuel, & Peter, 2012) بعنوان: "Modeling Credit Risk for Personal Loans Using Product-Limit Estimator"	استخدام نموذج بقاء حد المنتج لتوليد احتمالات افتراضية في نقاط زمنية مختلفة وإجراء الدراسة على الذكور والإناث بالتساوي.	المتغير المستقل: الزمن والجنس. والمتغير التابع: التأخير عن السداد.	تم استخدام نموذج تحليل البقاء وهو لتحديد الوقت اللازم للتأخير عن السداد وتم تحليل بيانات 500 قرض شخصي مدتها 30 شهراً (من يناير 2007 إلى يونيو 2010).	- لا يوجد فرق بين الذكور والإناث في الوقت الذي يقضونه للتخلف عن السداد ويكون بالمتوسط بعد القسط 15.

العنوان	أهم الأهداف	أهم المتغيرات	أسلوب الدراسة	أهم النتائج والتوصيات
دراسة (Dezsó, & Loewenstein, 2012) بعنوان: "Lenders' blind trust and borrowers' blind spots: A descriptive investigation of personal loans"	معرفة مدى التزام المقترضين بسداد القروض الشخصية التي تمنح عن طريق الانترنت.	المتغير المستقل: القروض الشخصية التي تمنح من خلال الانترنت. والمتغير التابع: الالتزام بالسداد.	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع 971 استبانة لرواد موقع أمازون وسؤالهم عن آخر قرض.	- هناك تحيز في إجابة المقترضين وادعائهم أنهم ملتزمين بالسداد. - القروض التي تسدد بشكل منتظم تؤثر على العلاقة بين الممول والمقترض.

4.6.2. أهم المحاور وما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:

1.4.6.2 أهم المحاور:

- 1- تناولت العديد من الدراسات مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية وأهمها مؤشر المحفظة في خطر (PAR) وتم الحديث عنه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواء بالحديث عن تعثر المحفظة الائتمانية والذي يتم قياسه بمؤشر المحفظة في خطر، أو عن سياسات التحصيل، أو التخلف عن السداد وغيرها والتي تحدد من خلال هذا المؤشر ومؤشرات أخرى، ومن أهم هذه الدراسات:
 - في دراسة Gichuhi et al. (2020) ربط الباحث بين دور إدارة أداء المحفظة الائتمانية والتأثير على آدائها وقام باستخدام متغير إدارة الأداء كمتغير تابع، وسياسة التحصيل ومراقبة التخلف عن السداد كمتغيرات مستقلة، ونتج عن ذلك أن سياسة التحصيل لها دور في تحسين الأداء.
 - وفي دراسة ربعي (2019) والتي تبحث في أسباب تعثر القروض وسبل معالجتها، أشار الباحث إلى أن هناك جزء من القروض التي تمنح لأغراض تحسين المشاريع تكون في الحقيقة قروض لأغراض استهلاكية أو لأغراض تحسين السكن وهذا من أسباب تعثرها.
 - وفي دراسة عبد الكريم (2018) أشار الباحث إلى أن مخاطر القروض الإنتاجية في البنوك أعلى من الاستهلاكية وبالتالي تأثيرها سلبي على جودة المحفظة الائتمانية وهذا من أسباب محدودية الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية.
 - وأشارت دراسة Adzobu et al. (2017) إلى أن هناك حاجة للتفكير بعناية بكيفية مراقبة القروض المتنوعة وأثر ذلك على جودة الائتمان.
 - وتحديث دراسة Liang et al. (2017) عن أثر برامج ضمان القروض على كفاءة البنوك الكورية وأفادت بأن برامج ضمان القروض تحسن الكفاءة وتقلل الحاجة للضمانات.
 - وأفادت دراسة Otieno et al. (2016) بوجود علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وأداء مؤسسات التمويل الأصغر وأخذت مؤشرات للأداء وهي نسبة المحفظة في خطر ونسبة تغطية مخصصات خسائر القروض.
 - وشرحت دراسة Mosbah et al. (2016) ظاهرة التخلف عن السداد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتوصلت لعدد من النتائج أهمها أن جودة المحفظة الائتمانية تقاس بعدة مؤشرات أهمها

مؤشر المحفظة في خطر (PAR) ومتوسط القروض ونمو المحفظة وأوصى الباحث بضرورة عمل دراسات أكثر عن جودة المحفظة الائتمانية.

- وربطت دراسة بيسيعة (2015) بين القروض المتعثرة والكفاءة المصرفية وأفادت بأن أهم أسباب التعثر هو ضعف الوعي الائتماني والتدريب الكافي، وأن تعثر القروض ظاهرة عادية إلا أن زيادة التعثر تزيد من مخاوف تعثر البنك.

- وكان من أهداف دراسة عبد الكريم وآخرون (2013) قياس السلامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر وخاصة أن بعض المخاطر التي تتسرب للقطاع المالي أحد أسبابه هو انخفاض جودة الأصول (جودة محفظة القروض) والتي يمكن أن تؤثر على استمرارية هذه المؤسسات.

2- تحدثت الدراسات السابقة عن القروض من حيث نوعها وتنوعها في المحافظ الائتمانية:

- ففي دراسة Gichuhi et al. (2020) قام الباحث بدراسة أثر تنوع القروض على أداء المحفظة الائتمانية وأفادت بأن تنوع القروض له تأثير على الأداء وزيادة التنوع في محفظة القروض يحسن الأداء. وحللت دراسة عبد الكريم (2018) حصة القروض الإنتاجية وإجمالي التسهيلات المصرفية وبحثت في المؤثرات على العرض والطلب لهذه القروض والسياسات المحفزة لزيادة القروض الإنتاجية.

- وتحدثت دراسة Adzobu et al. (2017) عن العلاقة بين تنوع القروض وأداء المحفظة الائتمانية ونتج عن ذلك أن التنوع في محافظ القروض في غانا ليس ضماناً للأداء المصرفي المتفوق وتقليل المخاطر، وهناك حاجة للتفكير بعناية بكيفية مراقبة القروض المتنوعة.

- وتحدثت دراسة علي (2015) عن أثر تركيز المحافظة الائتمانية في مستوى القطاع الاقتصادي في أداء المحفظة، وأفادت أن تركيز المحافظ الائتمانية على مستوى القطاع يؤثر بشكل دال معنوياً في أداء المصارف وأن العلاقة بين التركيز والأداء طردية

- وفيما يخص دراسة بوب والبشير (2015) والتي تم تطبيقها على محافظ التمويل في السودان، تبين أن التمويل الأصغر موزع على القطاعات بنسبة 45% للقطاع التجاري، و30% للقطاع الخدماتي، و17.5% للقطاع الحرفي، و7.5% للقطاع الصناعي، وأن السبب في تدني حصة القطاع الصناعي هو اهتمام الدولة بالقطاع وفي حال حاجته لتمويل يحتاج لمبالغ أكبر من المقدمة من مؤسسات الاقراض.

- وفي دراسة Kazan et al. (2014) استنتج الباحث أن نسبة المخاطرة (PAR) موزعة على القطاعات كالآتي: 22% تخص القطاع التجاري، و2% تخص قطاع النسيج، و76% للقروض العقارية.

- وأشار ميا وآخرون (2014) إلى أن المصارف السورية العامة والخاصة تطبق الأسس العلمية والنظرية في تكوين المحافظ الائتمانية.
- ونتج عن دراسة أبو رجيلة وآخرون (2013) المطبقة على البنوك في فلسطين أن نسبة التعثر في القروض الاستهلاكية أقل من نسبة التعثر في القروض الاستثمارية وأن نسبة القروض الاستهلاكية في تزايد في الفترة من (2008-2012) ونسبتها 81%.
- 3- تناولت بعض الدراسات مؤشر النمو:
- ففي دراسة Mosbah et al. (2016) أشار الباحث إلى أن جودة المحفظة الائتمانية يتم تحديدها بعدة مؤشرات من ضمنها مؤشر النمو.
- وأشارت دراسة (أبو رجيلة، 2013) أن القطاعات الاستهلاكية في تزايد في الفترة بين (2008-2012) ونسبتها وصلت إلى 81%.

2.4.6.2. ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:

- 1- أغلب الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي وتم جمع البيانات باستخدام استبانة، واستخدمت دراستي المنهج الكمي والتحليلي من خلال استخدام بيانات كمية حقيقية من تقارير أغلبها غير منشورة وأخرى تم إعدادها خصيصاً لأغراض دراستي.
- 2- قلة الدراسات الفلسطينية -بحسب علم الباحثة- حول القطاعات الإنتاجية وجودة المحفظة الائتمانية لقطاع مؤسسات الإقراض وتركزها في البنوك وبعدها قليل جداً وبصورة مختلفة تماماً.
- 3- تفرد الدراسة بتحليل المحافظ الائتمانية لمؤسسات الإقراض في فلسطين لمدة 5 سنوات، وأهمية هذا الموضوع من ناحية أن بعض القطاعات قد تتعرض لانتكاسات في سنوات معينة دون غيرها وقد يؤثر ذلك على جودة المحفظة الائتمانية في تلك السنة.

1.3 تمهيد

منهجية الدراسة وإجراءاتها تعتبر محوراً أساسياً من خلاله يتم إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يتم الحصول عن طريقها على البيانات المطلوبة التي تضمن إجراء عملية التحليل الإحصائي من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وتفسيرها من أجل تحقيق أهداف الدراسة. وبناءً على ذلك يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة التي تم اتباعها، من حيث منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة وآلية قياسها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وخطوات إجراء الدراسة، ومصادر جمع البيانات، وفي نهاية الفصل سيتم عرض المعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

2.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية (بيانات سنوية) ومن ثم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، والمنهج التحليلي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات للوصول إلى النتائج.

3.3 طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من مصدرين على النحو التالي:

1- المصادر الأولية: وهي عبارة عن بيانات وتقارير أداء سنوية داخلية لمؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية وتم الحصول عليها من خلال المكاتب الرئيسية في كل مؤسسة، وتقارير تم الحصول عليها من خلال الاتحاد الفلسطيني لمؤسسات الإقراض (شراكة)، ومن خلال مقابلة شخصية أو اتصالات هاتفية مع أشخاص في مناصب إدارية عليا في مؤسسات الإقراض، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بهذه المؤسسات التي تهم المستثمرين والباحثين والتي تم الحصول عليها من خلال المواقع

الإلكترونية لمؤسسات مجتمع الدراسة والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية والمنظمة لها، مثل شراكة وسلطة النقد الفلسطينية.

2- المصادر الثانوية: وهي تلك المصادر التي من شأنها إثراء الدراسة وتزويد الباحث بكل ما هو جديد فيما يتعلق بمؤسسات الإقراض، من خلال استعراض الأدبيات المنشورة حول تلك المواضيع مثل الكتب والدوريات العلمية المحكمة، والأبحاث، والدراسات، والمقالات، والصحف والمجلات التي تُعنى بالشأن الاقتصادي والمصرفي محلياً وعالمياً.

4.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية مع نهاية عام 2019 ممثلة بثماني مؤسسات وهي: مؤسسة فاتن، ومؤسسة فيتناس، ومؤسسة ابداع، ومؤسسة أكاد، ومؤسسة ريف، ومؤسسة أصالة، والأونروا، والمؤسسة المصرفية، فقد تناولت الدراسة هذه المؤسسات من خلال دراسة تقارير الأداء الخاصة بها لفترة خمس سنوات وإلى جميع قطاعات الإقراض، بالتالي فإن حجم مجتمع الدراسة يتكون من 280 مشاهدة (8 مؤسسات * 5 سنوات * 7 قطاعات = 280 مشاهدة)، ويعكس الجدول (1.3) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لحجم المحفظة النشطة في نهاية عام 2019.

جدول 1.3: توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لحجم المحفظة النشطة مع نهاية عام 2019.

اسم المؤسسة	حجم المحفظة النشطة	النسبة المئوية
1 المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"	\$103,090,736	39.20%
2 مؤسسة فيتناس	\$51,475,682	19.57%
3 المؤسسة المصرفية	\$49,354,409	18.77%
4 مؤسسة أصالة	\$15,055,413	5.72%
5 مؤسسة ريف	\$13,533,415	5.15%
6 الأونروا	\$13,353,584	5.08%
7 مؤسسة أكاد	\$11,170,838	4.25%
8 مؤسسة إبداع	\$5,966,903	2.27%
المجموع	\$263,000,980	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير شراكة.

5.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (3) مؤسسات إقراض تمثل (37.5%) من إجمالي عدد مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية نهاية العام 2019، تم اختيارها بأسلوب العينة القصدية وهي: مؤسسة فاتن، مؤسسة ريف، ومؤسسة فيتاس بحيث تشكل ما نسبته حوالي (64%) من إجمالي المحفظة النشطة لمؤسسات الإقراض مع نهاية عام 2019، وبالتالي فإن عدد المشاهدات التي تخص العينة المذكورة 105 مشاهدات (3 مؤسسات * 7 قطاعات * 5 سنوات = 105 مشاهدات) وبالتالي يمثل نصيب كل سنة 21 مشاهدة.

6.3 إجراءات الدراسة

قامت الباحثة باستخلاص البيانات الأولية من خلال تقارير الأداء للمؤسسات وإدخالها إلى الحاسوب من خلال برنامج جداول البيانات (MS-EXCEL) ومن ثم معالجتها رياضياً للحصول على البيانات النهائية لإجراء الاختبارات الإحصائية المختلفة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (version 23)، كما واستخدمت برنامج EViews 10 لإجراء الرسوم البيانية المستخدمة في هذه الدراسة.

7.3 متغيرات الدراسة وقياسها

تعتمد الدراسة على الأسلوب الكمي في قياس متغيرات الدراسة حيث أن اختبار فرضيات الدراسة يتطلب استخدام الأسلوب الكمي، وفيما يلي توضيح لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها حسب ما هو موضح في الجدول (2.3):

أولاً: المتغير المستقل

تركيبية المحفظة الائتمانية (نوع القطاع): تم تقسيم المحفظة الائتمانية إلى قروض إنتاجية وقروض غير إنتاجية، كالتالي:

1- قروض القطاعات الإنتاجية

وتشمل القطاعات الإنتاجية الفرعية التالية:

- قروض القطاع الصناعي.
- قروض القطاع الزراعي.
- قروض القطاع الخدماتي.
- قروض القطاع السياحي.
- قروض القطاع التجاري.

وتم دراستها كقطاع واحد وهو قطاع القروض الإنتاجية (قروض المشاريع)، ودراسة كل قطاع بشكل منفصل، وتتشابه قروض القطاعات الإنتاجية في كونها تمنح لمشاريع إنتاجية بغرض تحسين الدخل.

2- قروض القطاعات غير الإنتاجية

وتقسم إلى قسمين رئيسيين:

- قروض قطاع تحسين السكن.
- قروض القطاع الاستهلاكي.

وتتشابه قروض القطاعات غير الإنتاجية في كونها لا تؤدي إلى تحسين دخل المقترض ولا تمنح لأغراض إنتاجية، إلا أنها تختلف بشكل جوهري في سمات أخرى ولذلك تم فصلها عند إجراء التحليل.

ثانياً: المتغير التابع

- جودة المحفظة الائتمانية: وتم اختيار مؤشر المحفظة في خطر (PAR) كونه المؤشر الأهم والأكثر استخداماً، والأفضل للمقارنة بين مؤسسات الإقراض.

ثالثاً: متغيرات أخرى

- متغير النمو: وهو متغير غير مصنف كمتغير مستقل أو كمتغير تابع وتمت إضافته لمعرفة التغيرات على القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية خلال فترة الدراسة، وتم تحليله باستخدام نفس البيانات الخاصة بتركيبية المحفظة الائتمانية (إجمالي محفظة القروض النشطة حسب القطاعات).

جدول 3.2: متغيرات الدراسة.

المتغير	طبيعة المتغير	كيفية القياس
تركيبة إجمالي المحفظة النشطة (نوع القطاع)	مستقل	- متغير نوعي قسم إلى 7 فئات تعبر عن طبيعة القروض الممنوحة حسب القطاع وهي: القطاعات الإنتاجية (التجاري، والخدماتي، والسياحي، والزراعي، والصناعي) والقطاعات غير الإنتاجية (السكني والاستهلاكي).
جودة المحفظة الائتمانية (مؤشر المحفظة في خطر (PAR	تابع	(أرصدة القروض المتأخرة < 30 يوم + أرصدة القروض المعاد هيكلتها)/إجمالي محفظة القروض القائمة. (جانسون وآخرون، 2003)
مؤشر النمو	-	((رصيد محفظة السنة الجديدة للقطاع - رصيد محفظة السنة الماضية للقطاع) /رصيد محفظة السنة الماضية للقطاع)

1.7.3. قياس تركيبة المحفظة الائتمانية:

قامت الباحثة بتحليل تركيبة المحفظة النشطة وذلك من خلال دراسة نسبة قروض القطاعات الإنتاجية (قروض المشاريع)، ونسبة قروض القطاعات غير الإنتاجية من إجمالي المحفظة النشطة، وتتمثل القطاعات الإنتاجية بالقطاع التجاري، والخدماتي، والصناعي، والزراعي، والسياحي، والقطاعات غير الإنتاجية هي قطاع القروض الاستهلاكية وقطاع قروض السكن.

فيما يتعلق بعينة الدراسة يبين الجدول (3.3) إجمالي المحفظة النشطة لكل مؤسسة خلال سنوات الدراسة، ويلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

جدول 3.3: نسبة محفظة القطاع من إجمالي المحفظة النشطة لعينة الدراسة خلال الفترة (2015-2019).

المؤسسة	القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
فاتن	التجاري	%27.11	%27.42	%27.00	%29.30	%36.16
	الخدماتي	%9.56	%8.20	%8.00	%9.60	%11.92
	الصناعي	%5.95	%5.19	%6.00	%7.30	%6.80
	الزراعي	%11.74	%9.28	%9.00	%9.50	%10.29
	السياحي	8.79%	%9.22	%9.00	8.10%	4.83%
	مجموع القطاع الإنتاجي	%63.15	%59.31	%59	%63.8	%70
	الاستهلاكي	%15.30	%15.24	%14.00	%9.90	%6.43
	السكني	%21.55	%25.44	%27.00	%26.30	%23.57
فيتاس	التجاري	%18.91	%14.75	%17.61	%16.70	%15.45
	الخدماتي	%10.22	%11.85	%13.87	%14.94	%14.32
	الصناعي	%2.01	%3.35	%3.82	%4.03	%4.10
	الزراعي	%1.23	%2.14	%2.86	%3.57	%3.50
	السياحي	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00
	مجموع القطاع الإنتاجي	%32.37	%32.09	%38.16	%39.24	%37.37
	الاستهلاكي	%0.65	%1.56	%2.95	%2.71	%3.27
	السكني	%66.98	%66.35	%58.90	%58.05	%59.36
ريف	التجاري	%19.45	%27.71	%34.05	%36.47	%37.88
	الخدماتي	%1.34	%4.47	%0.78	%0.33	%0.50
	الصناعي	%1.54	%1.17	%1.15	%1.00	%1.47
	الزراعي	%55.43	%46.78	%39.54	%36.92	%34.84
	السياحي	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00
	مجموع القطاع الإنتاجي	%77.76	%80.13	%75.52	%74.72	%74.69
	الاستهلاكي	%3.77	%6.25	%6.13	%5.30	%5.11
	السكني	%18.47	13.62	%18.37	%19.99	%20.19

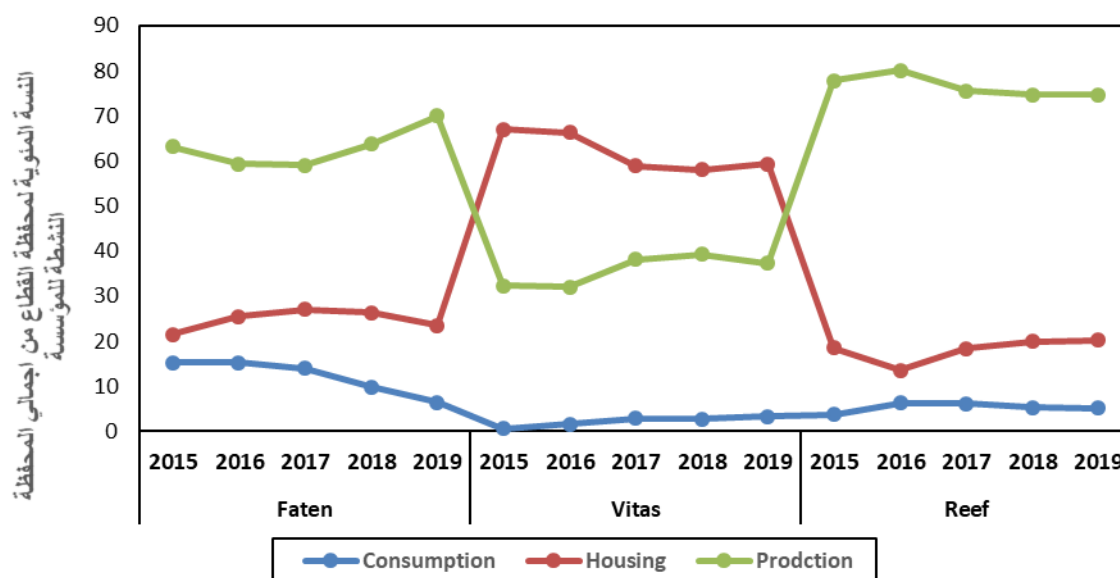
نلاحظ من خلال البيانات الخاصة بتركيبة المحفظة النشطة لمؤسسة فاتن، أن القطاع الإنتاجي يشكل النسبة الأعلى في تركيبة المحفظة النشطة خلال الخمس سنوات، بنسبة تتراوح بين (59%-70%)، يليه القطاع السكني ونسبته تتراوح بين (21.5%-27%) خلال السنوات من (2015-2019)، ويشكل القطاع الاستهلاكي النسبة الأقل وتتراوح هذه النسبة بين (6.4%-14%) خلال فترة الدراسة، وبالرجوع للقطاع الإنتاجي وتحليل القطاعات الفرعية نلاحظ أن القطاع التجاري يشكل النسبة الأكبر من التركيبة خلال الخمس سنوات بنسبة تتراوح بين (27%-36.1%)، يليه القطاع الخدماتي والزراعي والسياحي بنسب متقاربة، ويشكل القطاع الصناعي النسبة الأقل في التركيبة بين القطاعات الإنتاجية خلال جميع السنوات باستثناء عام 2019. وبشكل عام توزيع القطاعات داخل المحفظة يعكس تركيبة متشابهة خلال الخمسة سنوات، وتتجه المؤسسة لزيادة حصتها من القروض الإنتاجية بحيث ارتفعت من 63% في 2015 إلى 70% في 2019، وتتجه أيضاً لتخفيض حصة القروض الاستهلاكية حيث أنها انخفضت من 15.3% في 2015 لتصل إلى 6.4% في عام 2019.

أما بخصوص محفظة مؤسسة ريف، فنلاحظ التشابه مع محفظة مؤسسة فاتن من حيث سيطرة القطاع الإنتاجي، وتتراوح نسبته من التركيبة خلال فترة الدراسة بين (74.7%-80.1%)، يليه قطاع قروض السكن بنسبة (13.62%-20.19%)، يليهما القطاع الاستهلاكي بنسبة تتراوح بين (3.77%-6.25%)، وبالرجوع للقطاعات الفرعية للقطاع الإنتاجي نرى أن القطاع الزراعي يشكل الحصة الأكبر بين جميع القطاعات ونسبته تتراوح بين (34.8%-55.43%)، يليه القطاع التجاري بنسبة تتراوح بين (19.4%-37.88%)، يليهما القطاع الصناعي والخدمي بنسب ضئيلة من تركيبة المحفظة ونلاحظ أن نسبة قطاع السياحة خلال فترة الدراسة 0%، وربما يعود السبب لتصنيف قروض القطاع السياحي ضمن القطاعات الأخرى كونها قد تكون سياحية تجارية أو سياحية خدمتية أو صناعية على سبيل المثال.

أما بخصوص تركيبة محفظة مؤسسة فيتاس فهي مختلفة تماماً عن تركيبة مؤسسة ريف وفاتن من حيث سيطرة القطاع السكني على المحفظة وتتراوح نسبته بين (59.36%-66.98%) خلال سنوات الدراسة، يليه القطاع الإنتاجي بنسبة تتراوح بين (32.4%-39.2%)، وتتشابه هذه المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من حيث أن القطاع الاستهلاكي يشكل النسبة الأقل من تركيبة المحفظة ونسبته تتراوح بين (3.27%-6.5%) وهي النسبة الأقل بين جميع مؤسسات الاقراض عينة الدراسة، وبالرجوع إلى القطاعات الإنتاجية الفرعية نلاحظ أن القطاع التجاري يشكل النسبة الأكبر منها بنسبة تتراوح بين

(14.7%-18.9%)، يليه القطاع الخدماتي بنسبة (10.22%-14.9%)، يليه القطاع الصناعي والزراعي، أما بخصوص القطاع السياحي فنسبته 0% من تركيبة المحفظة وسبب ذلك كما ذكرنا سابقاً تصنيف قروض القطاع السياحي ضمن القطاعات الأخرى.

بالنظر إلى الشكل (1.3) الذي يوضح تركيبة إجمالي المحفظة النشطة لعينة الدراسة بين القطاعات الإنتاجية وقطاع السكن والقطاع الاستهلاكي، نلاحظ فيما يتعلق بقروض القطاع الاستهلاكي، اتجاه مؤسسة فاتن نحو خفض نسبة قروض هذا القطاع من إجمالي المحفظة النشطة للمؤسسة، في حين أن مؤسسة ريف خفضت قروض هذا القطاع بنسبة ضئيلة، في حين يبين الشكل ارتفاع ضئيل في نسبته في مؤسسة فيتاس، مع ملاحظة أن القطاع الاستهلاكي يستحوذ النسبة الأقل خلال فترة الدراسة باختلاف المؤسسة، إضافة إلى ذلك نلاحظ بأن قروض القطاع السكني تستحوذ على النسبة الأعلى من إجمالي المحفظة النشطة في مؤسسة فيتاس على العكس من مؤسستي ريف وفاتن اللتين تتشابهان في التركيبة من حيث سيطرة القطاع الإنتاجي على الجزء الأكبر من التركيبة يليه القطاع السكني ثم القطاع الاستهلاكي.



الشكل 1.3: نسبة إجمالي المحفظة النشطة للقطاعات الإنتاجية والقطاعات غير الإنتاجية (الاستهلاكية والسكنية) خلال الفترة (2015-2019).

2.7.3. قياس جودة المحفظة الائتمانية (مؤشر المحفظة في خطر PAR):

قامت الباحثة بقياس جودة المحفظة الائتمانية للمؤسسات من خلال مؤشر المحفظة في خطر (PAR) ويتم احتساب هذا المؤشر بتقسيم الرصيد القائم لجميع القروض المتأخرة لأكثر من 30 يوماً مضافاً إليها جميع القرض المعاد هيكلتها ويقسم المجموع على إجمالي محفظة القروض القائمة باستخدام المعادلة التالية:

المحفظة في خطر (PAR) = (أرصدة القروض المتأخرة < 30 يوماً + أرصدة القروض المعاد هيكلتها) / إجمالي محفظة القروض القائمة.

ويعطي هذا المؤشر صورة عن ذلك الجزء من المحفظة الائتمانية الملوث بالتأخرات وتشوبه مخاطر عدم السداد وتقوم المؤسسات بمتابعة المقترضين فور التأخير للحصول وتقليل نسبة المخاطر. (Micro rate, 2014)

ويرى بعض المتخصصين أن النسبة يمكن احتسابها بتقسيم أرصدة القروض المتأخرة لأكثر من ثلاثين يوماً على إجمالي محفظة القروض النشطة دون إضافة أرصدة القروض المعاد هيكلتها لصعوبة فصلها في كثير من المؤسسات. (مقابلة وعواودة، 2020)

فيما يتعلق بعينة الدراسة يبين الجدول (4.3) جودة المحفظة الائتمانية (مؤشر المحفظة في خطر PAR) لكل مؤسسة خلال سنوات الدراسة، يلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها. وتم احتسابه في الدراسة حسب القطاعات الممولة من مؤسسات الإقراض وهي القطاعات الإنتاجية وتشمل (القطاع الصناعي، والسياحي، والزراعي، والخدمات، والتجاري)، ومقارنتها مع القطاعات غير الإنتاجية والتي تشمل قطاعين أساسيين وهما القطاع السكني والقطاع الاستهلاكي.

وتم احتساب مؤشر المحفظة في خطر لكل قطاع بشكل منفرد بتقسيم أرصدة القروض المتأخرة للقطاع لأكثر من ثلاثين يوماً على إجمالي المحفظة النشطة للقطاع، وتم احتسابها للقطاعات الإنتاجية بتجميع أرصدة القروض المتأخرة لأكثر من 30 يوماً لجميع القطاعات الإنتاجية على مجموع أرصدة إجمالي محفظة القروض النشطة لجميع القطاعات الإنتاجية.

جدول 4.3: مؤشر المحفظة في خطر (PAR) لعينة الدراسة خلال الفترة (2015-2019).

المؤسسة	القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
فاتن	التجاري	%1.95	%1.72	%4.58	%10.14	%3.36
	الخدماتي	%1.30	%2.07	%3.01	%4.69	%3.84
	الصناعي	%1.77	%2.22	%3.03	%5.72	%2.48
	الزراعي	%1.35	%2.44	%3.82	%5.44	%2.11
	السياحي	%1.72	%1.87	%3.81	%7.75	%0.00
	القطاعات الإنتاجية	%1.69	%1.95	%3.98	%7.81	2.94%
	الاستهلاكي	%5.21	%4.20	%5.97	%17.32	%10.43
	السكني	%2.09	%2.38	%3.40	%4.53	%2.72
فيتاس	التجاري	%3.58	%0.71	%2.69	%4.21	%6.01
	الخدماتي	%3.01	%1.01	%3.24	%4.28	%4.41
	الصناعي	%1.37	%0.54	%2.09	%5.49	%6.18
	الزراعي	%0.24	%0.21	%1.62	%3.77	%3.79
	السياحي	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00
	القطاعات الإنتاجية	%3.13	%0.77	%2.75	%4.33	%5.21
	الاستهلاكي	%0.04	%1.81	%0.84	9.05 %	%7.86
	السكني	%3.15	%0.89	%1.16	%2.13	%2.30
ريف	التجاري	%8.56	%7.77	%5.32	%12.77	%21.03
	الخدماتي	%29.68	%6.81	%6.38	%17.22	%12.46
	الصناعي	%7.31	%11.62	%9.78	%20.33	%9.42
	الزراعي	%7.54	%9.68	%7.83	%10.00	%14.56
	السياحي	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00
	القطاعات الإنتاجية	%8.17	%8.89	%6.71	%11.52	%17.73
	الاستهلاكي	%3.52	%3.91	%11.24	%19.07	%27.32
	السكني	%4.95	%6.61	%6.58	%12.57	%13.43

من خلال البيانات الخاصة بنسبة المحفظة في خطر (PAR)، والتي تعكس جودة المحفظة الائتمانية لعينة الدراسة، يتضح أن القطاع الاستهلاكي هو القطاع الأكثر مخاطرة في مؤسسة فاتن خلال الفترة (2015-2019)، حيث تظهر البيانات ارتفاع في مؤشر المحفظة في خطر للقطاع من 5.21% في عام 2015 إلى 17.32% في عام 2018، تلاه انخفاض في عام 2019 بحوالي 7%، وهذا يدل على حساسية القطاع الكبيرة وحجم المخاطرة العالية في القروض الاستهلاكية، إضافة إلى ذلك يعتبر القطاع الاستهلاكي القطاع الأكثر مخاطرة في مؤسسة فيتاس، بحيث نلاحظ ارتفاع في مؤشر المحفظة في خطر لهذا القطاع من 0.04% في عام 2015 إلى 9.05% في عام 2018 مع انخفاض ضئيل بحوالي 1.2% في عام 2019، أما فيما يخص مؤسسة ريف، هناك ارتفاع بشكل عام في مؤشر المحفظة في خطر لجميع القطاعات، وفيما يخص القطاع الاستهلاكي ترتفع نسبة المحفظة في خطر من 3.52% في 2015 لتصل إلى 27.32% ليكون في عام 2019 أكثر القطاعات مخاطرة وبفارق كبير عن غيره من القطاعات.

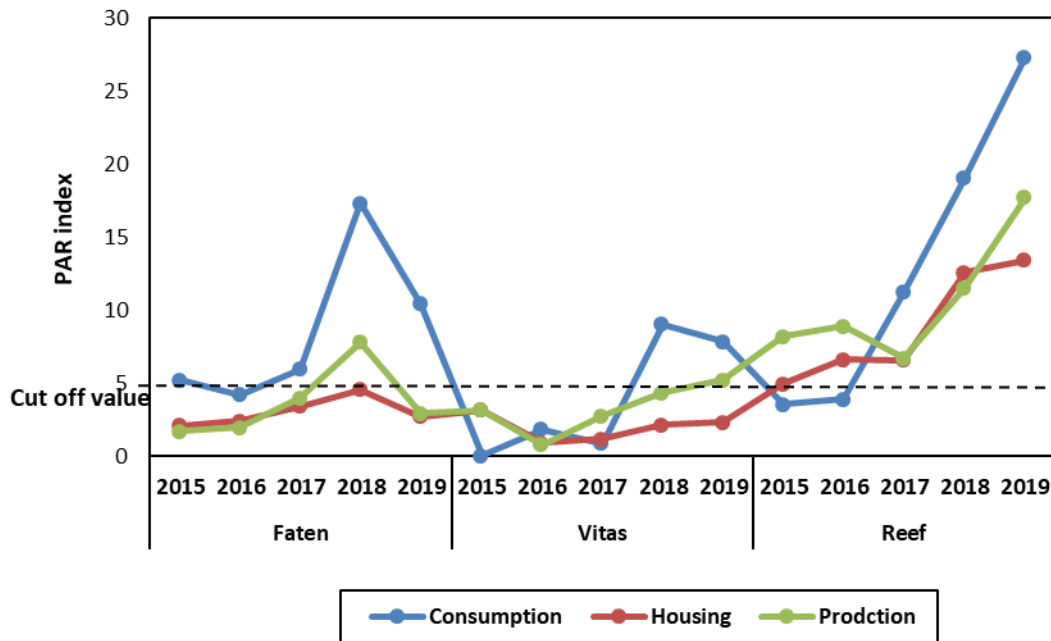
وعند النظر إلى القطاع السكني ومقارنته مع القطاع الإنتاجي والقطاع الاستهلاكي نلاحظ استقرار هذه النسبة في مؤسسة فاتن وفيتاس ضمن النسب المقبولة في جميع السنوات بحيث تتراوح هذه النسبة في مؤسسة فاتن بين (2.09%-4.53%) وفي مؤسسة فيتاس بين (0.89%-3.15%) وهي نسب جيدة ضمن هذا المؤشر، أما بخصوص مؤسسة ريف فتتراوح نسبة المحفظة في خطر للقروض السكنية بين (4.95%-13.43%) وهي نسب مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى في عينة الدراسة إلا أنها أفضل من مؤشرات القطاعات الأخرى ضمن هذه المؤسسة.

أما بخصوص القطاعات الإنتاجية في مؤسسة فاتن تظهر نسبة المحفظة في خطر ضمن النسبة المقبولة في جميع السنوات باستثناء عام 2018 والذي ارتفعت فيه نسبة المحفظة في خطر لأغلب القطاعات وذلك نتيجة الظروف غير المستقرة في قطاع غزة في هذا العام والتي أثرت على نتائج المؤسسات بشكل عام في الضفة والقطاع، حيث وصلت في عام 2018 إلى 7.81% وتراوحت في باقي السنوات بين (1.69%-3.98%)، وعلى الرغم من ارتفاعها في عام 2018 إلا أنه تم السيطرة عليها في عام 2019 وتخفيضها إلى 2.49%.

وتظهر مؤشرات مؤسسة فيتاس أن نسبة المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية ضمن النسبة المقبولة في جميع السنوات باستثناء عام 2019 ارتفعت بشكل بسيط عن باقي السنوات وتراوحت هذه النسبة بين (0.77%-4.33%) من عام (2015-2018)، وارتفعت في 2019 لتصل إلى 5.21%.

أما بخصوص مؤسسة ريف فتظهر النسبة مرتفعة عند مقارنتها مع النسبة المقبولة وتتراوح بين 6.51% إلى 17.73% وهي نسب مرتفعة جداً، إلا أنها أقل من نسبة المحفظة في خطر للقطاع الاستهلاكي لهذه المؤسسة وفي نفس الفترة.

وبالنظر إلى الشكل (2.3) الذي يوضح مؤشر المحفظة في خطر (PAR) لعينة الدراسة بين القطاعات الإنتاجية والقطاع الاستهلاكي والقطاع السكني، نلاحظ أن مؤشر المحفظة في خطر للقطاع الاستهلاكي يظهر بنسب مرتفعة مقارنة في القطاعات الأخرى في جميع المؤسسات ولأغلب السنوات، وتظهر مؤشرات القطاع السكني والقطاعات الإنتاجية بنسبة متقاربة في أغلب السنوات، كما ونلاحظ الحساسية العالية للقطاع الاستهلاكي وذلك بارتفاعه بشكل كبير من سنة إلى أخرى وبفارق كبير كما يظهر في الشكل.



الشكل 2.3: مؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية والقطاعات غير الإنتاجية (الاستهلاكية والسكنية) خلال الفترة (2015-2019).

3.7.3. قياس نسبة نمو محافظ القطاعات:

قامت الباحثة باحتساب نسب النمو لكل قطاع خلال سنوات الدراسة وتم احتسابه من خلال المعادلة التالية:

((رصيد محفظة السنة الجديدة للقطاع - رصيد محفظة السنة الماضية للقطاع) /رصيد محفظة السنة الماضية للقطاع)

ويتم احتسابها للقطاعات الإنتاجية معاً بتجميع أرصدة محافظ السنة الحالية لجميع القطاعات الإنتاجية ونطرح منها أرصدة جميع محافظ القطاعات الإنتاجية للسنة الماضية ونقسمها على مجموع أرصدة محافظ القطاعات الإنتاجية للسنة الماضية.

فيما يتعلق بعينة الدراسة يبين الجدول(5.3) نسبة نمو محفظة القطاعات لكل مؤسسة خلال سنوات الدراسة، ويلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

جدول 5.3: نسبة نمو محافظة القطاعات لعينة الدراسة خلال الفترة (2016-2019).

المؤسسة	القطاع	2016	2017	2018	2019	المجموع
فاتن	التجاري	%31.01	%12.64	%-2.23	%15.89	%57.31
	الخدماتي	%11.05	%11.65	%8.11	%16.58	%47.4
	الصناعي	%12.97	%32.23	%9.61	%-12.53	%42.28
	الزراعي	%2.38	%10.93	%-4.90	%1.72	%10.12
	السياحي	35.84%	11.63%	18.92%-	44.04%-	%-15.49
	القطاعات الإنتاجية	%21.64	%13.79	%-2.58	%3.02	%35.88
	الاستهلاكي	%28.98	%5.12	%-36.29	%-39.03	%-41.23
	السكني	%52.90	%21.42	%-12.24	%-15.84	%46.24
فيتاس	التجاري	%23.02	%53.40	%9.87	%-10.61	%75.68
	الخدماتي	%82.94	%50.38	%24.71	%-7.42	%150.62
	الصناعي	%163.15	%46.53	%22.16	%-1.62	%230.23
	الزراعي	%174.97	%71.72	%44.82	%-5.46	%286.06
	السياحي	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00
	القطاعات الإنتاجية	%56.39	%52.79	%19.11	%-8.00	%120.29
	الاستهلاكي	%278.87	%142.22	%6.62	%16.49	%444.19
	السكني	%56.28	%14.04	%14.15	%-1.21	%83.27
ريف	التجاري	%60.21	%54.21	%41.62	%-14.24	%141.80
	الخدماتي	%276.87	%-78.26	%-43.75	%25.58	%180.44
	الصناعي	%-14.54	%22.57	%15.21	%21.95	%45.20
	الزراعي	%-5.09	%6.05	%23.46	%-22.07	%2.36
	السياحي	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	%0.00
	القطاعات الإنتاجية	%15.90	%18.24	%30.84	%-17.45	%47.52
	الاستهلاكي	%86.44	%23.16	%14.22	%-20.32	%103.51
	السكني	%-17.11	%69.29	%43.87	%-16.58	%79.46

نلاحظ من خلال البيانات الخاصة بنسب النمو لمؤسسة فاتن أن القطاع الاستهلاكي حقق أعلى نسبة نمو في عام 2016 وبنسبة 28.9% واستمر في النمو في عام 2017 بنسبة 5% وتراجع بشكل كبير في عامي 2018 و2019 بنسبة -36.29% و-39.03% على التوالي، وبالتالي تراجع القطاع الاستهلاكي من عام 2016 إلى عام 2019 بنسبة -41.23% وهذا يشير إلى توجه مؤسسة فاتن إلى تخفيض محفظة القطاع الاستهلاكي بشكل كبير.

وبالنظر لقطاع السكن نلاحظ أنه حقق أعلى نسبة نمو في عام 2016 وبنسبة 52.9% واستمر بالنمو بنسبة 21.4% في عام 2017 وتراجع في عامي 2018 و2019 إلى -12.24% و-15.8% على التوالي، وبالتالي حقق قطاع السكن في السنوات من (2016-2019) نسبة نمو 46.24% وهي نسبة مرتفعة.

وبالنظر للقطاعات الإنتاجية في مؤسسة فاتن نلاحظ أنها حققت نسبة نمو أعلاها في عام 2016 بنسبة 21.64% واستمرت في النمو في عام 2017 بنسبة 13.79% وتراجعت بنسبة -2.58% في عام 2018 وعادت للنمو في عام 2019 بنسبة 3.02%، وبذلك تكون محفظة القطاعات الإنتاجية حققت نسبة نمو 35.88% في الأعوام من (2016-2019) وهي أيضا نسبة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية الفرعية في مؤسسة فاتن نلاحظ أن أعلى القطاعات نمواً خلال فترة الدراسة هو القطاع التجاري بنسبة 57%، يليه القطاع الخدماتي بنسبة 47.4%، يليهما القطاع الصناعي بنسبة 42.28%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 10.12%، والقطاع الإنتاجي الوحيد الذي تراجع خلال الفترة (2016-2019) هو القطاع السياحي وبنسبة -15.49%.

أما بخصوص نسب النمو في مؤسسة فيتاس وبالنظر للقطاع الاستهلاكي نلاحظ أن القطاع حقق نمواً خلال جميع السنوات وكان أعلاها في عام 2016 وبنسبة 278.87% وأقلها في عام 2018 بنسبة 6.6%، وحقق القطاع نسبة نمو مجموعها 444.19% في السنوات من (2016-2019).

وبالنظر لنسب النمو في قطاع السكن لمؤسسة فيتاس نلاحظ أن القطاع حقق نمواً في جميع السنوات باستثناء عام 2018، فقد حقق تراجع بسيط بنسبة -1.21% وكانت مجموع نسب النمو لهذا القطاع 83.27% في السنوات من (2016-2019) وهي نسبة أقل من نسب النمو في القطاع الاستهلاكي، أما القطاعات الإنتاجية فحققت أيضاً نسب نمو في جميع السنوات باستثناء عام 2019، فقد حققت المؤسسة تراجعاً بنسبة -8% في هذا العام، وكانت أعلى نسب النمو 56.39% في عام 2015، وكانت مجموع نسب النمو 120.29% لهذا القطاع في الفترة من 2016-2019.

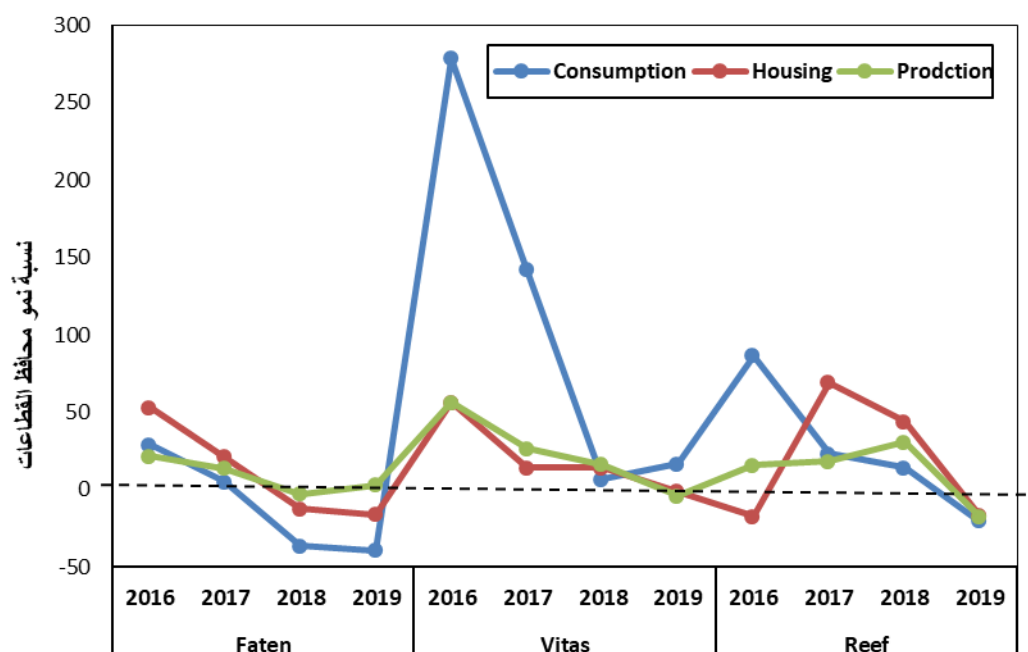
وبالنظر للقطاعات الإنتاجية الفرعية في مؤسسة فيتاس في السنوات من (2016-2019) نلاحظ أن أعلى القطاعات نمواً هو القطاع الزراعي ونسبة 286%، يليه الصناعي بنسبة 230%، يليهما الخدماتي بنسبة 150% ثم التجاري بنسبة 75% ولم يحقق القطاع السياحي أي نسبة نمو.

فيما يخص مؤسسة ريف وبالنظر للقطاع الاستهلاكي في السنوات من (2016-2019) نلاحظ أن القطاع حقق نسب نمو في جميع السنوات باستثناء عام 2019، فقد حقق نسبة تراجع -20.32% في هذا العام، في حين كانت أعلى نسبة نمو 86.44% في عام 2016، وكان مجموع نسب النمو لهذا القطاع 103.51%، أما فيما يتعلق بالقطاع السكني، فنلاحظ تراجع القطاع في عام 2016 وبنسبة -17.11% وارتفاعه في الأعوام 2017 و2018 وبنسبة 69.29% و43.87% على التوالي، كذلك نلاحظ تراجع للقطاع في عام 2019 بنسبة -16.58%، كما ونلاحظ أن مجموع نسب النمو لهذا القطاع 79.46%.

فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية في مؤسسة ريف خلال السنوات (2016-2019)، فقد حققت نسب نمو في جميع السنوات باستثناء عام 2019 فقد تراجعت في هذا العام بنسبة -17.45%، وكانت أعلى نسب النمو 30.84% في عام 2018، ومجموع نسب النمو لهذا القطاع 47.52%، أما فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية الفرعية لهذه المؤسسة، فقد كانت أعلى نسب النمو في القطاع الخدماتي بنسبة 180.44%، يليه القطاع التجاري بنسبة 141.8%، يليهما القطاع الصناعي بنسبة 45.20% ثم القطاع الزراعي بنسبة 2.36% و0% للقطاع السياحي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بشكل عام كلما زاد حجم المحفظة كلما كان هناك صعوبة في تحقيق نمو فيها وذلك بسبب ارتفاع قيمة التحصيلات للقروض، وأي قروض يتم إصدارها ضمن أي محفظة تعوض التراجع الناتج عن التحصيلات والفارق يحقق نسبة النمو.

انظر الشكل (3.3) والذي يلخص نسب النمو للقطاعات الإنتاجية والقطاع السكني والإستهلاكي بين مؤسسة فاتن ومؤسسة ريف ومؤسسة فيتاس خلال فترة الدراسة.



الشكل 3.3: نسبة النمو في محافظة القطاعات الإنتاجية والقطاعات غير الإنتاجية (الاستهلاكية والسكنية) خلال الفترة (2016-2019).

8.3 الأساليب الإحصائية

للإجابة عن فرضيات الدراسة، تم استخدام أساليب تحليل البيانات المقطعية (Cross-sectional Data)، ذلك لأن طبيعة الفرضيات تختص بدراسة الفروق في كل سنة من سنوات الدراسة على حدة، وبذلك تم استخدام الأساليب الإحصائية غير المعلمية للبيانات المقطعية بسبب صغر حجم العينة المقطعية والتي تساوي $3 \times 7 = 21$ مشاهدة في كل سنة، وهي كالتالي:

1- الإحصاء الوصفي

وذلك باستخدام جداول التوزيعات التكرارية لوصف البيانات المرتبطة بعينة الدراسة، كذلك سيتم الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية (خاصة الوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (خاصة الانحراف المعياري)، للإجابة عن أسئلة الدراسة.

2- الإحصاء الاستدلالي

للإجابة عن فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- اختبار مان-ويتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney U)، استخدم لدراسة ما إذا كانت هنالك فرق ذو دلالة إحصائية في متغيرات الدراسة التابعة بين نوعين فقط من قطاعات القروض.
- اختبار كروسكال-والاس (Kruskal-Wallis Test)، استخدم لدراسة ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في متغيرات الدراسة التابعة تبعاً لطبيعة قطاعات القروض التي تنقسم إلى ثلاث فئات أو أكثر.

1.4 تمهيد

بالإستناد إلى ما تم عرضه في الفصل السابق المتعلق بمنهجية الدراسة، يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها في دراسة تركيبة المحفظة الائتمانية وجودتها بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية، كما وتناول هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة من أجل الوصول إلى النتائج، وذلك ليتسنى مناقشتها والتعليق عليها للتوصل إلى التوصيات المناسبة في الفصل اللاحق.

2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

في هذا البند ستتم الإجابة عن أسئلة الدراسة على التوالي.

1.2.4. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي الأول:

ينص سؤال الدراسة الرئيسي الأول على "ما هي القطاعات التي تستحوذ النسبة الأعلى من إجمالي المحفظة النشطة خلال الفترة (2015-2019)؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي الأول تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجمالي المحفظة النشطة للقطاعات خلال الفترة (2015-2019)، وذلك كما هو موضح في الجدول (1.4).

جدول 1.4: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجمالي المحفظة النشطة خلال الفترة (2015-2019).

2019	2018	2017	2016	2015	السنة	القطاع	
%29.83	%27.49	%26.22	%23.29	%21.82	الوسط الحسابي	التجاري	القطاعات الإنتاجية
%12.48	%10.01	%8.25	%7.40	%4.58	الانحراف المعياري		
%8.91	%8.29	%7.55	%8.18	%7.04	الوسط الحسابي	الخدمي	
%7.38	%7.39	%6.56	%3.69	%4.95	الانحراف المعياري		
%4.13	%4.11	%3.66	%3.24	%3.17	الوسط الحسابي	الصناعي	
%2.66	%3.15	%2.43	%2.01	%2.42	الانحراف المعياري		
%16.21	%16.66	%17.13	%19.40	%22.80	الوسط الحسابي	الزراعي	
%16.49	%17.79	%19.64	%23.98	%28.74	الانحراف المعياري		
%1.61	%2.70	%3.00	%3.07	%2.93	الوسط الحسابي	السياحي	
%2.79	%4.68	%5.20	%5.33	%5.08	الانحراف المعياري		
%60.69	%59.25	%57.56	%57.18	%57.76	الوسط الحسابي	القطاع الإنتاجي ككل	القطاعات غير الإنتاجية
%20.33	%18.17	%18.72	%24.09	%23.17	الانحراف المعياري		
%4.94	%5.97	%7.69	%7.68	%6.57	الوسط الحسابي	الاستهلاكي	
%1.59	%3.64	%5.69	%6.95	%7.72	الانحراف المعياري		
%34.37	%34.78	%34.75	%35.14	%35.67	الوسط الحسابي	السكني	
%21.70	%20.40	%21.35	%27.67	%27.16	الانحراف المعياري		

من خلال النتائج الواردة في جدول (1.4)، نلاحظ أن القطاع الإنتاجي ككل يستحوذ على النسبة الأعلى من إجمالي المحفظة النشطة لعينة الدراسة خلال الفترة الواقعة بين (2015-2019)، ويتراوح متوسط نسبة القروض الإنتاجية من إجمالي المحفظة النشطة بين (57.18%-60.69%)، وتأتي بالمرتبة الثانية قروض قطاع السكن بنسبة متوسطة تتراوح بين (34.37%-35.67%)، وتأتي بالمرتبة الأخيرة قروض القطاع الاستهلاكي ونسبتها المتوسطة خلال فترة الدراسة تتراوح بين (4.94%-7.69%)، وفيما يخص قروض القطاعات الإنتاجية الفرعية يسيطر القطاع التجاري على النسبة الأعلى بين متوسطات القطاعات الإنتاجية يليه القطاع الزراعي ثم القطاع الخدماتي، ويستحوذ القطاع الصناعي والسياحي على النسبة الأقل من إجمالي المحفظة النشطة.

وتتشابه التركيبة للمحفظة الائتمانية خلال الخمس سنوات وبنسب مقاربة لكل قطاع.

2.2.4. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي الثاني والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه:

ينص سؤال الدراسة الرئيسي الثاني على "ما هي القطاعات الأكثر مخاطرة في مؤسسات الإقراض خلال الفترة (2015-2019)؟" وينبثق من هذا السؤال ثلاثة أسئلة فرعية:

- هل يوجد فروق في مؤشر المحفظه في خطر بين القطاعات الإنتاجيه والقطاع الاستهلاكي؟

- هل يوجد فروق في مؤشر المحفظه في خطر بين القطاعات الإنتاجيه والقطاع السكني؟

- هل يوجد فروق في مؤشر المحفظه في خطر بين القطاعات الإنتاجيه الفرعية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة المحفظة الائتمانية (مؤشر المحفظة في خطر PAR) للقطاعات خلال الفترة (2015-2019)، وذلك كما هو موضح في الجدول (2.4).

جدول 2.4: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة المحفظة الائتمانية خلال الفترة (2015-2019).

القطاع	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
القطاعات الإنتاجية	التجاري	الوسط الحسابي	%4.70	%3.40	%4.20	%9.04
		الانحراف المعياري	%3.45	%3.82	%1.36	%9.53
	الخدماتي	الوسط الحسابي	%11.33	%3.30	%4.21	%8.73
		الانحراف المعياري	%15.92	%3.09	%1.88	%7.35
	الصناعي	الوسط الحسابي	%3.48	%4.79	%4.96	%10.51
		الانحراف المعياري	%3.32	%5.97	%4.20	%8.50
	الزراعي	الوسط الحسابي	%3.04	%4.11	%4.42	%6.40
		الانحراف المعياري	%3.94	%4.95	%3.15	%3.23
	السياحي	الوسط الحسابي	%3.3	%0.62	%1.27	%2.58
		الانحراف المعياري	%0.99	%1.08	%2.20	%4.48
القطاعات غير الإنتاجية	القطاع الإنتاجي ككل	الوسط الحسابي	%4.33	%3.87	%4.48	%7.89
		الانحراف المعياري	%3.40	%4.39	%2.03	%3.60
	الاستهلاكي	الوسط الحسابي	%2.92	%3.31	%6.02	%15.15
		الانحراف المعياري	%2.64	%1.30	%5.20	%5.35
السكني		الوسط الحسابي	%3.40	%3.29	%3.71	%6.41
		الانحراف المعياري	%1.45	%2.97	%2.73	%5.47

من خلال النتائج الواردة في جدول(2.4)، نلاحظ أن القطاع الأكثر مخاطرة في مؤسسات الإقراض هو القطاع الاستهلاكي وبالرغم من أن متوسط هذه النسبة في السنوات 2015 و2016 كان مقبولاً إلا أن النسبة ارتفعت بوتيرة متزايدة في الأعوام من (2017-2019)، وبفارق كبير جداً عن القطاعات الأخرى ووصل متوسط هذه النسبة إلى 15.2% في عام 2019، وبمقارنة هذه النسبة مع القطاعات الإنتاجية ككل وقطاع السكن، نلاحظ أن القطاعات الإنتاجية تأتي في المرتبة الثانية من حيث المخاطرة ووصل متوسط نسبتها في عام 2019 إلى 8.63%، وتأتي قروض السكن في المرتبة الأخيرة من حيث المخاطرة وفي جميع سنوات الدراسة بدون استثناء، ونلاحظ التقارب في النتائج بين القطاع الإنتاجي وقطاع السكن.

وبالنظر للقطاعات الإنتاجية الفرعية نلاحظ أن القطاع السياحي هو القطاع الأقل مخاطرة خلال فترة الدراسة يليه القطاع الزراعي، يليهما باقي القطاعات (التجاري والخدمات والصناعي) بنسب متقاربة، حيث أنها ترتفع في سنوات وتنخفض في سنوات أخرى.

3.2.3. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي الثالث:

ينص سؤال الدراسة الرئيسي الثالث على "ما هي القطاعات الأكثر نمواً في مؤسسات الإقراض خلال الفترة (2015-2019)؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي الثالث تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لنسب نمو محافظ القطاعات خلال الفترة (2016-2019)، وذلك كما هو موضح في الجدول(3.4).

جدول 3.4: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لنسب نمو محافظ القطاعات خلال الفترة (2016-2019).

القطاع	السنة	2016	2017	2018	2019
القطاعات الإنتاجية	التجاري	الوسط الحسابي	%38.08	%40.08	%16.42
		الانحراف المعياري	%19.58	%23.77	%16.45
	الخدمي	الوسط الحسابي	%123.62	%-5.41	%-3.64
		الانحراف المعياري	%137.50	%66.00	%35.71
	الصناعي	الوسط الحسابي	%53.86	%33.78	%15.66
		الانحراف المعياري	%95.64	%12.05	%6.29
	الزراعي	الوسط الحسابي	%57.42	%29.57	%21.13
		الانحراف المعياري	%101.87	%36.59	%24.94
	السياحي	الوسط الحسابي	%11.95	%3.88	%-6.31
		الانحراف المعياري	%20.69	%6.71	%10.92
	القطاع الإنتاجي ككل	الوسط الحسابي	%31.31	%28.27	%15.79
		الانحراف المعياري	%21.91	%21.35	%16.96
القطاعات غير الإنتاجية	الاستهلاكي	الوسط الحسابي	%131.43	%56.83	%-5.15
		الانحراف المعياري	%130.88	%74.50	%27.23
	السكني	الوسط الحسابي	%30.69	%34.92	%15.26
		الانحراف المعياري	%41.43	%30.00	%28.07

من خلال النتائج الواردة في جدول (3.4)، وعند تجميع متوسطات نسب النمو لكل قطاع خلال فترة الدراسة للقطاعات الإنتاجية ككل والقطاع الاستهلاكي وقطاع السكن، نلاحظ أن القطاع الاستهلاكي حقق أعلى متوسط نسبة نمو ومجموعها 168.82%، وتركزت هذه النسبة في السنوات 2016 و 2017 وتراجعت في السنوات 2018 و 2019، ويأتي قطاع السكن في المرتبة الثانية بنسبة مجموعها 69.66% ويأتي القطاع الإنتاجي في المرتبة الثالثة وبلغ مجموع متوسطات نسب النمو لهذا القطاع 67.89%.

وبالنسبة للقطاعات الإنتاجية الفرعية نلاحظ أن أعلى متوسط نسبة نمو كانت للقطاع الخدمي وكان مجموع متوسطات النسب لهذا القطاع 126.15% خلال السنوات (2016-2019)، يليه القطاع الصناعي بنسبة 105.9%، يليه القطاع الزراعي والتجاري بنسبة 99.5% و 91.5% على التوالي، وحقق القطاع السياحي نسبة تراجع خلال فترة الدراسة وصلت إلى -5.16%.

3.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1.3.4. النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الأولى:

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الأولى على أنه "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مؤشر المحفظة في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع الاستهلاكي خلال الفترة (2015-2019)"

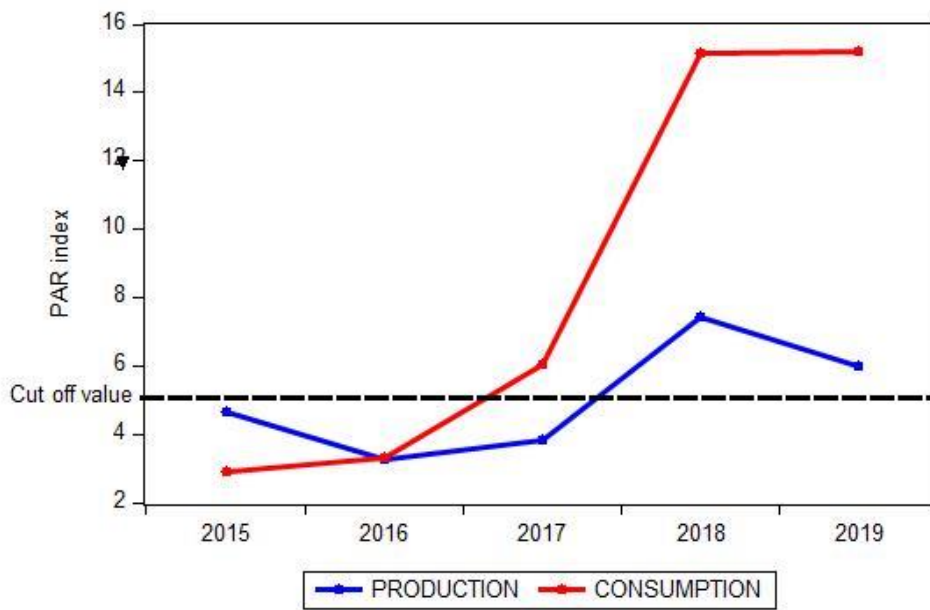
للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار مان-وتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney test)، كما هو موضح في جدول رقم (4.4)، حيث أكدت النتائج عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.10) في متوسط مؤشر المحفظة في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع الاستهلاكي خلال الأعوام 2015، 2016، و2017، حيث بلغت قيم الدلالة الإحصائية 0.953، 0.441، و0.44. بالترتيب خلال الأعوام المذكورة وجميعها أكبر من مستوى دلالة (0.10)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية خلال الفترة (2015-2017). في حين أكدت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية في مؤشر المحفظة في خطر خلال الفترة (2018-2019) بين القطاعات الإنتاجية والقطاع الاستهلاكي، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.066 و0.066 في عام 2018 و2019 على التوالي وكلاهما أقل من مستوى الدلالة (0.10)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية في عام 2018 وعام 2019.

جدول 4.4: نتائج اختبار الفرق في متوسط مؤشر المحفظة في خطر خلال الفترة (2015-2019) بين القطاعات الإنتاجية والقطاع الاستهلاكي.

السنة	القطاعات الإنتاجية (N=15)		القطاع الاستهلاكي (N=3)		اختبار مان-وتني	
	متوسط الرتب	مجموع الرتب	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية
2015	9.47	142.00	9.67	29.00	22.00	0.953
2016	9.07	136.00	11.67	35.00	16.00	0.441
2017	9.07	136.00	11.67	35.00	16.00	0.441
2018	8.47	127.00	14.67	44.00	7.00	0.066
2019	8.47	127.00	14.67	44.00	7.00	0.066

من خلال النتائج الواردة في الشكل (1.4) ومن خلال تتبع السلسلة الزمنية لمؤشر المحفظة في خطر للقطاع الاستهلاكي، نلاحظ أن القطاع الاستهلاكي الأكثر مخاطرة في مؤسسات الإقراض خلال الفترة

(2016-2019) بالمقارنة مع القطاعات الإنتاجية وينسب متفاوتة من سنة لأخرى، حيث حقق مؤشر المحفظة في الخطر للقطاع الاستهلاكي أعلى نسبة ارتفاع في عام 2019، حيث بلغت قيمته 15.20% في ذاك العام، و 15.15% في عام 2018، بينما تساوت قيمة متوسط مؤشر المحفظة في خطر تقريباً لكلا القطاعين في عام 2016، في حين كان متوسط المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية في عام 2015 أعلى، بحيث بلغ متوسطه في ذاك العام 4.63%، إضافة إلى ذلك تجاوزت قيمة متوسط مؤشر المحفظة في خطر 5% للقطاع الاستهلاكي خلال الفترة (2017-2019)، بينما تجاوزت قيمة المؤشر للقطاعات الإنتاجية 5% خلال الفترة (2018-2019).



الشكل 1.4: متوسط مؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية والقطاع الاستهلاكي للفترة (2019-2015)

2.3.4. النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثانية:

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الثانية على أنه "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مؤشر المحفظة في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع السكني خلال الفترة (2019-2015)"

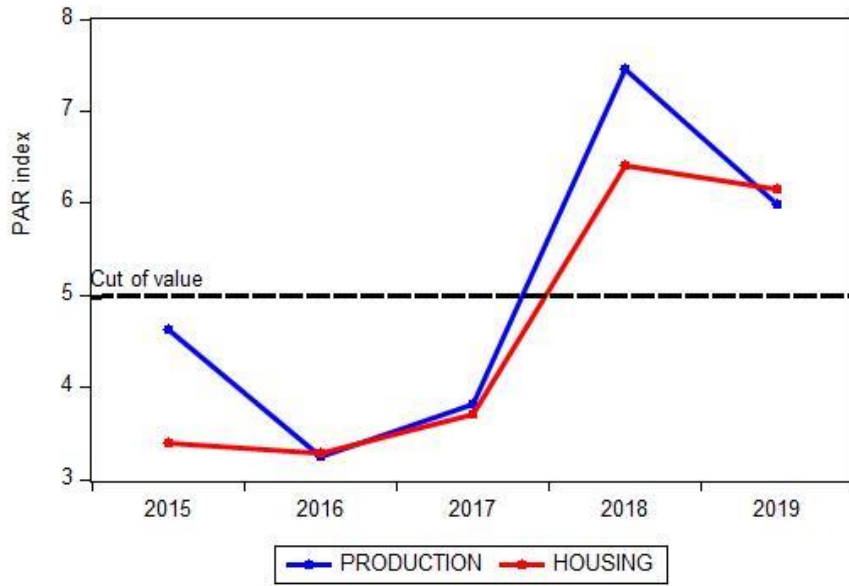
للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار مان-وتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney U test)، كما هو موضح في جدول رقم (5.4)، حيث أكدت النتائج عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.10) في متوسط مؤشر المحفظة في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع السكني

خلال الفترة (2015-2019)، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.374، 0.678، 0.953، 0.678، و0.953 بالترتيب في الأعوام 2015، 2016، 2017، 2018، و2019 وجميعها أكبر من مستوى دلالة (0.10)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية خلال الأعوام المذكورة.

جدول 5.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط مؤشر المحفظة في خطر بين القطاعات الإنتاجية والقطاع السكني خلال الفترة (2015-2019).

اختبار مان-وتني		القطاع السكني (N=3)		القطاعات الإنتاجية (N=15)		السنة
الدالة الإحصائية	قيمة الاختبار	متوسط الرتب	متوسط الرتب	مجموع الرتب	متوسط الرتب	
0.374	15.00	36.00	12.00	135.00	9.00	2015
0.678	19.00	32.00	10.67	139.00	9.27	2016
0.953	22.00	29.00	9.67	142.00	9.47	2017
0.678	19.00	25.00	8.33	146.00	9.73	2018
0.953	22.00	28.00	9.33	143.00	9.53	2019

من خلال النتائج الواردة في الشكل (2.4) ومن خلال تتبع السلسلة الزمنية لمؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية، نلاحظ أن القطاعات الإنتاجية هي الأكثر مخاطرة في مؤسسات الإقراض خلال الفترة (2016-2019) بالمقارنة مع القطاع السكني بنسب متفاوتة من سنة لأخرى، حيث حقق مؤشر المحفظة في لخطر للقطاعات الإنتاجية أعلى نسبة ارتفاع في عام 2018، وبلغ متوسط مؤشر المحفظة في خطر في هذا العام 7.4%، في حين انخفض في عام 2019 ليصل إلى ما يقارب 6%، بينما في عامي 2016 و2017 تقريبا تساوت قيمة متوسط مؤشر المحفظة في خطر لكلا القطاعين، في حين كان متوسط المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية في عام 2015 أعلى، حيث بلغ 4.63% في ذاك العام، كما ونلاحظ تجاوز قيمة متوسط مؤشر المحفظة في خطر 5% في القطاعات الإنتاجية والقطاع السكني خلال الفترة (2018-2019).



الشكل 2.4: متوسط مؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية والقطاع السكني للفترة (2015-2019).

3.3.4. النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثالثة:

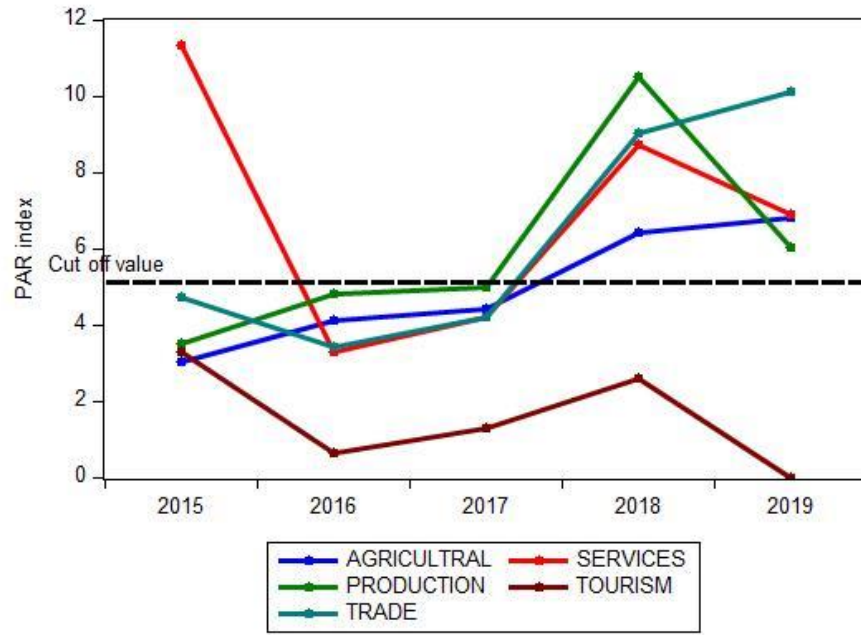
تنص فرضية الدراسة الرئيسية الثانية على أنه "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشر المحفظة في خطر تبعاً لطبيعة القرض الإنتاجي خلال الفترة (2015-2019)".

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار كروسكال-والاس (Kruskal-Wallis Test)، كما هو موضح في جدول رقم (6.4)، حيث أكدت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.10) في متوسط مؤشر المحفظة في خطر تبعاً لطبيعة القرض الإنتاجي خلال الفترة 2015، 2016، 2017، 2018، و2019، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.233، 0.452، 0.551، 0.452، و0.128 على الترتيب وجميعها أكبر من مستوى دلالة (0.10)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية خلال الأعوام المذكورة.

جدول 6.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط مؤشر المحفظة في خطر تبعا لنوع القرض الإنتاجي خلال الفترة (2015-2019).

السنة	القرض التجارية (N=3)	القرض الخدماتية (N=3)	القرض الصناعية (N=3)	القرض الزراعية (N=3)	القرض السياحية (N=3)	اختبار كروسكال-والاس	
	متوسط الرتب	متوسط الرتب	متوسط الرتب	متوسط الرتب	متوسط الرتب	قيمة الاختبار	الدلالة الاحصائية
2015	11.33	9.67	8.67	7	3.33	5.577	0.233
2016	8.33	9	9.67	9.33	3.67	3.673	0.452
2017	9.33	9	8.67	9	4	3.039	0.551
2018	9.67	8.33	10.67	7	4.33	3.673	0.452
2019	10.33	10	9.33	8.33	2	7.151	0.128

و من خلال تتبع السلسلة الزمنية في الشكل (3.4) لمؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية، نلاحظ أن متوسط مؤشر المحفظة في خطر لجميع القطاعات في عام 2015 أقل من 5% وتتراوح قيمها بين 3.30% و 4.70% في هذا العام عدا قطاع الخدمات فنلاحظ أن مؤشر المحفظة في خطر لهذا القطاع أكبر من 5%، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن مؤشر المحفظة في خطر لجميع القطاعات خلال الفترة (2016-2017) أقل من 5%، من جهة أخرى نلاحظ أن قيمة المؤشر لجميع القطاعات عدا القطاع السياحي أكبر من 5% وتتراوح قيمها بين 6.40% و 10.51% خلال العام 2018، وبين 6.03% و 10.13% خلال العام 2019، كما ونلاحظ أن مؤشر المحفظة في خطر للقطاع السياحي خلال الفترة (2015-2019) أقل من 5%.



الشكل 3.4: متوسط مؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية في الفترة (2015-2019).

يتضمن هذا الفصل عرض أهم النتائج ومناقشتها مع الدراسات السابقة والاطار النظري، وتقديم توصيات بخصوص الموضوع تهم العاملين في مؤسسات الإقراض والقائمين عليها.

1.5 مناقشة النتائج

أولاً: مناقشة نتائج الأسئلة التي تتعلق بتركيبة المحفظة الائتمانية ونسبة كل قطاع من إجمالي المحفظة النشطة

1- يستحوذ القطاع الإنتاجي (قروض المشاريع) خلال جميع سنوات الدراسة على النسبة الأعلى من إجمالي محفظة القروض النشطة في مؤسسات الإقراض عينة الدراسة بمتوسط يتراوح بين (57.76%-60.69%) في السنوات من (2015-2019)، يليه قطاع السكن بمتوسط يتراوح بين (34.14%-35.67%)، ويشكل القطاع الاستهلاكي النسبة الأقل بمتوسط يتراوح بين (4.94%-7.69%) خلال فترة الدراسة.

وهذه النتيجة تختلف مع دراسة عبد الكريم (2018) التي تحدثت عن محدودية الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية والتي تم تطبيقها على مجتمع مختلف قليلاً وهو البنوك.

2- بالرجوع للقطاعات الإنتاجية الفرعية (القطاع التجاري والخدمات والصناعي والزراعي والسياحي) نلاحظ أن القطاع التجاري يستحوذ على النسبة الأعلى من إجمالي المحفظة النشطة في جميع السنوات بمتوسط يتراوح بين (21.82%-29.83%)، يليه القطاع الزراعي بمتوسط يتراوح بين (16.21%-22.8%)، يليه القطاع الخدماتي بمتوسط يتراوح بين (7.04%-8.91%)، يليه القطاع الصناعي بمتوسط يتراوح بين (3.17%-4.13%)، ويستحوذ القطاع السياحي على نسبة تتراوح بين (1.61%-3.07%) وهي النسبة الأقل بين جميع القطاعات الإنتاجية والقطاعات غير الإنتاجية أيضاً.

وتتوافق هذه النتيجة إلى حد ما مع دراسة بوب وآخرون (2015) والتي أظهرت أن نسبة القطاع التجاري تشكل النسبة الأكبر في محافظ التمويل في السودان وأن محدودية الائتمان للقطاع الصناعي ناتج عن حاجة هذه المشاريع لمبالغ أكبر من تلك المقدمة من مؤسسات الإقراض.

وترى الباحثة أن استحواذ القطاع الإنتاجي على النسبة الأكبر من إجمالي المحفظة الائتمانية النشطة أمر ممتاز للغاية، ويجب العمل على زيادة هذه النسبة لما لا يقل عن 70% من تركيبة المحفظة الائتمانية بناءً على المقابلة الشخصية التي تم إجرائها مع عواودة (2020)، ويجب العمل على إعادة النظر في هذه التركيبة للمؤسسات التي لا تركز على القطاعات الإنتاجية كون قروض المشاريع تعكس الرسالة الأساسية لأغلب مؤسسات الإقراض ودور هذه المؤسسات الهام في التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر.

ثانياً: مناقشة نتائج الأسئلة والفرضيات المتعلقة بجودة المحفظة الائتمانية

- 1- متوسط نسبة المحفظة في خطر (PAR) للقطاع الاستهلاكي هي الأعلى والأكثر حساسية بين جميع القطاعات وبفارق كبير عنها، يليه القطاع الإنتاجي ومن ثم قطاع السكن بنسب متقاربة.
- 2- يتراوح متوسط نسبة المحفظة في خطر (PAR) للقطاع الاستهلاكي بين 2.92% في عام 2015 لتصل في عام 2018 و 2019 إلى 15.15% و 15.2% على التوالي، وبوتيرة متزايدة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على الحساسية الكبيرة لهذا القطاع.
- 3- يشكل قطاع السكن القطاع الأقل مخاطرة خلال سنوات الدراسة بمتوسط محفظة في خطر (PAR) يتراوح بين (3.29%-3.71%) في السنوات من (2015-2017) وهي نسب جيدة ضمن هذا المؤشر، وترتفع في السنوات 2018 و 2019 لتصل إلى 6.41% و 6.15% على التوالي، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنه أقل بكثير من الارتفاع في نسبة المحفظة في خطر لقروض القطاع الاستهلاكي.
- 4- يتراوح متوسط نسبة المحفظة في خطر للقطاع الإنتاجي ككل بين (3.87%-4.48%) في السنوات من (2015-2017) وتعتبر هذه النسب مقبولة ضمن هذا المؤشر وترتفع في السنوات 2018 و 2019 إلى 7.89% و 8.63% على التوالي.

5- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين القطاع الإنتاجي وقطاع السكن عند مستوى دلالة (0.10) في جميع سنوات الدراسة.

6- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين القطاع الإنتاجي والقطاع الاستهلاكي عند مستوى دلالة (0.10) في السنوات (2015-2017) وتظهر الفروق بشكل جوهري في السنوات 2018 و 2019.

7- فيما يتعلق بمؤشر المحفظة في خطر للقطاعات الإنتاجية الفرعية، يحقق متوسط المحفظة في خطر للقطاع السياحي النسبة الأقل وتتراوح بين (0%-3.3%) يليه القطاع الزراعي بنسبة تتراوح بين (3.04%-6.82%) ولا يوجد فروقات كبيرة بين متوسطات هذه النسبة للقطاع التجاري والخدمات والصناعي، وتتراوح بين (3.4%-10.13%) للقطاع التجاري و(3.3%-11.33%) للقطاع الخدماتي و(3.4%-10.5%) للقطاع الصناعي بحيث ترتفع في سنوات وتنخفض في سنوات أخرى، وعند مقارنة القطاعات الإنتاجية عند مستوى دلالة (0.10) لا تظهر فروق ذات دلالة إحصائية.

و تعارضت النتائج المتعلقة بجودة المحفظة الائتمانية مع دراسة عبد الكريم (2018) التي ذكر فيها الباحث من ضمن النتائج أن سبب محدودية الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية ناتج عن المخاطر العالية للقروض الإنتاجية مقارنة بالاستهلاكية، وتعارضت أيضا مع دراسة Kazan et al. (2014) التي استنتج فيها الباحث أن نسبة المخاطرة (PAR) 76% منها تعود للقروض العقارية. وتعارضت مع دراسة أبو رجيلة وآخرون (2013) التي أشار فيها الباحث إلى أن نسبة التعثر في القروض الاستهلاكية أقل من نسبة التعثر في القروض الاستثمارية.

وتوافقت إلى حد ما مع دراسة Gichuhi et al. (2020) التي أشارت إلى أن تنوع القروض له تأثير على الأداء بحيث أن التغيير في التنوع يؤثر على الأداء وأن زيادة التنوع يحسن أداء المحفظة الائتمانية وتقليله يؤثر سلباً على الأداء. وتوافقت أيضا في بعض النتائج مع استنتاجات دراسة ربعي (2019) التي طبقت على نفس القطاع وذكر فيها الباحث أن نسبة عالية من القروض التي يتم منحها في مؤسسات الإقراض لأغراض المشاريع الإنتاجية يتم استغلالها في غايات أخرى استهلاكية وهذا سبب من أسباب تعثرها.

وترى الباحثة أن نسبة المحفظة في خطر المرتفعة للقروض الاستهلاكية مرتبطة بكون هذه القروض يتم منحها إما لأمر طارئ ضروري أو غير ضروري مثل التعليم والعلاج أو لسداد التزامات وفي هذه

الحالة يرغب المقرض في الحصول على المبلغ بأي شكل دون دراسة قدرته على السداد لاحقاً وقد يسعى أحيانا لاختفاء التزامات غير ظاهرة في استعلام سلطة النقد مثل جمعيات وديون عائلية وما شابه، وهذا يؤدي لدراسة غير دقيقة لقدرته على السداد من قبل مؤسسات الإقراض، أو قد يرتبط هذا النوع من القروض بأمور غير جدية مثل الترفيه ومظاهر الحياة التي تفوق قدرة المقرض، وعدم الجدية في الإقراض يرافقها أيضا عدم الجدية في التسديد وبالتالي ارتفاع مؤشر المحفظة في خطر، ويرتبط أيضا في أن قيمة القروض للأغراض الشخصية الاستهلاكية في أغلب مؤسسات الإقراض تكون بمبالغ قليلة مقارنة مع القروض التي يتم منحها لتحسين السكن والمشاريع الإنتاجية، والصلاحيات في المصادقة والمنح تتركز في مستويات إدارية أقل من المستويات الإدارية التي تصادق على القروض الكبيرة.

وبخصوص انخفاض نسبة المحفظة في خطر (PAR) للقطاعات الإنتاجية وقطاع تحسين السكن فإن هذا يرتبط بالأثر الجيد لهذه القروض على المقرضين بتحسين مصادر دخلهم أو توفير مصدر دخل جديد في حال تم منح القرض لمشروع جديد، وتساهم أيضا في توفير مسكن وهو ضرورة من ضروريات الحياة ويساعد المقرضين على تخفيض مصاريف الإيجارات التي يتم دفعها واستبدال هذا المصروف بقسط يتم دفعه لقرض مقابل منزل ملك في نهاية الأمر.

وبالرغم من تقارب النتائج المتعلقة بقطاع السكن والقطاع الإنتاجي، فإن الارتفاع البسيط في المخاطر للقطاع الإنتاجي مقارنة بقروض السكن قد يكون سببه هو الاعتماد في منح قروض المشاريع على دراسة البيانات المالية لهذه المشاريع والتي تعتمد إلى حد كبير على التقدير كون المشاريع الصغيرة والمتوسطة أغلبها يفتقر لوجود بيانات مالية مدققة، ويرتبط أيضا بخصوصية الوضع الفلسطيني والأزمات المتلاحقة التي تمر على هذا القطاع إلا أنه وبرغم الأزمات يظهر نتائج مخاطرة مقبولة وأقل حساسية مقارنة بالقروض الاستهلاكية، أما قروض السكن يتم الاعتماد في دراستها وإثبات القدرة على سدادها على مصادر دخل مثبتة وقد تكون رواتب ثابتة ويتم أيضا تشديد الضمانات عليها أكثر من قروض المشاريع.

واختلاف بعض الدراسات في النتائج المتعلقة بمؤشر الجودة كون مجتمعات الدراسة تختلف وأدوات الدراسة أيضا تختلف واستخدمت دراستي بيانات حقيقية لمؤسسات الإقراض وتم بناء النتائج بالاعتماد عليها.

ثالثاً: مناقشة الاسئلة والفرضيات المتعلقة بنسب النمو للقطاعات

1- عند تجميع متوسطات النمو للقطاعات الممولة نلاحظ أن القطاع الاستهلاكي خلال السنوات من 2016-2019 حقق أعلى نسبة نمو مقارنة في القطاع الإنتاجي وقطاع السكن ووصلت في القطاع الاستهلاكي الى 168.82%، يليه قطاع السكن بنسبة 69.66%، يليه القطاع الإنتاجي بنسبة 67.89%. ونلاحظ أن النمو في القطاع الاستهلاكي تركز في السنوات 2015 و2016 وبدأ في التراجع خلال العامين 2018 و2019.

2- بالنظر لمتوسطات النمو في القطاعات الإنتاجية الفرعية نلاحظ أن أعلى نسب النمو في القطاع الخدماتي بنسبة 126.15%، يليه القطاع الصناعي بنسبة 105.9%، يليه القطاع الزراعي والتجاري بنسبة 99.5% و91.5% على التوالي، وحقق القطاع السياحي تراجع في النمو بنسبة 5.16%. وأشارت دراسة أبو رجيلة (2013) إلى أن القطاعات الاستهلاكية في تزايد في الفترة بين (2008-2012) ونسبتها وصلت إلى 81%.

وترى الباحثة أن نسبة النمو المرتفعة للقطاع الاستهلاكي مقارنة بالقطاعات الأخرى تعود لكون محفظة القروض الاستهلاكية صغيرة مقارنة في المحافظ لكل من القطاع الإنتاجي وقطاع السكن، وكلما كان حجم المحفظة الائتمانية أصغر كلما كانت امكانية تحقيق النمو فيها أكبر، والقروض التي يتم إصدارها في المحافظ الكبيرة جزء كبير منها يغطي الانخفاض الناتج عن تحصيل دفعات القروض والجزء المتبقي يحدث نمواً.

وبالرغم من أن نسبة النمو في القروض الاستهلاكية أعلى من نسبة النمو في القطاع الإنتاجي وقطاع السكن إلا أنه وعند مقارنة ذلك بحصة القروض الاستهلاكية من إجمالي المحفظة النشطة خلال السنوات من (2015-2019)، نلاحظ أنها انخفضت.

2.5 التوصيات

- 1- ضرورة التركيز على قروض القطاعات الإنتاجية بفروعها المختلفة وزيادة نسبتها من المحفظة الإجمالية لأعلى نسبة ممكنة وذلك كون الهدف من وجود مؤسسات الإقراض تنموي بشكل أساسي والمحافظة على هذه النسبة وعدم تراجعها في السنوات القادمة.
- 2- التدريب المستمر لموظفي الائتمان في مؤسسات الإقراض فيما يتعلق بدراسة القروض الإنتاجية، وإعداد البيانات المالية التي تعكس وضعها وأدائها وتدفقاتها النقدية والتي تساعد في اتخاذ قرار ائتماني سليم يقلل من مخاطرها.
- 3- تعزيز برامج التدريب لأصحاب المشاريع فيما يتعلق بمسك الدفاتر المحاسبية وإعداد البيانات المالية وتحليلها أو تدريبات توعوية بضرورة استخدام برامج محاسبية والاستعانة بأشخاص متخصصين في المجال في حال عدم قدرتهم على إعداد البيانات وتحليلها بمفردهم.
- 4- إثبات صرف القروض لضمان استغلالها ضمن الغاية منها وذلك باحضار فواتير وسندات قبض، أو التحويل للموردين مباشرة، أو عمل زيارات ميدانية بعد المنح، أو صرف القروض على مراحل إن أمكن.
- 5- ضرورة المحافظة على نسبة منخفضة من القروض الاستهلاكية وتشديد المراقبة وإجراءات التحصيل الخاصة بها نظراً لمخاطرها العالية وحصرها في قروض التعليم والصحة والحاجات الأساسية.
- 6- على الرغم من المخاطر المنخفضة لقطاع السكن وأهميته في توفير مسكن للأسر الفلسطينية إلا أن نسبته يجب أن لا تتجاوز نسبة القطاع الإنتاجي كما هو الحال في بعض المؤسسات وذلك لضمان عدم انحراف المؤسسات عن رسالتها التنموية.
- 7- ضرورة زيادة الشفافية في مؤسسات الإقراض فيما يتعلق بنشر تقارير الأداء الخاصة بها والتقارير المالية ونسب الفائدة على القروض على مواقعها الإلكترونية أو على مواقع الجهات القائمة عليها مثل شراكة.

3.5 دراسات مقترحة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، والبحث في المجال، ترى الباحثة أن هناك مواضيع كثيرة في مجال الإقراض الصغير في فلسطين بحاجة لدراسة ولم يتطرق لها الباحثين -حسب علم الباحثة-، ومن أهم هذه الدراسات:

- جودة المحفظة الائتمانية حسب حجم القرض في مؤسسات الإقراض في فلسطين.
- واقع مؤشرات الكفاءة والإنتاجية في قطاع الإقراض الصغير في فلسطين.
- دور السياسة الائتمانية المتشددة في تحسين مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد ربيعي. (2019). القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين أسبابها وسبل معالجتها. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التمويل والإدارة، الخليل: جامعة الخليل.

آمنة بسيمة. (2015). أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة بوزياف.

إيهاب مقابلة. (ديسمبر، 2017). الأثر التنموي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. مجلة جسر التنمية، العدد 136. تم الاسترداد من

[http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto\[iframe\]/17](http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto[iframe]/17)

إيهاب مقابلة ومحمد عواودة. (ديسمبر، 2020). أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. مجلة جسر التنمية، العدد 152. تم الاسترداد من الرابط

[http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto\[iframe\]/1](http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto[iframe]/1)

تور جانسون وأبرامز دامين وأبيت جولي وكينون فرانك. (مارس، 2003). مؤشرات الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر (الدليل الفني)، بنك أمريكا الدولي ووكالة مايكروريت، واشنطن دي سي، الإصدار الثاني. تم الاسترداد من الرابط

<https://www.findevgateway.org/ar/guide/2003/03/mwshrat-alada-lmwssat-altmwyl-alasghr>

سلطة النقد الفلسطينية. (2018). الشمول المالي في فلسطين. (بروشور توعوي). تم الاسترداد من الرابط <https://www.pma.ps/BankingAwareness/FinancialInclusion2018%28arEG%29>

سلطة النقد الفلسطينية. (2019). الاطار الاستراتيجي للتمويل الأصغر 2019-2023. تم الاسترداد من الرابط <https://palmfi.ps/ar/node/114>

سلطة النقد الفلسطينية. (2020). التقرير السنوي لعام 2019. تم الاسترداد من الرابط

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReports>

عصام بوب وكمال البشير . (2015). دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة. متاحة على موقع SSRN. تم الاسترداد من الرابط

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2586540

علي ميا وقصي عمار ورامي محمد. (2014). تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية (دراسة مقارنة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36 (2)، 87-106.

غداوان علي. (2015). أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 31 (2)، 121-146.

لارا الحديد وحمزة الخدام وابتسام المحاسنة ومحمود الحبيس. (2015). دور القروض الصغيرة الإنتاجية الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الإنسانية، 141 (ب)، 185-205.

محمد أبو رجيلة وفتحي سروجي. (2013). الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله.

نصر عبد الكريم ومحمد عابد وعبير زيتون (2013). الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين (ورقة بحثية). سلطة النقد الفلسطينية.

نصر عبد الكريم. (2018). أساليب تحفيز توجيه الإقراض المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله.

- Adzobu, L. D., Agbloyor, E. K., & Aboagye, A. (2017). *The effect of loan portfolio diversification on banks' risks and return: Evidence from an emerging market*. Managerial Finance.
- Agasha, E., Monametsi, G., & Feela, T. (2020). *Loan Portfolio Quality of Microfinance Institutions in Uganda: A Qualitative Assessment*. Journal of Financial Risk Management, 9(02), 155.
- Dezso, L., & Loewenstein, G. (2012). *Lenders' blind trust and borrowers' blind spots: A descriptive investigation of personal loans*. Journal of Economic Psychology, 33(5), 996–1011.
- Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K. (2016). *Financial development and poverty reduction in developing countries: New evidence from banks and microfinance institutions*. Review of development finance, 6(1), 82–90.
- Dvorsky, J., Schonfeld, J., Kotaskova, A., & Petrakova, Z. (2018). *Evaluation of important credit risk factors in the SME segment*. Journal of International Studies.
- Gichuhi, A. W., & Omagwa, J. (2020). *Credit management and loan portfolio performance of savings and credit cooperative societies in Nyandarua County, Kenya*. International Academic Journal of Economics and Finance, 3(5), 121–139.
- Kazan, H., & Uludag, K. (2014). *Credit portfolio selection according to sectors in risky environments: Markowitz practice*. Asian Economic and Financial Review, 4(9), 1208.

- Liang, L. W., Huang, B. Y., Liao, C. F., & Gao, Y. T. (2017). *The impact of SMEs' lending and credit guarantee on bank efficiency in South Korea*. Review of development finance, 7(2), 134–141.
- MicroRate Agency (May, 2014). *Performance and Social Indicators for Microfinance Institutions (Technical Guide)*. Recovered from <https://www.findevgateway.org/guide/2014/05/technical-guide-performance-and-social-indicators-microfinance-institutions>
- Mosbah, E., Slama, M. M. B., & Mastorakis, N.(2016) *Micro Finance Institutions' behavior: Determinants of portfolio quality in Mena region*. Recent Advances on Finance Science and Management, 68–71.
- Munene, H. N., & Guyo, S. H. (2013). *Factors influencing loan repayment default in micro-finance institutions: The experience of Imenti North District, Kenya*. International Journal of Applied Science and Technology, 3(3), 80–85.
- Okuma, A. W., Samuel, M. & Peter, M. (2012). *Modelling Credit Risk for Personal Loans Using Product-Limit Estimator*. International Journal of Financial Research, 3(1), 22–32.
- Otieno, S., Nyagol, M., & Onditi, A. (2016). *Relationship between Credit risk management and financial performance: empirical evidence from microfinance banks in Kenya*. Research journal of finance and accounting, 7(6), 115–142.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

الإتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة). (بلا تاريخ). قطاع التمويل

الأصغر. تاريخ الاسترداد 2020 مارس، 12، من <http://www.palmfi.ps/ar/node/63>

الإتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة). (بلا تاريخ). أعضاء الإتحاد.

تاريخ الاسترداد 2020 أبريل، 11، من <http://www.palmfi.ps/ar/our-members>

أصالة للتنمية والإقراض. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2020 أبريل، 13، من

<http://www.asala.ps>

الاونورا. (بلا تاريخ). القروض الصغيرة. تاريخ الاسترداد 2020 أبريل، 15، من

<https://www.unrwa.org>

شركة أكاد للتمويل والتنمية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2020 أبريل، 15، من

<http://www.acad.ps>

مؤسسة إبداع. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2020 أبريل، 14، من

<http://www.alibdaapalestine.com>

مؤسسة ريف. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2020 أبريل، 10، من <https://www.reef.ps>

مؤسسة فاتن. (بلا تاريخ). عن مؤسسة فاتن. تاريخ الاسترداد 2020 أبريل، 10، من

https://www.faten.org/about_faten

مؤسسة فيتاس. (بلا تاريخ). عن فيتاس. تاريخ الاسترداد 2020 أبريل، 11، من

<https://vitas.ps/about-us>

المؤسسة المصرفية الفلسطينية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2020 أبريل، 16،

<http://www.palbanking.ps>

هيئة تشجيع الاستثمار. (بلا تاريخ). تمويل المشاريع في فلسطين. تاريخ الاسترداد 2020 مايو، 11، من

http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=1b56c4y1791684Y1b56c4

رابعاً: المراجع والمصادر الأخرى

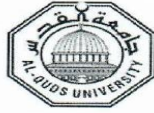
- ريف. (2020). تقارير داخلية تخص مؤشر المحفظة في خطر والقطاعات لمؤسسة ريف للفترة من 2015-2019. رام الله. تاريخ الاسترداد 2020 اغسطس، 09، من خلال البريد الالكتروني.
- فاتن. (2020). تقارير داخلية تخص مؤشر المحفظة في خطر والقطاعات للمؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) للفترة من 2015-2019. رام الله.
- فيتاس. (2020). تقارير داخلية تخص مؤشر المحفظة لمؤسسة فيتاس للفترة من 2015-2019. رام الله. تاريخ الاسترداد 2020 اكتوبر، 18، من خلال البريد الالكتروني.
- شراكة. (2019). *Outreach Report 2019*. رام الله.
- شراكة. (2018). *Outreach Report :2018-2015*. رام الله.
- محمد عواودة. (2020). تركيبة المحفظة الائتمانية وجودتها في مؤسسات الإقراض (مقابلة شخصية) مساعد المدير العام في مؤسسة فاتن، وأمين سر مجلس الادارة في الاتحاد الفلسطيني لمؤسسات الإقراض (شراكة)، التاريخ 2020 نوفمبر، 30، الساعة: 2:30PM.

الملاحق

ملحق 1: كتب تسهيل المهمة

Al-Quds University – Jerusalem
Faculty of Business and Economics
Department of Accounting

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس - القدس
كلية الأعمال والاقتصاد
دائرة المحاسبة

التاريخ: 2020/8/10

حضرة مدير شركة اصالة للتنمية والاقرض المحترم.

الموضوع: تسهيل مهمه باحث

تحية طيبة وبعد،

تقوم الطالبة الهام عبد القادر محمد شديد من دائرة المحاسبة في كلية الاعمال والاقتصاد / برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب بإعداد دراسة حول "الاقرض في مؤسسات الاقرض في فلسطين للقروض الانتاجية وأثره على جودة المحفظة الائتمانية"، نأمل من حضرتكم مساعدتها بتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، علما ان هذه البيانات سيتم التعامل معها بسرية ولاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

د. قراس بركات

منسق برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب

نسخة/الملف.

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University – Jerusalem
Faculty of Business and Economics
Department of Accounting



جامعة القدس - القدس
كلية الأعمال والاقتصاد
دائرة المحاسبة

التاريخ: 2020/8/10

حضرة مدير شركة فيتاس فلسطين للاقراض والخدمات المالية المحترم.

الموضوع: تسهيل مهمه باحث

تحية طيبة وبعد،

تقوم الطالبة الهام عبد القادر محمد شديد من دائرة المحاسبة في كلية الاعمال والاقتصاد / برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب بإعداد دراسة حول "الاقراض في مؤسسات الاقراض في فلسطين للقروض الانتاجية وأثره على جودة المحفظة الائتمانية"، نأمل من حضرتكم مساعدتها بتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، علما ان هذه البيانات سيتم التعامل معها بسرية ولاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

د. فراس بركات
مدير دائرة المحاسبة
Department of Accounting
مُنسق برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب



نسخة/الملف.



التاريخ: 2020/8/10

حضرة مدير شركة أكاد للتمويل والتنمية المحترم.

الموضوع: تسهيل مهمه باحث

تحية طيبة وبعد،

تقوم الطالبة الهام عبد القادر محمد شديد من دائرة المحاسبة في كلية الأعمال والاقتصاد / برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب بإعداد دراسة حول "الاقراض في مؤسسات الاقراض في فلسطين للقروض الانتاجية وأثره على جودة المحفظة الائتمانية"، نأمل من حضرتكم مساعدتها بتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، علما ان هذه البيانات سيتم التعامل معها بسرية ولاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

د. فراس بركات
مستشار
منسق برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب

نسخة/الملف.

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University – Jerusalem
Faculty of Business and Economics
Department of Accounting



جامعة القدس - القدس
كلية الأعمال و الاقتصاد
دائرة المحاسبة

التاريخ: 2020/8/10

حضرة مدير برنامج التمويل الصغير (وكالة الغوث) /الاونورا المحترم.

الموضوع: تسهيل مهمة باحث

تحية طيبة وبعد،

تقوم الطالبة الهام عبد القادر محمد شديد من دائرة المحاسبة في كلية الأعمال والاقتصاد / برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب بإعداد دراسة حول "الاقراض في مؤسسات الاقراض في فلسطين للقروض الانتاجية وأثره على جودة المحفظة الائتمانية"، نأمل من حضرتكم مساعدتها بتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، علما ان هذه البيانات سيتم التعامل معها بسرية ولاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

د. فراس بركات
مستشار برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب



نسخة/الملف.



التاريخ: 2020/8/10

حضرة مدير شركة ريف لخدمات التمويل الصغير المحترم.

الموضوع: تسهيل مهمة باحث

تحية طيبة وبعد،

تقوم الطالبة الهام عبد القادر محمد شديد من دائرة المحاسبة في كلية الأعمال والاقتصاد / برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب بإعداد دراسة حول "الاقراض في مؤسسات الاقراض في فلسطين للقروض الانتاجية وأثره على جودة المحفظة الائتمانية"، نأمل من حضرتكم مساعدتها بتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، علما ان هذه البيانات سيتم التعامل معها بسرية ولاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

د. فراس بركات
دائرة المحاسبة
منسق برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب



نسخة/الملف.

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University – Jerusalem
Faculty of Business and Economics
Department of Accounting



جامعة القدس - القدس
كلية الأعمال و الاقتصاد
دائرة المحاسبة

التاريخ: 2020/8/10

حضرة مدير شركة الابداع للتمويل متناهي الصغر المحترم.

الموضوع: تسهيل مهمه باحث

تحية طيبة وبعد،

تقوم الطالبة الهام عبد القادر محمد شديد من دائرة المحاسبة في كلية الأعمال والاقتصاد / برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب بإعداد دراسة حول "الاقراض في مؤسسات الاقراض في فلسطين للقروض الانتاجية وأثره على جودة المحفظة الائتمانية"، نأمل من حضرتكم مساعدتها بتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، علما ان هذه البيانات سيتم التعامل معها بسرية ولاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

د. فراس بركات
منسق برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب



نسخة/الملف.

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University – Jerusalem
Faculty of Business and Economics
Department of Accounting



جامعة القدس - القدس
كلية الأعمال والاقتصاد
دائرة المحاسبة

التاريخ: 2020/8/10

حضرة مدير المؤسسة المصرفية الفلسطينية المحترم.

الموضوع: تسهيل مهمه باحث

تحية طيبة وبعد،

تقوم الطالبة الهام عبد القادر محمد شديد من دائرة المحاسبة في كلية الأعمال والاقتصاد / برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب بإعداد دراسة حول "الافراض في مؤسسات الاقراض في فلسطين للقروض الانتاجية وأثره على جودة المحفظة الائتمانية"، تأمل من حضرتكم مساعدتها بتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، علما ان هذه البيانات سيتم التعامل معها بسرية ولاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

د. فراس بركات
د. فراس بركات
منسق برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب



نسخة/الملف.

Abu –Deis, Jerusalem - P.O. Box: 20002 | Telefax: 2799497, 2792066, 5838648 | Beit Haneena, Abed ElhammidShoman St. P.O. Box: 51000

بوديس، القدس – ص. ب: 20002 | تلفاكس: 2799497، 2792066، 5838648 | بيتحنينا، شارع عبد الحميد شومان – ص. ب: 51000

البريد الإلكتروني: Email: accounting@econ.alquds.edu

ملحق 2: المقابلة الشخصية (الأسئلة والأجوبة)



جامعة القدس
ماجستير المحاسبة والضرائب

السادة المحترمين في المؤسسة الفلسطينية للاقراض والتنمية -فاتن-

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول تركيبية المحافظة الائتمانية وجودتها بين القطاعات الإنتاجية و غير الإنتاجية في مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية، وذلك كمتطلب لرسالة الماجستير ضمن برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب في جامعة القدس.

ان مشاركتكم في الاجابة عن الاسئلة المرفقة يعتبر ركنا أساسيا لاستكمال الدراسة، ومساهمة منكم في تحقيق أهدافها، وستكون المعلومات المقدمة من قبلكم لأغراض البحث العلمي ولأهمية هذه الدراسات لقطاع التمويل الأصغر في فلسطين.

أشكركم على الوقت الذي ستمنحونه لنا ، علما أن الاجابة على الأسئلة الواردة لن تستغرق أكثر من 15 دقيقة .

الباحثة : الهام شديد

القسم الأول: بيانات ومعلومات عامة

- 1- الاسم: محمد عواودة
- 2- المسمى الوظيفي: مساعد المدير العام
- 3- اسم المؤسسة: فأتن
- 4- العمر 37
- 5- الجنس : 1- ذكر 2- انثى
- 6- المستوى التعليمي : 1- ثانوي و أقل 2-دبلوم 3-جامعي 4-دراسات عليا
- 7- عدد سنوات الخبرة في مجال الإقراض : 1- أقل من 5 سنوات 2- 5-10 سنوات 3- من 11-15 4- أكثر من 15 سنة

القسم الثاني: أسئلة حول موضوع الدراسة

- 1- ما هي مصادر التمويل الأساسية لمؤسسات الإقراض؟
الاقتراض من المؤسسات الدولية والبنوك.
- 2- هل هناك شروط معينة للحصول على التمويل أو المنحة بخصوص نوع القرض والقطاع، وما هي هذه الشروط ؟
- فقط اشتراط جودة المحفظة.
- بعض التمويلات تخصص للتمويلات الاسلامية.
- البعض يعنى بقروض القطاع الزراعي.
- 3- هل التركيز على القطاعات الإنتاجية أكثر من الاستهلاكية يساعد في الحصول على التمويلات بشكل أكبر؟ (وضح اجابتك)
صحيح حيث ان التركيز على هذه القروض يساهم في دفع عجلة الاقتصاد ويساعد هذه المشاريع على الاستمرار وكذلك على خلق فرص عمل.

4- هل يتم أخذ مؤشر المحفظة في خطر (PAR) بعين الاعتبار عند الموافقة على التمويلات أو المنح ؟ وما هي النسب المقبولة ؟
بالتأكيد ويجب ان لا يتجاوز 5% .

5- هل هناك خطط واجراءات لدى المؤسسة تساهم في توجيه الإقراض للقروض الإنتاجية بدل الاستهلاكية ؟ وما هي هذه الخطط ؟
صحيح، تتبع مؤسسة فائن خطة واضحة في توجيه الاقراض للمشاريع الانتاجية، وتخفيضه للقطاعات الاخرى الغير انتاجية، وتقوم بوضع أهداف وخطط بداية كل عام، ونظام حوافز شهرية لتحقيق هذا الهدف.

6- ما هي النسبة الأفضل للقروض الإنتاجية من اجمالي محفظة القروض من وجهة نظرك وحسب خبرتك في المجال ؟
يجب أن لا تقل عن 70% من اجمالي محفظة القروض النشطة.

7- هل هناك جهة تراقب نسبة القروض الإنتاجية من المحفظة الكلية مثل سلطة النقد أو أي جهة رقابية أخرى ؟
سلطة النقد تشجع القروض الانتاجية وتحاول توجيه كافة التمويلات الجديدة لقروض المشاريع.

8- هل هناك صعوبة في تحصيل القروض الاستهلاكية مقارنة مع قروض المشاريع ؟
صحيح هناك صعوبة واضحة.

9- من وجهة نظرك ما هي الاثار الايجابية للقروض الإنتاجية على المقترض والمجتمع والمؤسسة ؟

- المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.
- خلق فرص عمل جديدة.
- استمرار المشاريع ومصادر الدخل لاصحابها.
- دعم وجود المقترضين في المناطق المهمشة والريف والمخيمات.

6- من وجهة نظرك ما هي الآثار السلبية للقروض الاستهلاكية على المقترض والمجتمع ومؤسسة الإقراض؟

- تشكل عبء غير ضروري على دخل المقترضين.
- لا تساهم في تحسين الاقتصاد الفلسطيني ولا تقوم بدعمه.
- مشاكل اجتماعية بين المقترضين والكفلاء.

7- اي ملاحظات اضافية وما هي وجهة نظرك حول موضوع الدراسة ؟

يجب أن يتم وضع حد للقروض الشخصية الاستهلاكية في كافة مؤسسات الإقراض وتحت اشراف سلطة النقد الفلسطينية للتأكيد على سلامة رسالة مؤسسات الإقراض لتمكينها من القيام بدورها الفاعل في الاقتصاد الفلسطيني وبشكل سليم.

ملحق 3: جداول البيانات لمؤسسات الاقراض

فائق			المحفظة النشطة مقسمة حسب القطاعات
2015			
% المحفظة النشطة انتاجي وغير انتاجي			Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)
	100%	82,251,408	
الانتاجي	63%	27%	22296127 General Trade
		10%	7862867 Services
سكن	37%	6%	4894992 Production
		12%	9657756 Agricultural
استهلاكي	15%	15%	12583936 Consumption
		22%	17722896 Housing
		9%	7232834 Tourism
نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع			المحفظة في خطر حسب القطاعات
TOTAL PAR %	2.3%	100%	1,905,269 Total PAR \$
	1.7%	20%	435268 General Trade
	2.1%	7%	101984 Services
	2.2%	5%	86792 Production
	2.4%	9%	130086 Agricultural
	4.2%	27%	655603 Consumption
	2.1%	25%	371127 Housing
	1.7%	7%	124409 Tourism

فائق			المحفظة النشطة مقسمة حسب القطاعات
2016			
% المحفظة النشطة انتاجي وغير انتاجي			Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)
	100%	\$106,513,684	
الانتاجي	59%	27%	29210453 General Trade
		8%	8732100.5 Services
سكن	25%	5%	5529632.2 Production
		9%	9887428.116 Agricultural
استهلاكي	15%	15%	16230246 Consumption
		25%	27098505 Housing
		9%	9825318.7 Tourism
نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع			المحفظة في خطر حسب القطاعات
TOTAL PAR %	2.4%	100%	\$2,556,328 Total PAR \$
	1.7%	20%	501551.95 General Trade
	2.1%	7%	181089.39 Services
	2.2%	5%	122816.32 Production
	2.4%	9%	241675.38 Agricultural
	4.2%	27%	681168.8 Consumption
	2.4%	25%	644450.76 Housing
	1.9%	7%	183575.8 Tourism

فائق		2017		المحفظة النشطة مقسمة حسب القطاعات
% المحفظة النشطة انتاجي وغير انتاجي				Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)
	100%	\$121,865,108		
انتاجي	59%	27%	32903579.16	General Trade
		8%	9749208.64	Services
سكن	27%	6%	7311906.48	Production
		9%	10967859.72	Agricultural
استهلاكي	14%	14%	17061115.12	Consumption
		27%	32903579.16	Housing
		9%	10967859.72	Tourism
نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع		PAR >30 By Econom		المحفظة في خطر حسب القطاعات
TOTAL PAR %	4.1%	100%	\$4,996,469	Total PAR \$
	4.6%	30.19%	1508608.8	General Trade
	3.0%	5.88%	293730.57	Services
	3.0%	4.43%	221312.65	Production
	3.8%	8.37%	418432.66	Agricultural
	6.0%	20.39%	1018603.41	Consumption
	3.4%	22.38%	1118425.37	Housing
	3.8%	8.35%	417355.98	Tourism

فائق		2018		المحفظة النشطة مقسمة حسب القطاعات
% المحفظة النشطة انتاجي وغير انتاجي				Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)
	100%	109,789,163		
انتاجي	64%	29%	32168225.1	General Trade
		10%	10539759.7	Services
سكن	26%	7%	8014608.97	Production
		10%	10429970.6	Agricultural
استهلاكي	10%	10%	10869127	Consumption
		26%	28874550	Housing
		8%	8892922	Tourism
نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع		PAR >30 By Econom		المحفظة في خطر حسب القطاعات
TOTAL PAR %	7.89%	100%	\$8,662,364	Total PAR \$
	10.1%	38%	\$3,263,112.52	General Trade
	4.7%	6%	\$494,620.98	Services
	5.7%	5%	\$458,239.06	Production
	5.4%	7%	\$567,384.84	Agricultural
	17.3%	22%	\$1,882,331.70	Consumption
	4.5%	15%	\$1,307,150.73	Housing
	7.8%	8%	\$689,524.17	Tourism

المحفظة الشاملة مقسمة حسب القطاعات		فاتن 2019		% المحفظة الشاملة انتاجي وغير انتاجي	
Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)		103,090,736	100%		
General Trade	\$37,278,901	36%	70%	الانتاجي	
Services	\$12,287,626	12%			
Production	\$7,010,545	7%	24%	سكن	
Agricultural	\$10,609,339	10%			
Consumption	\$6,626,595	6%	6%	استهلاكي	
Housing	\$24,301,428	24%			
Tourism	\$4,976,301	5%			
المحفظة في خطر حسب القطاعات	PAR >30 By Economic Sector		% نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع		
Total PAR \$	3,476,237	100%	3.4%	TOTAL PAR %	
General Trade	1,253,485	36%	3.4%		
Services	472,007	14%	3.8%		
Production	173,825	5%	2.5%		
Agricultural	224,046	6%	2.1%		
Consumption	690,835	20%	10.4%		
Housing	662,039	19%	2.7%		
Tourism		0%	0.0%		

ريف

2017

المحفظة النشطة مقسمة حسب القطاعات

% المحفظة النشطة انتاجي وغير انتاجي

		100%	\$12,396,557	Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)
انتاجي	76%	34%	4,220,646	General Trade
		1%	96,099	Services
سكن	18%	1%	142,016	Production
		40%	4,901,023	Agricultural
استهلاكي	6%	6%	759,995	Consumption
		18%	2,276,778	Housing
		0%		Tourism
نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع			PAR >30 By Economic Sector	المحفظة في خطر حسب القطاعات
TOTAL PAR %	7.0%	100%	\$863,514	Total PAR \$
	5.3%	26%	224,604	General Trade
	6.4%	1%	6,128	Services
	9.8%	2%	13,886	Production
	7.8%	44%	383,587	Agricultural
	11.2%	10%	85,436	Consumption
	6.6%	17%	149,873	Housing
	#DIV/0!	0%		Tourism

ريف

2018

المحفظة النشطة مقسمة حسب القطاعات

% المحفظة النشطة انتاجي وغير انتاجي

		100%	16,389,583	Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)
انتاجي	75%	36%	\$5,977,389	General Trade
		0%	\$54,059	Services
سكن	20%	1%	\$163,623	Production
		37%	\$6,050,849	Agricultural
استهلاكي	5%	5%	\$868,050	Consumption
		20%	\$3,275,614	Housing
		0%		Tourism
نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع			PAR >30 By Economic Sector	المحفظة في خطر حسب القطاعات
TOTAL PAR %	12.1%	100%	\$1,988,692	Total PAR \$
	12.8%	38%	763,488	General Trade
	17.2%	0%	9,309	Services
	20.3%	2%	33,260	Production
	10.0%	30%	605,222	Agricultural
	19.1%	8%	165,523	Consumption
	12.6%	21%	411,890	Housing
	#DIV/0!	0%		Tourism

		ريف		المحفظة النشطة مقسمة حسب القطاعات
		2019		
% المحفظة النشطة انتاجي وغير انتاجي				
	100%	13,533,415	Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)	
التاجري	75%	38%	\$5,126,114	General Trade
		1%	\$67,886	Services
سكن	20%	1%	\$199,537	Production
		35%	\$4,715,640	Agricultural
استهلاكي	5%	5%	\$691,693	Consumption
		20%	\$2,732,545	Housing
		0%	\$0	Tourism
TOTAL PAR %	% نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع		PAR >30 By Econ	المحفظة في خطر حسب القطاعات
	17.4%	100%	2,348,077	Total PAR\$
	21.0%	46%	1,078,149	General Trade
	12.5%	0%	8,461	Services
	9.4%	1%	18,803	Production
	14.6%	29%	686,710	Agricultural
	27.3%	8%	189,004	Consumption
	13.4%	16%	366,949	Housing
	#DIV/0!	0%	0	Tourism

		فيّاس		المحفظة النشطة مقسمة حسب القطاعات
		2015		
% المحفظة النشطة انتاجي وغير انتاجي				
	100%	22,696,531	Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)	
التاجري	32%	19%	4,292,341	General Trade
		10%	2,319,878	Services
سكن	67%	2%	455,861	Production
		1%	278,335	Agricultural
استهلاكي	1%	1%	147,756	Consumption
		67%	15,202,360	Housing
		0%	\$0	Tourism
TOTAL PAR %	% نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع		PAR >30 By Economic Sector	المحفظة في خطر حسب القطاعات
	3.1%	100%	708,566	Total PAR \$
	3.6%	22%	153,475	General Trade
	3.0%	10%	69,745	Services
	1.4%	1%	6,243	Production
	0.2%	0%	673	Agricultural
	0.04%	0%	53	Consumption
	3.1%	68%	478,377	Housing
	#DIV/0!	0%	0	Tourism

		فيثاس		2016		المحفظة الشاملة مقسمة حسب القطاعات
		% المحفظة الشاملة انتاجي وغير انتاجي				
		100%	\$	35,807,186.00		Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)
التجاري	32%	15%	\$	5,280,283.00		General Trade
		12%	\$	4,243,956.00		Services
سكن	66%	3%	\$	1,199,606.00		Production
		2%	\$	765,346.00		Agricultural
استهلاكي	2%	2%	\$	559,806.00		Consumption
		66%	\$	23,758,189.00		Housing
		0%				Tourism
TOTAL PAR %		% نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع		PAR >30 By Economic Sector		المحفظة في خطر حسب القطاعات
		0.9%	100%	\$	309,685.54	Total PAR \$
		0.7%	12%		37,658	General Trade
		1.0%	14%		43,009	Services
		0.5%	2%		6,487	Production
		0.2%	1%		1,573	Agricultural
		1.8%	3%		10,155	Consumption
		0.9%	68%		210,804	Housing
		#DIV/0!	0%		0	Tourism

		فيثاس		2017		المحفظة الشاملة مقسمة حسب القطاعات
		% المحفظة الشاملة انتاجي وغير انتاجي				
		100%	\$	46,005,185		Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)
التجاري	38%	18%		8,100,054		General Trade
		14%		6,382,232		Services
سكن	59%	4%		1,757,822		Production
		3%		1,314,274		Agricultural
استهلاكي	3%	3%		1,355,953		Consumption
		59%		27,094,850		Housing
		0%		\$0		Tourism
TOTAL PAR %		% نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع		PAR >30 By Economic Sector		المحفظة في خطر حسب القطاعات
		1.8%	100%	\$807,306		Total PAR \$
		2.7%	27%		217,947	General Trade
		3.2%	26%		206,873	Services
		2.1%	5%		36,711	Production
		1.6%	3%		21,241	Agricultural
		0.8%	1%		11,432	Consumption
		1.2%	39%		313,102	Housing
		#DIV/0!	0%		0	Tourism

		2016	53,285,446	Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)
		100%		
	39%	17%	8,899,519	General Trade
		15%	7,959,514	Services
	58%	4%	2,147,342	Production
		4%	1,903,389	Agricultural
	3%	3%	1,445,654	Consumption
		58%	30,930,028	Housing
		0%	\$0	Tourism
	% نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع	PAR >30 By Econ		المحفظة في خطر حسب القطاعات
TOTAL PAR %	3.2%	100%	\$1,694,856	Total PAR \$
	4.2%	22%	374,319	General Trade
	4.3%	20%	340,909	Services
	5.5%	7%	117,853	Production
	3.8%	4%	71,706	Agricultural
	9.1%	8%	130,873	Consumption
	2.1%	39%	659,197	Housing
	#DIV/0!	0%	0	Tourism

		فيكتاس		المحفظة النشطة مقسمة حسب القطاعات	
المحفظة النشطة انتاجي وغير انتاجي		2019			
		100%	51,475,682	Gross loan portfolio - USD - (By Economic Sector)	
انتاجي	37%	15%	7,955,109	General Trade	
		14%	7,369,087	Services	
سكن	59%	4%	2,112,584	Production	
		3%	1,799,556	Agricultural	
استهلاكي	3%	3%	1,683,977	Consumption	
		59%	30,555,370	Housing	
		0%		Tourism	
		%	PAR >30 By Ec	المحفظة في خطر حسب القطاعات	
TOTAL PAR %	نسبة المحفظة في خطر حسب القطاع	100%	1,838,635	Total PAR \$	
	3.6%	26%	478,023	General Trade	
	6.0%	18%	325,205	Services	
	4.4%	7%	130,565	Production	
	6.2%	4%	68,291	Agricultural	
	3.8%	7%	132,385	Consumption	
	7.9%	38%	704,166	Housing	
	2.3%	0%		Tourism	
	#DIV/0!				